IJA # 3262

[Book Section - Iraqi Communist Party]

« ففي سنة ١٩٤٨ وقفنا من قضية فلسطين موقفاً خذلنا فيه مصلحة الشعب العربي » .

وحول هذا الموقف يقول عدنان جلميران : (٤٩)

« إن الشيوعيين العراقيين ، كانوا يقضون أوقاتهم في النقاش المخزي من وجهة النظر الماركسية لتبرير قومية شذاذ الآفاق الصهاينة وترسيخها في أرض فلسطين ، بافتعال لغة مشتركة ، وعادات مشتركة ، وأرض مشتركة ، تمهيداً لاقرار حقهم في تشكيل كيان تقوم لهم به دولة » وعن موقف الحزب الشيوعي من الثورة المصرية ، وقضايا العرب المصيرية ، يقول حسين الوردي : (٥٠) .

« وكان موقفنا من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر . . موقفاً سلبياً . وكانت هذه الثورة هدفاً للغمز واللمز . ولكن عندما أقبلت مصر على شراء الأسلحة من الدول الشيوعية أعلن الشيوعيون تأييدهم . . . »

« والحزب الشيوعي السوري ، أعلن على لسان خالد بكداش ، ثلاثة عشر بنداً كشرط للوحدة ، وكانت هذه البنود لا تحمل بين طياتها إلا جراثيم الانفصال ، وهي أبرأ ما تكون من الوحدة . . . » .

« في ذلك الوقت كان أحد قادة الحزب الشيوعي خارج العراق في احدى الدول الشيوعية ، اجتمع بخالد بكداش ، وسأله عن مغزى تلك البنود المتسلسلة بثلاثة عشر بندا ، كلها يؤكد الانفصال ، لماذا لم يضع البند الرابع عشر لتأكيد الانفصال بصورة واضحة وصريحة ؟

فنفي خالد بكداش حاجته الى وضع بند كهذا لتقرير الانفصال بأسلوب ظاهر مكشوف ، مؤكداً على ان ما جاء في البنود الثلاثة عشر كاف لضرب الوحدة . وعلى نفس النهج سار الحزب الشيوعي العراقي » .

« ان الحزب الشيوعي ، لم يرفع شعار الاتحاد الفدرالي في سنة ١٩٥٨ ، إلا لعرقلة زحف الوحدة ، وحتى هذا الشعار قد تخلى عنه الحزب ونبذه بعد مرور أربعة أو خمسة شهور على رفعه » .

---

(٤٩) عن ندوة تلفزيونية في ٢٨/٣/١٩٦٣ .

(٥٠) عن ندوة تلفزيونية في ٢٨/٣/١٩٦٣ .

ويكمل بديع عمر نظمي[٥١] عضو مكتب تثقيف لجنة منطقة بغداد الصورة ، حين يتحدث عن اهمال الشيوعيين للكفاح العربي ، وتحريف الشعارات والممارسات العملية المعادية للوحدة التقدمية اذ يقول :

« كان إهمالاً متعمداً وشنيعاً لكفاح الشعب العربي نفسه ، ولكفاح الجماهير نفسها في سبيل التحرر .

أما حركات التحرر العربي ، فمن المعروف ان الشيوعيين لا وزن لهم فيها ، بل وقفوا ضدها ، ولذلك أهملتها (صحفهم) .

وموقفنا من القومية العربية ومن شعارات التحرر العربي ، فكنا نحرف شعاراتها ونتظاهر بتبنيها ، ونحن منافقون ، وعلى هذا كان موقفنا من الوحدة » .

ويعود عصام القاضي[٥٢] مسؤول لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي العراقي خلال تلك الفترة ، ليدعم ما قاله رفاقه بصدد التشويهات التي أجراها الحزب الشيوعي على القضية القومية ، ومسألة الوحدة العربية في أدبياته ونشراته واجتماعات المنظمات الشيوعية ومواقفه السياسية ، ويتحدث عن المحاضرات التي كان يلقيها قادة الحزب الشيوعي بهذا الاتجاه فيقول :

« محاضرة عامر عبد الله التي ألقاها ، (أضواء على القضية القومية) هذه المحاضرة لم تكن منطوية على اي بحث للقضايا العربية ، ولكنها كانت مفعمة بشتم وازدراء المفاهيم العربية ، إن عامر عبد الله اختتمها بنظرية جديدة ، مفادها أن الأمة العربية ليس من الضروري أن تتلاحم بأية صلات وحدوية ، وأن العلاقات في المستقبل غامضة ، عصية على التكهن بما يحددها .

وحين ثار احتجاج على هذه النظرية ، واتهامها ، بمخالفة الماركسية ، قيل للمجتمعين ان السيد عامر عبد الله يطور الماركسية !!» وكانت النتيجة كما يقول حسين الوردي[٥٣] :

---

(٥١) من ندوة تلفزيونية في ١/ ٤/ ١٩٦٣ .

(٥٢) من ندوة تلفزيونية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٣ .

(٥٣) عن ندوة تلفزيونية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٣ .

«التقى الطرفان : الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم ، الحزب تحدوه رغبة في السيطرة على الحكم لتنفيذ مصالحه الخاصة ، وقاسم تستعبده شهوة الحكم الفردي ، فالتقى الاثنان ، واتفقا على معاداة حركة التحرر للشعب العربي » .

ويقول عدنان جلميران[٥٤] :

« هذه السياسة ، من الطبيعي تؤدي الى تمزيق وحدة الصف الوطني ، وتفتيت الجبهة الوطنية ، واشاعة الارهاب والرعب بين الناس ، والى قيام الشيوعيين بجرائمهم المعروفة ضد الحركة القومية العربية ، والى تكوين هذا الكابوس الذي جثم فوق الشعب العراقي خلال هذه السنوات » .

التفريط بوحدة الصف الوطني :

يقول شريف الشيخ[٥٥] عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في تلك الفترة :

« لو رجعنا القهقرى عشر سنوات ـ او اكثر ـ لوجدنا الحزب يتخبط بمواقفه الملتوية من قضية الجبهة .

ففي سنة ١٩٤٦ ؛ اجيزت بعض الأحزاب ، وظل يمارس العمل السري ، وقامت جبهة الاتحاد الوطني . ومن هنا أخذ يدعو الى التعاون مع الجبهة ظاهرياً ويتسلل الى اجتماعات الاحزاب الأخرى ليستفزها بالهتافات التي تخدم أهدافه ، فكان عمله ذا وجهين : دعوة الى الجبهة من جهة ومناوأته الأحزاب المشتركة فيها من جهة اخرى » .

« وقد جرت عام ١٩٥٤ انتخابات ، وكانت الجبهة آنذاك قائمة ، وفيها مثلا ، ممثل عن الحزب الوطني الديمقراطي ، وعدة ممثلين عن الحزب الشيوعي ممثل عن الحزب ، وآخر عن العمال ، وثالث عن الفلاحين ، وممثلة عن النساء ، وخامس عن الطلاب ، وسادس عن احدى المنظمات الأخرى وهكذا ، وبهذا الأسلوب الأعوج ، كان يضمن الأكثرية ، وكان يحقق مكاسبه الخاصة عند طرح اية قضية من القضايا . اما تعاونه على

---

(٥٤) عن ندوة تلفزيونية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٣ .

(٥٥) من ندوة تلفزيونية في ١٤/ ٤/ ١٩٦٣ .

نطاق الجبهة فكان شيئاً عجاباً . . ان الحزب الشيوعي أصدر بيانات صريحة وحتى رسائل ، هاجم فيها بعض الشخصيات السياسية التي أدخل في روعها أنه يتعاون معها ، وهذا غاية الزيف والدجل » .

« ثم أدرك ضرورة توحيد العمل السياسي . . ليتفادى الانعزال ويجابه التيار ، وليكون له شأن ووزن سياسي في الموضوع . وهكذا تحققت الجبهة ، واصبحت الاحزاب يداً واحدة على النظام الملكي الاستعماري الرجعي السابق . ثم حدثت ثورة ١٤ تموز ، وساند الحزب الشيوعي حكم قاسم ، وبهذا السلوك تناسى ، بل رفس اخوته وزملاءه وشركاءه في الجبهة آنئذ ، ثم بدأ يتخلى عن الجبهة ، ليشد ازر قاسم » .

« واعلن في ٣٠/ حزيران (١٩٥٩) عن قيام جبهة الاتحاد الوطني . وهذه الجبهة كانت تتألف من الجناح اليساري للحزب الوطني الديمقراطي ، ومن بعض الفئات الأخرى التي كانت تسير في ركابه وتخضع لنفوذه ، وتسترشد بشعاراته ، ولذلك فمن التجني على الواقع أن يطلق على هذا التجمع المشبوه اسم الجبهة ، الجبهة التي حارب قواها الطليعية ، ففقدت بذلك أهم شروطها » .

« هذه الامثلة توضح لنا مساعي الحزب ومدى اعوجاجها في موضوع الجبهة واننا لا نملك ان نفهم معنى الجبهة بهذا الشكل » .

وبعد الحوادث المريرة التي اوقد الشيوعيون نارها ، أصبح شعار الجبهة الوطنية الموحدة ، كما يقول عزيز احمد الشيخ ، مرشح المكتب السياسي للجنة المركزية « شعاراً لا قيمة له في الواقع ، لأن معظم هذه القوى الوطنية أدركت بشكل واضح ، أن الحزب الشيوعي قد انفرد بنفسه ، وأصبح الدعامة الرئيسية لحكم عبد الكريم قاسم » (٥٦) .

وبهذا يكون واضحاً ما كانت عليه أزمة الحزب الشيوعي العراقي ، وازمة قيادته ، عند قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ، وعلى لسان أبرز قادته وكوادره خلال تلك الفترة .

ومما لا بد من ذكره أن هذه الصورة ، كان من الممكن أن تكون أكثر وضوحاً

(٥٦) من كتابات عزيز احمد الشيخ الخطية .

وشمولية ، وتكشف عن واقع وأبعاد علاقات الحزب الشيوعي وارتباطاته الخارجية ، وما فيها من مثالب ، لو لم يبادر أحد قادة الحزب الشيوعي لقتل عضو المكتب السياسي لحزبه جورج تلو في الأيام الأولى لثورة ٨ شباط في أحد أوكارهم الحزبية إذ كان المذكور مسؤولاً عن علاقات الحزب الشيوعي في الخارج ، وظهر لديه وهو في الوكر الحزبي الاستعداد للكشف عن هذه الارتباطات الخارجية ، والادلاء للسلطات بمعلوماته عنها(*) .

(*) قام عبد الرحيم شريف عضو اللجنة المركزية بقتل رفيقه جورج تلو عضو سكرتارية اللجنة المركزية في الدار التي كانا يختفيان فيها عند مداهمتها .

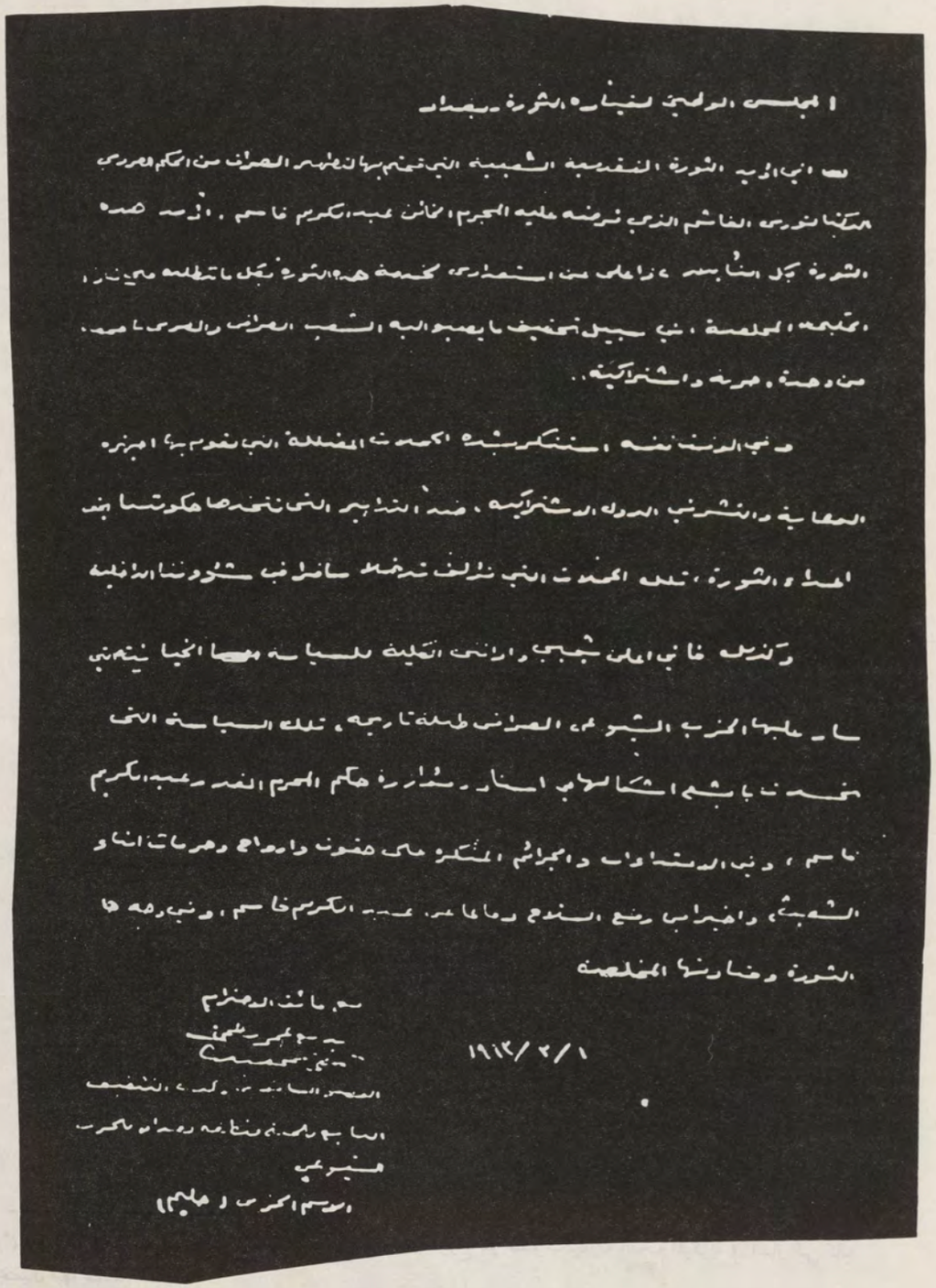

٣ ـ الحزب الشيوعي العراقي يعاني من أزمة داخلية حادة
(تمزق صفوفه ـ سقوط قياداته ـ بعثرة تنظيمه)

في ظروف أزمة الحزب الشيوعي وأزمة قيادته ، وفي ظل دكتاتورية القيادة وخرق الشرعية الحزبية ، وسيادة أسوأ التقاليد الحزبية ، وبفعل التربية اليمينية الذيلية التي سادت صفوف الشيوعيين وكوادرهم ، والاتجاهات اللاقومية التي فرطت بالوحدة الوطنية والنضال القومي ، وفي ظروف اندحار الحزب الشيوعي وانهيار مقاومته البائسة ، وسقوط نظام الحكم الدكتاتوري الذي دعمه واستمات في محاولة ابقائه ، كان لا بد أن يتعرض الحزب الشيوعي لأكبر هزة داخلية ، بدأت بسقوط قيادة سلام عادل ، وكادت أن تؤدي الى اضمحلاله والقضاء عليه نهائيا .

فبعد أن اندحرت المقاومة الشيوعية البائسة للثورة ، تراجع الشيوعيون تراجعاً مفككاً غير منظم ، لا ليعيدوا النظر في موقفهم ويقوموا مسيرتهم وسياستهم ، ويستخلصوا ما يمكن ان يتدارك سقوطهم ويغير من موقف الثورة تجاههم ، بل ليواصلوا عداءهم للثورة ومقاومتهم لها ، فأصدرت قيادة سلام عادل نشرة داخلية دعت فيها الى الاستمرار في مقاومة الثورة بكافة الأشكال ، بما في ذلك الشكل المسلح ، ودعت أيضاً الى تكوين فرق المقاومة في كل مكان لمجابهة الثورة .

إن الانتصار الحاسم للثورة والاستقرار الذي تحقق بسرعة وشمولية مطلقة في القطر ، قطع الطريق أمام الشيوعيين ، خصوصا وأن أوضاعهم الذاتية كانت هي الأخرى متدنية جداً وليست بمستوى مثل هذه الدعوة ، فضلا عن الوضع الاندحاري،السياسي والفكري ، الذي أصابهم ونزل في ساحتهم .

فمثلاً : « كانت منظمة الفرات الأوسط في تلك الفترة ، تملك أربع رشاشات بور سعيد موزعة على الفلاحين ،بيعت احداها وجرى التصرف بثمنها من قبل الشخص الذي كانت بحوزته ، وترك العمل الحزبي واثنتان غير صالحتين للعمل لتلفهما ، حيث كانتا مدفونتين في الأرض ، والرابعة فقط هي الوحيدة التي كانت صالحة للاستعمال »[٥٧] .

وحين يرد المثال من منطقة الفرات الأوسط ، ففي الذهن صورة أكبر منظمة في

(٥٧) من الكتابات الخطية لصالح كاظم الرازقي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي .

الحزب الشيوعي ، واوسعها انتشارا وكثيراً ما قال الحزب المذكور انها منطقة « مقفلة » له فيها (كذا) لجان حزبية ، و (كذا) كادر متفرغ ، و (كذا) جمعيات فلاحية ، و (كذا) فرق صدامية ، وهي « قلعة » ، من قلاعه ، كان يشبهها بـ « مقبرة الغزاة » ،

ولم يكن الامر بافضل منه في المناطق الاخرى ، لأن أغلب المنظمات الحزبية لم تكن تملك طلقة واحدة ، وليست مطلعة على أية خطة للطوارىء بعد الفشل الذي لحق الحزب من جراء مقاومته للثورة .

وبالرغم من ذلك كله سار الشيوعيون في مسلكهم المشين المعادي للثورة ، محاولين اثارة أقصى ما يمكن من المتاعب والقلاقل أمام الحكم الجديد ، فحاولوا تحريض الحركة المسلحة في الشمال لتجديد القتال ، لكن الثورة ، سدت أمامهم هذا الطريق ، باعلانها ، منذ البداية ، عن هدفها في حل المسألة الكردية ، وتحقيق مصالح الأكراد ، وحاولوا القيام ببعض العصيانات الفلاحية ففشلوا في مسعاهم ، لأن الثورة اتجهت بجدية كبيرة لتحقيق المكاسب والانجازات الواسعة للفلاحين ، الذين وجدوا أن مصلحتهم تقتضي الارتباط بالثورة ودعمها وتطويرها لتحقيق المزيد من المكاسب ، وحاولوا أيضا اثارة بعض العصيانات المسلحة ، وبخاصة في القطاعات المسلحة الكائنة في الشمال ، والتي لم تصلها يد التطهير ، ولكن أولى محاولاتهم في تحريك معسكر(فايده)،القريب من الموصل ، باءت بالفشل ، واصطدمت بوعي المنتسبين للجيش والتفافهم حول الثورة .

وهكذا فان القيادة الشيوعية ، التي عرفت باليمينية الذيلية الاستسلامية لنظام الدكتاتورية ، وبالانجراف الخاطيء والخطير في معاداة الثورة الوطنية القومية ، وضعت الحزب في مأزق خطر أدى الى انهيار تنظيمه ، لأنه اصرار هذه القيادة على محاولة العداء للثورة والتحريض المستمر على المقاومة المسلحة لها ، دفع الثورة الى حماية نفسها ، والحفاظ على الانتصار ، والسعي لتحقيق مصالح الجماهير ومطامح الأمة ، وكانت تلك القيادة تضم في صفوفها كلاً من :

١ ـ حسين أحمد الرضي (سلام عادل) السكرتير الأول .

٢ ـ هادي هاشم الأعظمي (حسن) مسؤول المكتب العمالي .

٣ ـ جورج تلو (علي) مسؤول عن العلاقات في الخارج .

٤ ـ جمال الحيدري (جبار) مسؤول المكتب الفلاحي .

وهؤلاء الأربعة ، يشكلون مكتب السكرتارية الذي يقود الحزب عملياً وهم أعضاء في المكتب السياسي الذي يضم أيضاً :

٥ ـ محمد صالح العبلي (نعمان) مسؤول المراسلة مع المناطق والفرع .

٦ ـ عزيز محمد (مخلص) مسؤول الفرع في كردستان .

٧ ـ سلام الناصري (غيث) مسؤول بغداد . . . كان قد سافر الى موسكو .

أما المرشحون للمكتب السياسي فهم : ـ

٨ ـ عزيز أحمد الشيخ (رشيد) مسؤول التوجيه الديمقراطي .

٩ ـ كريم أحمد الداود (عريان) عضو مكتب فرع الحزب في كردستان .

١٠ ـ باقر ابراهيم الموسوي (مجيد) مسؤول منطقة الفرات الاوسط .

وأعضاء اللجنة المركزية ومرشحوها هم : ـ

١١ ـ عبد القادر اسماعيل (احمد) مسؤول المالية .

١٢ ـ صالح مهدي دكله (سعيد) مسؤول المنطقة الجنوبية .

١٣ ـ عبد الرحيم شريف (منير) مسؤول مكتب التثقيف .

١٤ ـ شريف الشيخ (حارس) مسؤول العلاقات الوطنية .

١٥ ـ عمر علي الشيخ (فاروق) عضو مكتب الفرع في كردستان .

١٦ ـ حسين سلطان صبي ـ كان مسؤول منطقة الفرات الاوسط وسافر الى موسكو.

١٧ ـ ناصر عبود (مثابر) كان في بلغاريا منذ خمس سنوات .

١٨ ـ نافع يونس (مفيد) مسؤول اللجنة العسكرية .

١٩ ـ عزيز الحاج علي حيدر (رمزي) كان في براغ/ جيكوسلوفاكيا .

٢٠ ـ حمزه السلمان ـ كان معتقلاً لمشاركته في احداث الموصل .

٢١ ـ عزيز شريف (رحيم) مسؤول حركة السلم .

٢٢ ـ اراخاجادور ـ كان في براغ/ جيكوسلوفاكيا خلال تلك الفترة .

٢٣ ـ سلطان ملا علي (رحيم) عضو اللجنة العسكرية .

٢٤ ـ ثابت حبيب العاني (قسم) عضو اللجنة العسكرية .

٢٥ ـ عبد الستار مهدي محمد رضا (سعد) يعمل في خط الفلاحين . (وكان كل من عامر عبد الله وبهاء الدين نوري وزكي خيري ومحمد حسين ابو العيس قد أبعدوا عن اللجنة المركزية إثر قيامهم بتكتل للاطاحة بقيادة سلام عادل عام ١٩٦٢) .

وبعد ان فشلت المقاومة الهزيلة انهارت تنظيمات الحزب ، فسقطت قيادة سلام عادل وعبد الرحيم شريف ونافع يونس ، وأعلن كل من : هادي هاشم عبد القادر اسماعيل وشريف الشيخ وصالح دكله وعبد الستار مهدي ، تأييدهم للثورة والتعاون معها . ولم يبق في بغداد سوى جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وعزيز أحمد الشيخ ، وفي الفرات الأوسط باقر ابراهيم الموسوي ، وبعض الكوادر ، أمثال كاظم رضا الصفار ، وابراهيم الياس ، وعدد آخر من أعضاء اللجنة المركزية في الشمال .

أدى انهيار تنظيمات الحزب الى تعدد المراكز الحزبية ، وصدور تعليمات متناقضة فقد قام جمال الحيدري ، ومحمد صالح العبلي ، عضوا السكرتارية ، بالتعاون مع عبد الجبار وهبي ، بتكوين مكتب التنظيم المركزي في محاولة لمواصلة التصدي للثورة ، وشكل عزيز أحمد الشيخ ، مرشح المكتب السياسي ، مع آخرين ، مركزاً ثانياً . وظهر في شمال العراق ، مركز ثالث ، ضم في قيادته كلاً من : عزيز محمد ، كريم أحمد الداود وعمر علي الشيخ ، إضافة الى بعض الكوادر الحزبية ، أمثال توفيق أحمد وعادل سليم وستار خضير ، ومركز رابع خارج العراق ، ضم بعض قياديي الحزب ، وكان هؤلاء قد لجأوا الى الدول الشيوعية في أواخر أيام حكم عبد الكريم قاسم ، ومنهم : عامر عبد الله وبهاء الدين نوري وسلام الناصري ونزيهة الدليمي وعزيز شريف واراخا جادور وحسين سلطان وناصر عبود وعزيز الحاج علي حيدر وثابت حبيب العاني ، إضافة الى بعض الكوادر الحزبية المتفرقة في الدول الشيوعية امثال عبد الرزاق الصافي ومهدي عبد الكريم ، ومهدي الحافظ ونوري عبد الرزاق حسين وماجد عبد الرضا وبشرى برتو .

أخذت هذه المراكز الحزبية تصدر التعليمات كل حسب ظروفه . وقد ذكر ذلك عزيز احمد الشيخ ، مرشح المكتب السياسي ، وأحد ابرز الذين واصلوا العمل الحزبي بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ، بقوله :

« في الأيام الأولى للثورة استلمت من محمد صالح العبلي عن طريق حسن عوينة[٥٨] رسالة خطية فيها توجيهات السكرتارية ، وطلب طبعها ببضع نسخ وتوزيعها على المناطق ، وكانت الرسالة تبرر وقوف الحزب الشيوعي ضد الثورة وتطالب بالتشديد بسرية العمل ، والمحافظة على الكادر واجهزة الطباعة . »[٥٩] .

قام عزيز أحمد الشيخ ، خلافاً لتوجيهات السكرتارية بكتابة رسالة الى منظمة الفرات الأوسط ، جواباً عن رسالة المنظمة التي طلبت فيها التوجيهات الحزبية وتوضح حاجتها إلى المال لتسيير شؤونها الحزبية . وجاء في رسالة عزيز الشيخ بعض التوجيهات في العمل الحزبي ، منها ان « الثورة قد استتبت وأن عدداً من الدول قد اعترفت بالوضع الجديد ، ولا مجال للقيام بأي عمل مسلح » . وطلب عزيز الشيخ في رسالته من لجنة منطقة الفرات الأوسط أن تتدبر أمورها المالية بنفسها ، اذ ليس لديه المال اللازم ، وأوضح لهم انقطاع اتصالاته عن باقي أعضاء اللجنة المركزية .

أثارت توجيهات مركز عزيز الشيخ إلى منظمة الفرات الأوسط استياء مكتب التنظيم المركزي الذي يقوده جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي ، والذي كان على صلة جانبية بمنطقة الفرات الأوسط ايضاً ، فبعث برسالة لهذه المنظمة طلب فيها اعتبار توجيهات عزيز الشيخ لاغية ، والسير على خطة الحزب المعروفة وهي ادامة المقاومة .

وتسلم عزيز أحمد الشيخ رسالة أخرى من الفرع الكردي للحزب الشيوعي ، تتضمن الاستفسار عن الحالة في بغداد ومناطق القطر الأخرى ، وتذكر أن مسؤولي الفرع يحاولون الاتصال بقيادة الحركة المسلحة في الشمال لتحريضها على حمل السلاح واستئناف القتال حتى يتم الاستقلال لكردستان . وقد أجاب عزيز الشيخ عن هذه الرسالة طالباً من الفرع الكردي أن يتخذ المقررات على مسؤوليته الخاصة ، وأن يتصل بتنظيم الموصل وتوجيه اللجنة المحلية هناك ، لعدم تمكنه هو من إقامة صلة بها .[٦٠] .

(٥٨) عضو لجنة الارتباط باللجنة المركزية .

(٥٩) من كتابات عزيز احمد الشيخ الخطية عام ١٩٦٣ .

(٦٠) المصدر نفسه .

وظهرت آنذاك فكرة نقل مركز عزيز الشيخ الى المنطقة الشمالية . فقد اقترح سلطان ملا علي ، المرشح للجنة المركزية ، هذه الفكرة بحجة وجود عدد من أعضاء اللجنة المركزية هناك ،يمكن العمل معهم ، طالما لا يستطيع الحزب إسكانهم في بغداد ، وموضحاً أن الرسائل لا تفي بالغرض من أجل توجيه الحزب .

لم يتحمس عزيز الشيخ لتنفيذ الفكرة ، موضحاً بأنه لم يبق من أعضاء اللجنة المركزية غيره وغير المرشح سلطان ملا علي (رحيم) ، وهما لا يستطيعان مواصلة العمل . وقال :

« فكرت أولاً بضرورة المحافظة على نفسي ، ومحاولة البحث عن المقطوعين إن وجدوا ، ولكننا لم نتمكن من الاتصال بأي شخص ، لأننا لا نعرف من بقي منهم وأين هو » .

« لم نتمكن من الاتصال بأية جهة سواء في بغداد أو المناطق الأخرى ، وفكرنا أن نكتب توجيهاً أو بياناً ، وأعددت مسودة ، ولكني أتلفتها لأن الفكرة غير عملية ، فلمن نعطي هذه النشرة ؟» .

اعتقل عزيز أحمد الشيخ في (٨ نيسان ١٩٦٣) فأسدل الستار على محاولاته لإعادة تنظيم صفوف المتبقين في الحزب . وبقي المركز التنظيمي بزعامة جمال الحيدري ، الذي حاول ، بعد الاندحارية الواسعة التي سادت ، صفوف الحزب ، وسقوط أغلب قياداته ، العمل على إيجاد صلة له بالبقية الباقية من الكادر ، سواء داخل العراق أو خارجه .

استطاع جمال الحيدري ايجاد صلة مع لجنة منطقة الفرات الأوسط بواسطة بعض افراد من عائلة « الصفار » . فطلب من باقر ابراهيم الموسوي مسؤول اللجنة ، الالتزام الشديد بتدابير العمل السري وشروط الصيانة ، وأن يوافيه بتقارير عن موقف منظمة الفرات الأوسط من ثورة ٨ شباط ، وعن أشكال المقاومة التي حدثت في مناطقها ، و « مدى استعداد الجماهير هناك لممارسة أشكال متطورة من الكفاح » . وطلب جمال الحيدري ، في رسالة مماثلة إلى زكي خيري عضو المكتب السياسي « المخلوع » والمنتدب الى لجنة منطقة الفرات الأوسط للعمل بمعية باقر ابراهيم الموسوي ، فاقترحه باقر بدوره لمحلية الشامية وأبي صخير « للاتعاظ وأخذ الروح الثورية من الفلاحين » « ولكي يستفيق » على حدّ تعبير احدهم .

وحاول جمال الحيدري وضع خطة للانسحاب إما إلى ريف الفرات الأوسط أو إلى الشمال . وكانت خطته تقضي بإرسال محمد صالح العبلي إلى الفرات الأوسط في محاولة لإثارة القلاقل ، لكن شيئاً من هذا لم يحدث بسبب ارتباكهم وقنوطهم .

كان (جمال الحيدري) مطمئناً ، بعض الشيء ، لقيادة الفرع في الشمال ، وكان يؤكد أن الكادر الموجود هناك ، مسلح (مزود) بالتعليمات المطلوبة ، وقد تمكن من إيجاد علاقة بالفرع في وقت متأخر ، في محاولة منه للاستفادة من ظروف الشمال آنذاك ، لنقل قيادته إلى هناك .

وفي الوقت نفسه ، مارس (عزيز محمد) مسؤول الفرع نشاطه في الشمال باعتباره مركزاً قيادياً للحزب كذلك[٦١] : فأصدر ، بعد ثورة رمضان ، بياناً حزبياً نهج فيه نهج المركز القيادي للحزب في بغداد (مركز جمال الحيدري) ، دعا فيه الى مواصلة « النضال » ضد الثورة ، وذيّله بتوقيع (المركز القيادي) .

ولم تثمر محاولات (جمال الحيدري) ومركزه القيادي في إقامة صلة حزبية مع المنظمات المشتتة هنا وهناك ، رغم أنه حاول ـ من باب تعزيز الثقة ـ نشر أخبار قال فيها :

« إن الرفاق المتبقين من اللجنة المركزية هم الآن على صلة بعضهم ببعض ويحاولون إعادة تنظيم قوى الحزب » .

وظهر تجمع شيوعي آخر في البصرة في محاولة لاعتباره مركزاً قيادياً للحزب ، يقف بوجه قيادة (جمال الحيدري) ، اذ اعتبرها قيادة انتهازية ، تواصل ذات السياسة اليمينية الذيلية الخاطئة التي انتهجتها في عهد قاسم .

وقد وضع « تجمع البصرة » هذا تعليمات خاصة بالأعضاء نقلت شفهياً وتضمنت ما يلي :

- ان يكون التنظيم فردياً (اي المنظم والعضو فقط) .
- عدم اللجوء الى الأسلوب الورقي .

---

(٦١) كان هنالك رأي ، قبل ثورة رمضان ، لدى قيادة الحزب الشيوعي العراقي بأن لجنة الفرع بمثابة منظمة احتياطية للجنة المركزية لوجود عدد غير قليل من الكادر القيادي والمتقدم فيها ، اذ كان بمعية عزيز محمد كل من : كريم أحمد الداود ، وعمر علي الشيخ عضوا اللجنة المركزية .

- اتخاذ أقصى الحذر في الاتصالات الحزبية .
- التفتيش عن الكوادر المعروفة سابقاً لضمها إلى التنظيم .
- جمع التبرعات للمنظمة (القيادة) الجديدة .

وفي تموز ١٩٦٣ سقطت قيادة (جمال الحيدري ـ محمد صالح العبلي ـ عبد الجبار وهبي) فتشكلت قيادة جديدة في بغداد من ابراهيم إلياس (عضو المكتب العمالي التابع للجنة المركزية) وكاظم الصفار (عضو لجنة منطقة بغداد) ، حاولت ايجاد صلة لها بمنظمات الحزب الباقية في بغداد والمحافظات ، فجرى الاتصال بلجنة منطقة الفرات الأوسط التي كان سكرتيرها باقر ابراهيم الموسوي عبر عائلة كاظم الصفار أيضاً ، حيث أخبر القيادة بأن التنظيم قائم ، ووعد بالمجيء الى بغداد للتشاور ، واستخدمت زوجة (جاسم الحلوائي) ـ وهي شقيقة الشيوعي جواد العطية ـ كمراسلة بين لجنة المنطقة وهذه القيادة في بغداد . وتم الاتصال أيضاً بلجنة فرع الشمال للحزب عن طريق عائلة الصفار وبختيار من تنظيمات الفرع الكردي .

وفي الخارج ، كان سلام الناصري (غيث) عضو المكتب السياسي الذي اطلق على نفسه اسم (أنور مصطفى) يجمع حوله العناصر القيادية الكائنة في عدد من الأقطار الاشتراكية ، لتكون مركزاً قيادياً يوجه تنظيمات الحزب المتبقية من خلال اتصالات سرية ، عن طريق أشخاص حزبيين ، يوصلون إليه أخبار الوضع في العراق آنذاك ، لتذاع من اذاعة ما يسمى بـ « صوت الشعب العراقي » .

وقد تمت الصلة السرية هذه بين (انور مصطفى) والجماعة الموجودة في الخارج وقيادة (ابراهيم الياس وكاظم الصفار) ، وقد أخبرهما (سلام الناصري) بأنه على صلة بالكادر الحزبي الهارب إلى ايران . وسيوجد لهم علاقة بهذا الكادر الذي أوجد لهم مركزاً للعمل هناك ، وذكر لهم اسم (كامل كرم ـ صابر) و (نجاح من البصرة) على أساس كوادر متقدمة[٦٢] .

(٦٢) بالاضافة الى من ذكرت أسماؤهم من الشيوعيين الهاربين إلى إيران كان قد هرب إلى إيران كذلك :
ساجت حماده عبد الحسين/ عضو لجنة منطقة الفرات الأوسط ومسؤول الديوانية (وكان قبل الثورة مسؤول الكوت) .
غني عبد الهادي/ أصبح بعد ذلك عضو لجنة المنطقة الجنوبية ومسؤول محافظة ميسان ، وبعد اعتقاله ترك الحزب الشيوعي .
محمد حسن مبارك/ عضو لجنة منطقة الفرات الاوسط ، وكان حلقة الوصل بين الحزبين الشيوعيين في العراق وايران ، والشيوعيين الهاربين إلى إيران ، وهو الذي سهل عودة البعض منهم بعد ردة تشرين إلى العراق . . . وكان هنالك شيوعيون آخرون هاربون إلى إيران اتصلوا بالجهات الحكومية الايرانية سيأتي ذكرهم فيما بعد .

وقد ارسل (سلام الناصري) وثائق حزبية إلى المركز القيادي في بغداد بواسطة أحد الشيوعيين الذين كانوا موجودين في الخارج .

ومن الجدير بالذكر أن الذين هربوا إلى الخارج كان البعض بينهم على صلة وثيقة بالسلطات العراقية[٦٣] ، فجمعوا وثائق حزبية كثيرة أرسلت إلى بغداد ، من بينها معلومات كاملة عن كل شيوعي هرب إلى الأقطار الاشتراكية بعد ثورة رمضان أو قبلها .

وكتب (سلام الناصري) في إحدى رسائله الى مركز الحزب في بغداد قائلاً : « إن الرفاق السوفيات يتابعون باهتمام شديد ما آل إليه وضع الحزب الشيوعي ، ويقترحون عقد أول اجتماع للجنة المركزية خارج العراق ، وفي إحدى الدول الاشتراكية»[٦٤]إلا أن هذه الرسالة لم تصل في حينها ، وإنما وصلت بعد ردة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

ان الشيوعيين كانوا يعتمدون كثيراً على رفاقهم الموجودين في الخارج ، ليمدوهم بالمشورة السياسية ويسندوهم بالدعم الإعلامي ، في الصحافة الاجنبية ، وفي الإذاعة المسخرة لبث الأراجيف والأخبار الملفقة عن الوضع في العراق .

وكانوا في القطر مبعثرين هنا وهناك ، لا يجمعهم معا سوى الحقد والخوف ، الحقد على الثورة وأهدافها ومسيرتها ، والخوف من الإجراءات إذ يسقطون وينهارون بسرعة .

وكانوا لا يملكون برنامجاً سياسياً يطرحونه على الجماهير ، لان الجماهير الشعبية ابتعدت عنهم بعد سقوط حكم قاسم ، وبعد أن ظهرت حقيقة الحزب الشيوعي العراقي ، لأن جماهير حزبهم قد أصابها التفكك والأندحارية والتخاذل ، وبعضها تلمس طريقة ونبذ صفوف الحزب المذكور .

وكانوا لا يتوقعون حدوث « المعجزات » التي تعيد لحزبهم الحركة ، فكان الهاربون منهم إلى الخارج أكثر من الباقين في الداخل (الطليقين) الذين سارع العديد منهم للتخلي عن ارتباطاتهم الحزبية ، ووضعوا أنفسهم في خدمة السلطة ، يتعاونون معها على الكشف عن أسرار الحزب ونهجه ، ونهج قيادته الخاطىء .

ولم تكن لهم قيادة موحدة . فكل تجمع كان يعتبر نفسه « مركزاً قيادياً » ولكن من

(٦٣) وقد تقدم البعض منهم في صفوف الحزب الشيوعي العراقي فيما بعد ، وأحدهم أصبح عضوا في اللجنة العسكرية التابعة للحزب المذكور وحضر موسع ١٩٦٥ .
(٦٤) تم عقد هذا الاجتماع في (براغ/ جيكوسلوفاكيا) في آب ١٩٦٤

غير منظمات ، كما عـمّ الشك صفوفهم جميعاً .

ولم يستطع أي مركز من المراكز القيادية المتعددة إصدار بيان أو جريدة حزبية ، وإنما اتخذوا ما يسمى باذاعة « صوت الشعب العراقي » بديلاً عما فقدوه من أجهزة طباعة ومن الشلل الكامل في التحرك بين أوساط الجماهير .

ولم تنج منظماتهم خلال تلك الفترة من اندساس الغرباء في صفوفها ، سواء داخل العراق او خارجه ، اذ كان بعضهم يتعاون مع السلطة في العراق والآخـرون يقدمـون معلوماتهم الى أجهزة أجنبية .

وكان لفضح المعلومات الكاملة من سياسة ونهج وتنظيمات الحزب الشيوعي من قبل قياديين معروفين ، وما تحدثوا به على الملأ ، أثر كبير في انهيار معنويات أعضاء الحزب وكوادره ، بالإضافة إلى فشل مقاومة الحزب لثورة رمضان ، وتبعثر قواه وسقوط قياداتـه الواحدة بعد الأخرى ، تماماً كما حدث للحـزب الشيوعـي العراقـي في فتـرة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، عندما تتالى انهيار اللجان المركزية وقياداتها بشكل واسع .

وبالإضافة الى المراكز الحزبية التي سبق ذكرها ، كانت هناك جماعات شيوعية أخرى هي :

- جماعة اتجهت عبر الحدود إلى دولة مجاورة .
- وأخرى كانت في السجون منذ أيام عبد الكريم قاسم ، إضافة إلى القلة الموجودة في بغداد والمناطق الأخرى .

سادت صفوف كل مجموعة من هذه الجماعات اندحارية واسعة ، فالأكثرية الموجودة في القطر تركت العمل الحزبي بعد أن انكشفت لها كل هذه الوقائع في أزمة الحزب وأزمة قيادتـه ، وفي سياستـه اليمينية الـذيلية ، وموقفـه الخاطـىء والخطـير من ثورة شبـاط . فأصبحت لدى البعض قناعة بأنه ليس الحزب الذي يمثل مصالح الجماهـير وطموحـات الأمة ، وكانت قناعتهم من خلال مراجعة ذاتية سريعة لتجربتهم في العمـل الحزبـي ، ولواقع وحقيقة ما حدث وأسبابه . وتركه آخرون ممن كانت لهم مطامح ومطامع بعد أن اندحر على الساحة السياسية ، معتقدين بأن لا أمل يرجى منه ، لأنه في الفترة التي طغى فيها وتجبر ، لم يستطع تسلم السلطة السياسية ، اذن من المستحيل أن تتوافر له الآن والى الأبد ظروف وإمكانيات استلامها . وما دامت السلطة هدف هؤلاء والحزب

غير قادر على تحقيق هذا الهدف فإنهم فضلوا ترك صفوفه والابتعاد عن المتاعب المتأتية من مواصلة العمل فيه ، كما يقولون . وترك رعيل آخر الحزب ، رغم إيمانه وتمسكه بالمفاهيم الشيوعية ، وبأسس النظرية الماركسية ، ملقين تبعـة ذلك على القيادة التي لم تحسن تطبيق النظرية في ظروف القطر ، فأضرت بالحزب وبأهدافه .

وتحدث التاركون ، على نطاق واسع ، فكشفوا معايب الحزب ، وألقوا باللائمـة على قيادته وشبكة كوادره ، وحاول بعضهم أن ينسى أنه كان يومـاً مرتبطـاً به ، وابتعـد آخرون كلياً عن الشيوعية ، وحاولوا الانسجام من التيار الأقرب إلى ذهنهم وقناعتهم ، فتعاونوا مع الثورة الى حد كبير . واستمر آخرون في مهاجمة قيادة الحزب ، لأنها المسؤولة عن هذه النهـاية ، وأنهـم ضحـايا للسياسـة اليمينية الـذيلية ، والمواقف الخنوعـة تجـاه دكتاتورية قاسم ونظام حكمه فسعى هؤلاء لإيجاد البديل عن القيادة « اليمينية الذيلية » . ودعوا او كانوا راغبين في انبثاق حزب من نوع جديد يفهـم ويدرك ويمـارس النظـرية الماركسية في واقع البلاد .

لقد شكل التاركون جميعاً تياراً واسعاً وقف ضد قيادة الحزب الشيوعي ، فأثر ذلك الموقف تأثيراً مباشراً وسلبياً في مجرى عمل الحزب المذكور في الفتـرة اللاحقـة ، وزيادة عزلته عن الجماهير على نطاق واسع فأدى ذلك إلى تصدع كيان الحزب التنظيمي ، وتداعي منظماته .

الهاربون إلى إيران :

ولما لم يبق أمـام بعض الشيوعيين مجـال لاستمـرار ممارستهـم المعـادية للثـورة ، ومواصلة نهجهم الفوضوي الغوغائي ، فقد فضلوا الهـرب إلى خارج القطـر ، وكانـت وجهتهم ايران .

لماذا إيران بالذات ؟ وكانت العادة قد جرت أن يكون اللجوء والهرب - اضطراراً ومحدوداً - إلى دول عربية ؟

ربما لأنه الطريق الأقرب والاسهل لاجتياز الحدود . وربما كانوا يعتقدون أن حزب « توده » الإيراني سيعينهم وقتذاك . وربما فكر الكثيرون ان تكون إيران ممراً لوصولهم إلى إحدى الدول الشيوعية .

والبعض منهم كان لهم أقارب في ايران ، وهم من أصل إيراني ، وبعضهم كان لا يزال يحمل الجنسية الإيرانية وعضوية الحزب الشيوعي العراقي[٦٥] .

ولقد كان بين الهاربين إلى ايران عدد من كوادر الحزب الشيوعي ، فبالاضافة إلى كامل كرم وساجد حمادة ومحمد حسن مبارك وغني عبد الهادي ، كان هنالك عبد الرحمن منصور (رشيد) عضو لجنة منطقة بغداد وعريبي فرحان (عسكري شيوعي) وصاحب الحميري عضو لجنة منطقة وعباس محمود كادر متقدم ـ اصبح بعد ردة تشرين عضوا في اللجنة العسكرية التابعة للحزب الشيوعي العراقي ـ ومظفر النواب الشاعر الشيوعي والكادر وقتذاك وآخرون .

فما الذي حدث هناك . . ؟

كانت المخابرات هناك قد كونت من الشيوعيين الإيرانيين أنفسهم جهازاً واسعاً اعتمدته باسم حزب « توده » نفسه ، وكان ان تحرك هذا الجهاز ، صوب الهاربين ، واخذ يتصل بهم . . وتهالك الشيوعيون هؤلاء على هذه العلاقة التي اقيمت معهم ووثقوا بها . . . وكان من جراء ذلك أن سربوا للمخابرات الإيرانية كل ما لديهم من معلومات عن وضعهم الذاتي ، وعن وضع حزبهم ، وما يعرفونه عن الواقع العراقي . فتحدثوا عن مراكزهم الحزبية ، وعن صلاتهم الحزبية ، عن منظماتهم وتركيبها ومسؤ وليها ، وعن قياداتهم وكوادر الحزب . وانتقد الكثيرون منهم وهاجموا وسائل سياسة حزبهم التي كانت سبب مأساتهم .

وأعطى العسكريون منهم (وهذا مهم جداً) معلومات كاملة عن القطعات التي كانوا يعملون فيها ، وعن نوع الأسلحة ومواقع المعسكرات ومواقع الثورة ، والمواقع التي يعتقدون أنه كان فيها أمل أن تكون إلى جانبهم ، مع الكثير من التفاصيل حول الوضع العسكري . ولم يكونوا حريصين على المعلومات التي هي معلومات وطنية يحرص المواطن على الحفاظ عليها ، بغض النظر عن الفئة التي ينتمي إليها والجهة التي يلتقي معها او يتصل بها ، ما دامت تلك الجهة أجنبية ، إذ إن تسريب المعلومات خارج نطاق العلاقة

(٦٥) من امثال كامل كرم ـ الذي كان عضوا في مكتب التنظيم العمالي التابع للجنة المركزية ، وبعد ردة تشرين عاد من إيران وعمل عضواً في لجنة المنطقة الجنوبية ، وألقي القبض عليه فيما بعد ، وأدلى بالمعلومات الحزبية التي لديه ، وأعيد الى صفوف الحزب الشيوعي مرة أخرى ليصبح عضوا في لجنة منطقة بغداد .

العسكرية الرسمية في العمل العسكري ولأية جهة كانت ، طعن بوطنية الانسان ومدى اخلاصه لتربة الوطن ، وجريمة لا تغتفر ، تجعل من ذاك الإنسان مجرماً بنظر جميع المواطنين .

وقد استغلت المخابرات الايرانية إلى حد كبير سذاجة هؤلاء الشيوعيين وضعف وعيهم وحسهم الوطني وتهالكهم على حماية أنفسهم ، دون أية اعتبارات أخرى . فابقت علاقتها معهم أطول فترة ممكنة بغرض أن تتعرف على المزيد من عناصرهم ، وتستقي منهم اكبر كمية ممكنة من المعلومات .

وكان الأكثر مسؤ ولية في الحزب الشيوعي العراقي بين هؤلاء هم الأكثر اندفاعاً للعلاقات التي جرت معهم ووثوقاً بها . مثال ذلك :

قامت المخابرات الايرانية باسكان أحد هؤلاء الشيوعيين ، وهو في قيادة لجنة منطقة بغداد وكادر معروف ، في بيت قالت له عنه انه بيت حزبي مهم لإحدى منظمات حزب « توده » ، وقد اختير له هذا البيت لأنه هو الآخر مهم ويتناسب مع مكانته الحزبية .

ثم استدرجوه حين قالوا له ، كونك شيوعيا وشيوعيا متقدما ، وهناك ضرورة لإقامة علاقة بالمتبقين في الحزب الشيوعي في بغداد والمناطق الأخرى . هل تعرف مكان المراسل الذي كان بيننا (حزب توده) وبينكم (الحزب الشيوعي العراقي) والطريق الذي كان يسلكه ، وفيما إذا كان أميناً الآن ؟ وعملوا لاستدراجه حتى يبوح بكل ما لديه من معلومات ، وما يعرفه من اسماء الشيوعيين ومراكزهم وأماكنهم ، واحتمالات وجودهم وقتذاك . . ولم يبخل بسردها مع التفاصيل ، ليثبت لهم أنه فعلاً قيادي ، وقيادي مهم .

(ومثل هذا الامر كان غريباً على العمل الحزبي عموماً ، اذ يعتبر العضو الحزبي غريباً عن الحزب وخارج صفوفه ، بمجرد أن يذكر معلومات تنظيمية لأية جهة ليست لها علاقة مباشرة بتنظيمه ، فكيف الحال بالنسبة لحزب آخر وفي خارج البلاد ، حكمه حكم الأجنبي ، حتى إن صحت العلاقة مع حزب « توده » الإيراني) .

وكان أن استغلت المخابرات الإيرانية تهالك هذا القيادي وأمثاله لحماية انفسهم ، دون النظر إلى أية اعتبارات أخرى . . . فراحت تداهنه وتمالقه حتى يطمئن باله ويستكين .

في تلك الفترة صادفت ذكرى إعدام بعض الشيوعيين من حزب « توده » الإيراني اثر انقلاب الجنرال زاهدي، امثال خسرو روزبه، فطبعت المخابرات الإيرانية بياناً محدوداً

حول المناسبة بلغة شيوعية ، مجدت فيه الذكرى ، وهاجمت الحكم ، وجرى توزيع البيان لعناصرهم أمام أنظار الشيوعي القيادي المذكور ، فازداد وثوقه بصحة العلاقة التي أقيمت معه وسلامتها .

ان هذه الحادثة دلت على سذاجة كبيرة (بيت حزبي كبير ـ طبع وتوزيع بيان ـ تحرك تودوي واسع) في وقت كان المفروض أن يعرف هذا القيادي وأمثاله ، ان حزب « توده » ليس يمثل هذه الإمكانيات حتى في أحسن ظروف عمله ، كما أن بياناته وجريدته (مردم) كانت تطبع خارج ايران ـ وما زالت كذلك حتى يومنا هذا ـ وفي وقت كانوا قد سمعوا على الأقل خروشوف في المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي وما بعده ، يتحدث كيف أسقط الألمان الهتلريون وثائق سرية (مزورة)، تدين بعض قادة الحزب والدولة السوفياتية بكونهم عملاء لهم . وتعمدوا إسقاطها لتصل ليد ستالين ، وكانت النتيجة أن أخذ ستالين بها وأعدم الكثيرين بسببها .

ولكن يبدو أنهم نسوا ذلك في غمرة ذاتيتهم ، أو تناسوه تواضعاً أمام « جبروت وعبقرية » ستالين ، الذي هو الآخر لم يميز بين الحقيقة والتزوير .

ويقول شيوعي عراقي آخر ، وهو عسكري عبر الحدود إلى إيران ، عن تجربته ما يلي :

« وصلت ايران وكنت افتش عمن يوصلني برفيق من أعضاء حزب « توده » لتدبير امر سفري إلى احدى الدول الاشتراكية ،وتوصلت الى شخص أدّعى انه من حزب توده . . كان حديثه وسلوكه معي لا يثير الشكوك ، بل يؤكد أنه رفيق شيوعي . . . فتحدثت اليه باطمئنان ، ونقلت إليه كل معلوماتي . وأجبت على اسئلته واستفساراته . . وقد وجدت فيه عوناً لي في تهيئة دار للاختفاء ، وتوفير مستلزمات المعيشة لحين تدبير سفري الى الخارج . . . وحين كان يتردد إلى الدار كان يوصيني باليقظة والحذر من ان يكشف أمري أو تعرف هويتي . . . وكان يتصرف ويتحدث كشيوعي . . وبعد فترة اضيف للدار شيوعيون اخرون كانوا قد ارتبط بهم نفس الشخص المسؤول عن توفير الدار وجلبهم اليه . . وفي كل يوم كان يجري ربط اخرين به .

وكنا نقول له « انتبه فمن المحتمل أن الشيوعي (فلان) سيدخل ايران « هل سمعت عن الشيوعي (فلان) فيما اذ دخل ايران من عدمه » إلى أن تجمعت لديه كل

المعلومات التي كانت لدينا جميعاً .

وكان هذا (وظهر فيما بعد انه ضابط في المخابرات الايرانية) قد وضع معينا له في الدار التي نسكنها ، ليوفر لنا حاجياتنا ولوازمنا ، وكان هذا المعين يتحرك وينتقل ، بينما كنا مختفين لا نترك الدار ابداً .

وكان الى جانبنا جار مواطن ايراني ، عندما لاحظ أن في الدار غرباء وفي حالة اختفاء ، تعاطف معنا « ومحتمل كانت لديه ميول » ثم عرف أننا هاربون من العراق وشيوعيون . . وفي أحد الايام تسلق الحائط الذي يفصل داره عن دارنا ، والتقى بنا وحدثنا عن شكوكه حول المعين الذي معنا ، واخبرنا ان المذكور معروف بعلاقته مع السلطات الايرانية .

ولكن الوثوق بالمسؤول التودوي (ضابط المخابرات) كان فوق الظنون والشكوك ، لذلك أخبرنا المسؤول المذكور بشكوك جارنا . فراح يفند ذلك ويدعي بأنه ليس في صفوف حزب « توده » شخص مندس ، واذا علمنا به فاننا لن نبقيه حياً ، وقال إن من جملة الفعاليات المعادية التي تقوم بها السلطة ضد حزبنا التشكيك ببعض رفاقنا لإضعاف الثقة بهم ، ولاجل ان يؤكد حرصه على سلامتنا وصيانة سرية العمل ، اقترح الانتقال إلى طهران ، لوجود ضمانات أوفر هناك ، حيث منظمات الحزب ـ كما ادعى ـ أوسع وأكثر نشاطاً .

استأجر لنا سيارة تقلنا إلى طهران ، وكان كل ما وصلنا نقطة تفتيش للشرطة ، يطلب مني النزول والمشي مسافة طويلة بعيداً عن نقطة التفتيش على أساس أني غريب ولا أجيد الفارسية ، واذا ما سئلت في نقطة التفتيش لا أستطيع الإجابة فيشك في أمري ، وصدقت قوله ، فتحملت مشقة المشي مسافات طويلة على امتداد الطريق الموصل إلى طهران . ولما وصلنا العاصمة ، قبل غروب الشمس ومن باب الحيطة والحذر ، أخذ يدور بي في الشوارع قبل أن يدخلني إلى أحد البيوت التي قال إنها دار حزبية سرية . وبعد فترة من الزمن ، دخلنا الدار ، واذا بها عائلة واطفالها وكتب ماركسية ، وكل ما في البيت ومن فيه يدل على أنه « وكر حزبي » مثل أوكارنا الحزبية في العراق .

كان يتركني في الدار ، مدعياً انه مكلف بمهام حزبية فكنت أعيش مع أفراد عائلته وزوجته . (او امرأة بعيدة عنه ـ لا ادري) وأولادها من غير تكلف او حدود ، حتى خيل

لي انني بعيد عن الشبهات والشكوك . .

ولما ألححت عليه بتدبير أمر سفري الى إحدى الدول الاشتراكية كان يتذرع بأن إمكانيات حزب « توده » ليست كبيرة جداً في تدبير مثل هذه القضايا ، وما نحتاجه من نقود وجواز سفر وغير ذلك . . وبعد فترة جاءني بجواز سفر وبطاقة سفر بالطائرة . . ثم أخذني معه بالسيارة ، التي قال إنها خاصة بالحزب ، صوب المطار . وعلى امتداد الطريق الى المطار ، كنت أشعر أن سيارة تسير في أثر سيارتنا ، فساورتني الشكوك ، وقبل أن نصل المطار ، اعترضتنا تلك السيارة التي كانت تسير خلفنا ، وطلبوا منا النزول ، وقال الرجال الذين كانوا فيها ، إننا موضع شك السلطة ، فاقتادونا الى الاعتقال . . ثم افترقت عن صاحبي المسؤول وفي ظني أنهم أخذوه إلى حيث يسلخون جلده باعتباره شيوعياً إيرانياً . . وبعد فترة من الزمن ، تبين لي أن صاحبي المسؤول الذي ادّعى أنه عضو في حزب « توده » ضابط في المخابرات الايرانية ، إذا رأيته يحقق مع رفاقي ، حينذاك عرفت أن اللعبة قد انطلت علي ، منذ دخول إيران . . ولم تكن هناك حاجة للتحقيق معي ، لأن كل ما قلته للشخص الذي اتصل بي ، منذ اليوم الأول حتى ساعة اقتيادي إلى دائرتهم ، لا يحتاج إلى نفي لأنني تحدثت به بملء حريتي » .

هكذا كانت نوعية شيوعي عراقي ، كان أحد مسؤولي التنظيمات العسكرية التابعة للحزب .

وبهذا الاسلوب نفسه جرى استدراج الشيوعيين الآخرين الهاربين إلى ايران . . فكان لقاؤهم ، بعد أن أدلوا بكامل المعلومات التي لديهم إلى المخابرات الايرانية ، في معتقل واحد ، ومثار دهشتهم ، وأوجسوا خيفة من أن يتم تسليمهم إلى السلطات العراقية ، وبالفعل فقد تم تسفيرهم إلى العراق وتسليمهم إلى السلطات المختصة بعد ردة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

السجناء الشيوعيون منذ عهد قاسم :

كان في السجون منذ أيام حكم قاسم الكثير من الشيوعيين والمحسوبين على ملاكهم ، بينهم العديد من الكوادر الحزبية المتقدمة أمثال : عدنان جلميران ـ احمد غفور ـ محمد غضبان ـ حميد تومكه ـ حسين علوان ـ كاظم الدجيلي ـ حسن عباس (الركاع) ـ عبد الوهاب طاهر ـ ابراهيم عبد الكريم ـ سامي احمد ـ علي الغزالي ـ صادق

جعفر الفلاحي ـ عاصم الخفاجي وآخرين موزعين على مختلف السجون .

وقد ذكرت نشرات الحزب الشيوعي ووثائقه آنذاك ، بأن « عدد السجناء والموقوفين والمبعدين الذين أمضوا مدة اعتقالهم أو دخلوا السجون ورحلوا منها خلال عام ١٩٦٠ قد بلغ نحو (٢٢) ألف شخص ، وأن عدد الذين اغتيلوا ـ أيام قاسم ـ ٢٧٠ مواطناً . . وبلغت أحكام الإعدام التي أصدرتها المجالس العرفية العسكرية ١١٢ ـ الشيوعيون وانصارهم فقط ـ ومجموع سني الحكم لـ ٧٧٠ شخصاً بلغت ٤١٦٤ سنة »[٦٦] . كانوا ضحايا دكتاتورية قاسم وسياسة حزبهم الشيوعي اليمينية الذيلية الاستسلامية وضحايا الأعمال التي قاموا بها ضمن هذه السياسة ، والتي تسببت في الكثير من الضحايا في الموصل وكركوك والكاظمية والهندية والبصرة وغيرها .

هؤلاء بينهم شيوعيون ومن ماشى الشيوعية في تيارها وقتذاك ، وكلهم كانوا يعتبرون أنفسهم ضحايا ، ويندون بقيادة حزبهم التي كانت على وفاق مع قاسم إلى حد أنه بالرغم من سجن هذا العدد الكبير منهم فانه لم يعتقل قيادي واحد بمستوى عضوية اللجنة المركزية طيلة تلك السنوات[٦٧] .

وكان هؤلاء السجناء في أيام حكم قاسم ، يشكلون قوة ضاغطة على قيادة الحزب لتتقدم نحو إسقاط الحكم ، وأصبحت مسألة استلام الحكم محور تفكيرهم ومطالباتهم للقيادة ، ليعودوا مرة أخرى فرسان حوادث دامية جديدة . ومع هذا ورغم الظروف التي كانوا يعيشونها ـ وهي ظروف مزرية حقا ـ فأنه لم تجر أية مراجعة ذاتية أو جماعية للوضع الذي أدخلهم السجون ، سواء في طبيعة الحكم الدكتاتوري ، أو سياسة حزبهم اليمينية الذيلية ، أو تصرفاتهم الفوضوية والأعمال التي اقترفوها .

ومع الأيام ازداد يأس هؤلاء وقنوطهم وتنديدهم بقيادة حزبهم ، وكانت المسألة من وجهة نظر قيادتهم تدور حول المطالبة باطلاق سراحهم ، وجرى تركيز بعض اهتمامات الحزب خلال تلك الفترة حول ذلك .

---

(٦٦) من نشرة بعنوان (أوقفوا هذا الارهاب) صادرة في أيار ١٩٦١ عن « لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية في العراق » .

(٦٧) عدا حمزة السلمان عضو اللجنة المركزية الذي اعتقل في السنوات الاخيرة لحكم قاسم لعلاقته المباشرة بالجرائم التي ارتكبت في الموصل اثناء انتفاضة عام ١٩٥٩ حيث كان قد ذهب الى هناك اثناء « مهرجان السلام » وبقي فيها وعندما قامت الانتفاضة تزعم اللجنة المحلية والنشاط الشيوعي وما حدث من مآس خلال تلك الفترة .

وفي هذه الظروف وهنت علاقة الكثيرين من السجناء الشيوعيين بحزبهم وأصبحت علاقة شكلية واستمراراً لوجود سابق ، أكثر من كونه تفاعلاً حيوياً مع الحزب وسياسته ، وقناعة بنهجه ، وتعلقاً بمستقبله ففك البعض ارتباطه بالحزب المذكور ، وما كانت ظروف السجن لتساعد على ترك الكثيرين صفوفه ، لأن الذي يترك صفوف الحزب ولا يطلق سراحه ، يتعرض لمعاملة صعبة من بقية الشيوعيين ، وتوجه إليه شتى الطعون .

وكان الملتزمون بالحزب يعيشون قلقاً فكرياً وتخبطاً في المواقف ، ولم تكن آراؤهم موحدة بصدد الموقف الذي يجب أن يتخذه الحزب من حكم قاسم حتى قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ، فقد دعا البعض إلى إسقاط قاسم وتسلم الحزب السلطة بدلاً عنه ، ودعا آخرون إلى الدفاع عن الحكم ، في حالة تعرضه للسقوط ، ثم التحرك لإسقاط الحكم والجهة التي تتحرك ضده معاً واستلام الحكم ، ودعت جماعة ثالثة إلى الدفاع عن حكم قاسم ، وضرب المتحركين لإسقاطه ، واعتبار ذلك مسألة أساسية ، ثم اتخاذ المواقف اللاحقة ، تبعاً لتطور الوضع بعد ذلك .

إن هذه الآراء المتباينة ، لم تغير شيئاً من سياسة الحزب المرسومة . وقد قام الحزب بابلاغ السجناء برسائل حزبية ، بأنه على علم بكل ما يجري وانه اتخذ التدابير اللازمة لمجابهة كل الاحتمالات ، موضحاً لهم امكاناته « الكبيرة » وخططه « الحكيمة » وتهيؤه « الدقيق الواسع » ، لمجابهة الأحداث . ولهذا فقد أدى فشل الشيوعيين الذريع في مقاومة ثورة شباط الى إعلان الكثير من السجناء ذاتياً أو من خلال اشعارهم للسلطات عن ترك صفوف الحزب الشيوعي ، رجاء أن تنتهي مدة سجنهم ليعودوا الى الحياة الطبيعية بعيداً عن التزاماتهم الحزبية ، بعد أن أدركوا أن قيادة حزبهم قد خدعتهم ، عندما تحدثت عن التهيوء والاستعداد لمجابهة الأحداث .

لقد اعلنت كوادر شيوعية معروفة أمثال : صادق جعفر الفلاحي واحمد غفور وعدنان جلميران وحميد تومكه ، ومحمد غضبان وابراهيم عبد الكريم وكاظم الدجيلي وحسين علوان وآخرين كانوا معهم ، منذ اللحظات الأولى لثورة ٨ شباط أنها ثورة وطنية ، ما دام قائدها حزب البعث العربي الاشتراكي وهو حزب وطني معروف ، واستهجنوا موقف قيادة حزبهم التي أعلنت مقاومة الثورة والوقوف ضدها ، وشجبوا هذا الموقف ، وادانوه ، وقالو إن موقف الخصومة مع حزب البعث وأطراف وطنية أخرى في

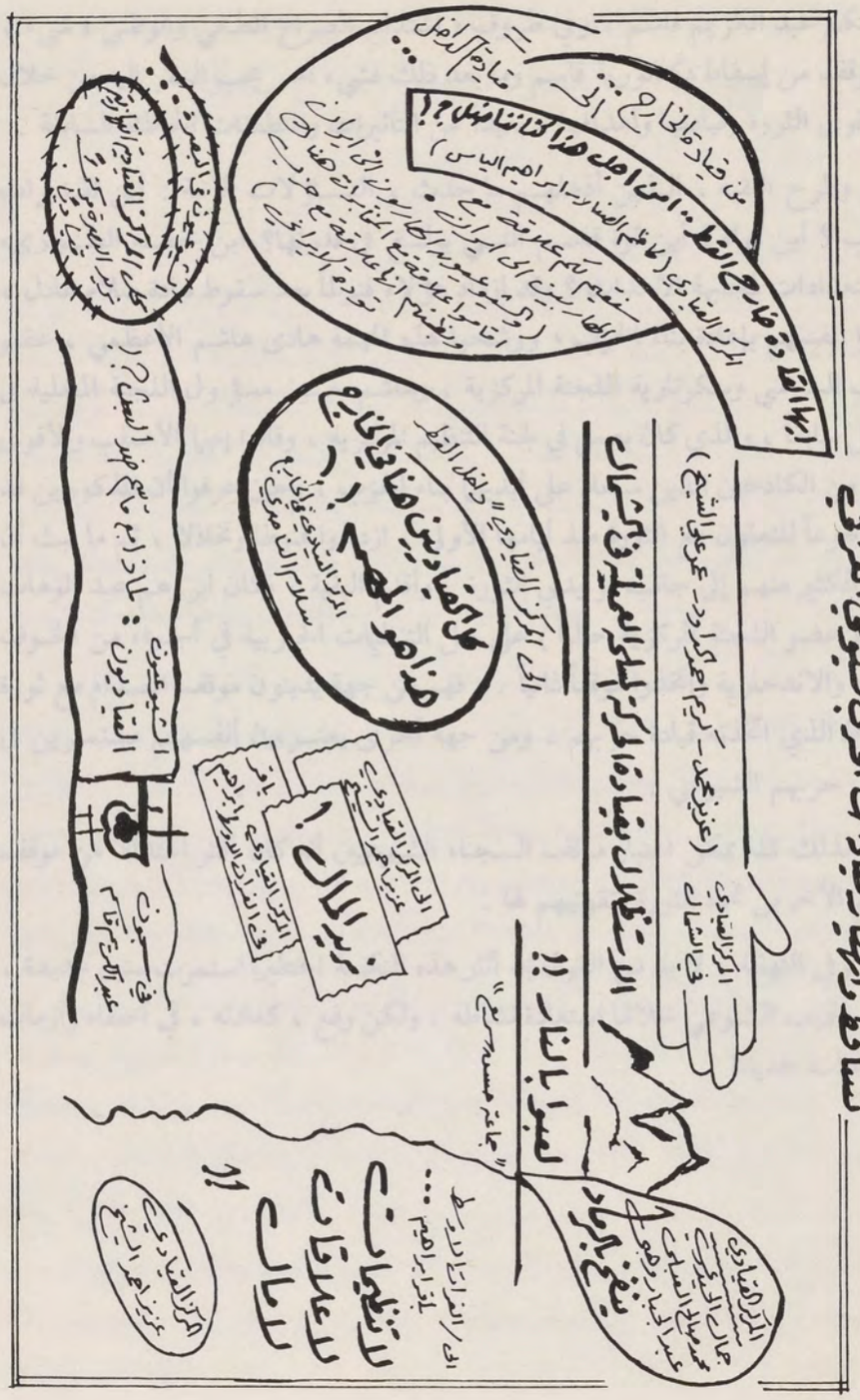

أيام حكم عبد الكريم قاسم ، وفي ظروف « اشتداد الصراع الطبقي والوطني » شيء ، اما الموقف من إسقاط دكتاتورية قاسم وما بعد ذلك فشيء آخر يجب النظر إليه من خلال واقع قوى الثورة وقيادتها وأهدافها ، بعيداً عن التأثيرات والمنطلقات الخاطئة السابقة .

وطرح البقية ، الذين أذهلهم ما حدث ، التساؤلات الآتية : أين تقديرات الحزب ؟ أين قواه ؟ أين قوة قاسم التي بولغ في قدرتها؟ اين خطة الطوارىء والاستعدادات لمجابهة الأحداث ؟ وقد ازداد هؤلاء قنوطاً بعد سقوط قيادة سلام عادل ، وعللوا أنفسهم بإعادة بناء الحزب ، ورشحوا لهذه المهمة هادى هاشم الأعظمي ، عضو المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية ، وهاشم حسين مسؤول اللجنة المحلية في الموصل سابقاً ، والذي كان يعمل في لجنة التنظيم المركزية ، وقالوا إنهما الأصلب والأقوى وإنهما من الكادحين الذين سيعاد على أيديهما بناء الحزب ، وحين عرفوا أن المذكورين قد تقدما طوعاً للتعاون مع الثورة منذ أيامها الأولى ، ازدادوا قنوطا وتخاذلا ، ثم ما لبث أن انحاز الكثير منهم إلى جانب مؤيدي الثورة . وأقدم البقية ، وكان ابرزهم عبد الوهاب طاهر (عضو اللجنة المركزية حالياً) على حل التنظيمات الحزبية في أجواء من الخوف والتردد والاندحارية واتخذوا موقفاً ذاتياً . . فهم من جهة يدينون موقف الصدام مع ثورة ٨ شباط الذي اتخذته قيادة حزبهم ، ومن جهة أخرى يعتبرون أنفسهم مستمرين في صفوف حزبهم الشيوعي .

لذلك كله يمكن اعتبار موقف السجناء الشيوعيين أنه كان أكثر اعتدالاً من موقف رفاقهم الآخرين تجاه الثورة وتقويمهم لها .

وفي النهاية ، لا بد من القول إن آثار هذه النكسة الخطيرة استمرت سنين عديدة ، حاول الحزب الشيوعي خلالها استعادة نشاطه ، ولكن وقع ، كعادته ، في أخطاء وأزمات وانتكاسات جديدة .

٤ ـ الحزب الشيوعي العراقي يستنجد بالحركة الشيوعية العالمية في غمرة أخطائه وإخفاقاته وانتكاسته

بعد انهيار مقاومة الشيوعيين للثورة ، اتخذت السلطة الثورية موقفاً مشروعاً إزاء الذين تصدوا للثورة وشهروا بوجهها السلاح ، تلبية لدعوة قيادة الحزب الشيوعي في بيانيها الصادرين في (٨ شباط ١٩٦٣) . فأدى ذلك إلى تساقط القيادات الشيوعية ، وتشتت فلولها ، فاتجهت بقايا الشيوعيين الموجودين خارج القطر ، في ظروف عزلتهم واندحارهم ، إلى الاستنجاد بالحركة الشيوعية العالمية ، أحزاباً وانظمة ، لاتخاذها أداة ضاغطة على السلطة ، في مسعى ، لتخفيف السخط الجماهيري الواسع المنصبّ على الشيوعيين ، نتيجة لمواقفهم التي أضرت بمصالح الشعب والوطن ، فأظهروا أنفسهم بمظهر المضطهَدين الصابرين ، ليقال عن السلطة القائمة إنها سلطة « رجعية فاشية مشبوهة » ويكون ذلك سببا للتنديد بالثورة وسلطتها .

ولكن الثورة كشفت بوضوح عن أهدافها الوطنية التقدمية ، ونهجها الحازم ، في معاداة الامبريالية والصهيونية والرجعية ، وذلك في بيانها الأول وفي تصريحات قادتها منذ الساعات الأولى لإعلانها ، فأعلنت الثورة التزامها بميثاق الأمم المتحدة ومبادىء التعايش السلمي ومقررات مؤتمر باندونغ ، وأوضح الرفيق ميشيل عفلق ، الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي ، موقف الحزب من الشيوعية كعقيدة ، ومن الشيوعيين الذين قاوموا الثورة ومبادئها القومية والاشتراكية ، فقال :

« ليس لنا موقف سلبي من الشيوعية كعقيدة ، وكحركة عالمية ، فنظرتنا الى الماركسية هي نظرة تقدير ، ونحن كاشتراكيين نقتبس أشياء كثيرة من الماركسية ، أما بخصوص التعايش مع الأحزاب الشيوعية في الأقطار العربية فالأمر يختلف . فهذه الأحزاب برهنت في كثير من الأحيان على عدم تفهم تيار الحركة القومية العربية ، ووقف في أكثر الأحيان بوجه هذه الحركة الشعبية » .

« والحقيقة أن هذه الأحزاب ، بالنسبة لحركة التحرر والوحدة والاشتراكية ، لا يمكن تصنيفها في اليسار ، بل هي تقف في الصف اليميني ، لأنها عائق في وجه تحرر الجماهير وتقدمها » .

« كان الشيوعيون معادين ، بصراحة ، للوحدة التي هي مطلب جماهيري ، وقد باشروا مذابح وأعمالاً همجية لصد هذا التيار ، وانا حريص جداً على القول ، بأن حزب البعث العربي الاشتراكي ، حذر جداً من الانزلاق في موقف معاد للشيوعية ، لمعرفته بان هذا خير سبيل لتدخل الاستعمار والرجعية واستغلالها الموقف » .

وقال : « ان الحزب الشيوعي ، نتيجة مواقفه المعادية لاتجاه الشعب نحو الوحدة ، ونتيجة أعمال البطش والمذابح التي قام بها ، حكم على نفسه بالاّ يكون في عداد الهيئات السياسية المعترف بها ، أنا أعرف بأن حزب البعث العربي الاشتراكي ، تناول منذ سنتين او اكثر في اجتماعات قيادته العليا كيفية حماية الشيوعيين من غضب الشعب ، اذ ما إن سقط حكم قاسم حتى تقرر أن يحال المجرمون منهم إلى القضاء ، ولو لم يتخذ الحزب المسيطر الآن تدابير منسجمة مع مبادئه وعقيدته ، لكان مصير الشيوعيين مفجعاً للغاية »[٦٨] .

وتحدث الرفيق أحمد حسن البكر ، رئيس الوزراء ، آنذاك ، عن موقف الثورة من الذين حملوا السلاح ضدها ، وعن علاقاتها الدولية ، وأهدافها في مكافحة الاستعمار والتدخل الخارجي فقال :

« المسألة لا تتعلق بالأفكار الشيوعية . . فهنالك من يحمل هذه الآراء ولم تتعرض له الثورة . . الإجراءات تناولت الذين حملوا السلاح ضد الثورة ، ووقفوا مع قاسم وزمرته الفاسدة الرجعية للدفاع عنه . لقد أصدروا بيانهم المشهور في الساعات الأولى للثورة في ١٤ رمضان الخالد ، ونادوا بشهر السلاح ضد الثورة وقتل أبناء القوات المسلحة الوطنية وأبناء الشعب ، وقد سقط عدد من القتلى والجرحى من جراء ذلك . ومع كل هذا ، فقد كانت إجراءاتنا أقل مما يستحقون ، وبدلاً من ان يقتل شاهروا السلاح ضد الثورة ، ألقي القبض عليهم وهم ينتظرون محاكماتهم القانونية . . »

« انه لمثير للاستغراب أن تدعو محطات دول معينة علنية وسرية ، كنا نريدها أن تقف إلى جانبا لدفع مخاطر التآمر ، ان تدعو الى مناهضة الثورة » .

« ان الاتحاد السوفياتي قد اعترف بحكومة جمهوريتنا العراقية الثائرة كبقية دول العالم التي تتالت اعترافاتها ، وقد قابلنا ذلك بالشكر ، ولكن حملة عدائية غريبة تبعت

---

(٦٨) جريدة الجماهير ـ ١٩٦٣/٢/٢٠ .

ذلك ، يتحمل أصحابها مسؤولية تعكير العلاقات بين الشعبين الصديقين : العراقي والسوفياتي . . . »

وقال : « إن شعبنا هو شعب آسيوي قاسى وتألم مع شعوب آسيا وأفريقيا الأخرى من الاستعمار والتخلف والجوع ، وهو سيتضامن من الآن مع هذه الشعوب ضد أي خطر يتهددها من الخارج ، كما أنه سيمضي معها في مكافحة الاستعمار والتدخل الخارجي على أي شكل ولون كان ، كما انه سيسير معها من أجل تعزيز سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، وتعزيز السلم العالمي » .

« أما دول العالم الأخرى جميعاً ، فإن علاقاتنا ستكون على أساس الصداقة ، فيما اذا تنبهت إلى حقيقة عدم رضائنا عن أي تدخل في شؤوننا الداخلية ، وعلى أساس المصالح والمنافع المتبادلة »(٦٩) .

وأوضح الرفيق أحمد حسن البكر ، في حديث آخر ، جوانب من موقف الثورة إزاء الذين حملوا السلاح بوجهها ، معلناً بأن هذا الموقف لا يعني بأن الثورة تحارب الشيوعية كعقيدة ، فقال :

« منذ الساعات الأولى للثورة ، نشر الحزب الشيوعي العراقي بياناً يدعو فيه أعضاءه وأنصاره الى حمل السلاح في وجه الثورة ، وينادي فيه صراحة بالتقتيل والإبادة ، وكان الموقف الذي اتخذته الثورة موقف دفاع عن النفس . . . لقد كنا أمام أحد أمرين : إما أن نقف بقوة ضد الردّة ، وإما أن نتراجع عن كل قيمنا ومبادئنا ونترك الثورة لأن الشيوعيين قاوموها . . وقد اخترنا الحل الأول ، لأنه الحل المنطقي والمعقول » .

« إننا لا نحارب الشيوعية كعقيدة ، وإنما نتخذ تدابير وقائية ضد تنظيم سياسي معين ، في قطر معين ، أثبتتت التجربة أنه ضد الثورة العربية والوحدة العربية » .

« اننا كيساريين عرب ، نناضل ضد الاستعمار ، ولاننسى المواقف الودية التي وقفها الاتحاد السوفياتي من بعض القضايا العربية ، وخاصة في المراحل الأخيرة من تاريخنا القومي ، ولكننا مصرون على بناء تجربتنا الاشتراكية الخاصة ، وعلى الاتحاد السوفياتي أن يدرك أن اللقاء مع الحركات التحررية في الوطن العربي ، والتفاهم معاً حول محاربة

(٦٩) جريدة الجماهير ٢١/٢/١٩٦٣ .

الاستعمار وتدعيم الاستقلال الوطني ، يمكن أن يتم دون الاعتماد على الأحزاب الشيوعية المحلية »(٧٠) .

وعلى الرغم من تصريحات المسؤولين عن حزب البعث العربي الاشتراكي تلك ، الآن أجهزة الإعلام في عدد من الدول الشيوعية ، وصحافة الأحزاب الشيوعية في الأقطار الأوروبية والمنظمات المتعاونة والمتعاطفة معها ، راحت تشن حملة دعائية ظالمة ضد الثورة ، منطلقة بالأساس من موقف الحزب الشيوعي العراقي ، ومعتمدة على مبرراته ، ومستجيبة لضغطه ، ورغم أن الأحزاب الشيوعية في منظومة الدول الاشتراكية ، اتخذت موقفاً محدوداً في حملتها ، بالقياس إلى باقي الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، واستهدفت تجنب تأزم علاقتها بشكل حاد مع السلطة الجديدة في القطر ، واحتفظت وكالات الأنباء في بعض الدول الاشتراكية ، في الأيام الأولى للثورة ، بالأخبار المشوهة التي أرسلت إليها من الشيوعيين ، في الارشيفات ، إلا أنها بوجه عام ساهمت في الحملة المناوئة تجاه الثورة أيضاً .

كانت هذه الحملة ، نتيجة سوء فهم وقع فيه بعض الأحزاب الشيوعية في العالم تجاه الثورة ومبادئها ، خصوصاً الأحزاب الشيوعية التي تسير هي والحزب الشيوعي العراقي في خط فكري واحد عالمياً . وقد اعترف بذلك عدد من قياديي الحزب الشيوعي وكوادره . فقد قال ابراهيم كبه ، الماركسي المعروف واحد الوزراء في عهد ثورة ١٤ تموز :

« لتقدير الحملة ، يجب تقدير مبادىء الثورة المحمول عليها . . ان مبادىء الثورة تتضمن أهدافاً اساسية يمكن ـ دون أدنى شك ـ اعتبارها حصيلة أماني الشعب والشعوب العربية طيلة أحقاب طويلة . . . »

« ومن هنا ان كل حملة ضد أهداف هذه الثورة لا مبرر لها إطلاقاً بل وتعتبر حملة ظالمة ، تسيء فعلاً إلى علاقات الصداقة بين الأمة العربية والشعب السوفياتي والشعوب الاشتراكية . . » .

وتحدث عصام القاضي ـ سكرتير لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي العراقي ـ فقال :

(٧٠) جريدة « الجماهير » ـ ١٤/٤/١٩٦٣ .

« فهذه الدول وإذاعاتها ـ أي الدول الاشتراكية ـ أخذت تهاجم ثورتنا التقدمية ، وتؤلّب عليها الأحقاد بلا مبرر . . »

وقال بديع عمر نظمي ـ عضو مكتب تثقيف لجنة منطقة بغداد للحزب :

« ان الحملات التشهيرية التي تبثها أجهزة الإذاعة والدعاية لدول الكتلة السوفياتية ، قائمة على كذب صرف ، وإنها تختلق حوادث ، فهي حملة لا تنهض على أساس واقعي ، وتلحق أفدح الأضرار بمصالح الشعب العراقي المتمثلة في مضاء حكومته الوطنية الثورية نحو تحقيق برنامجها الإصلاحي التقدمي والاشتراكية . فالضرورة الوطنية والقومية تقضي بأن تسير حكومتنا بدون عوائق وبدون مشاكل ومتاعب ولذلك كان الهدف الأول لتلك الحملة ، هو عرقلة هذه المسيرة . إنها ايضاً تضر بمصالح الاتحاد السوفياتي نفسه ، وتشوه سمعته في العراق ، هذه السمعة التي كانت نتيجة قيام علاقات الود والصداقة بينه وبين الجمهورية العراقية . . » .

وقال شريف الشيخ ـ عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي :

« إن مقاومة أية ثورة وطنية أو أي حكم وطني بشن الحملات عليه ، او محاولة إضعافه أو تخريب مساعيه او الحيلولة بينه وبين أن يصفي التركة الثقيلة السيئة التي خلفتها عشرات السنين ، ولا سيما الدكتاتورية التي أثقلنا بها الاستعمار والرجعية ، وليس من شك أن الكفاح ضد الاستعمار هو الذي يخدم الشعب . . ولكن الكفاح ضد الشعب ومصلحة الشعب . . من عسى أن يخدم ؟ .

انه لا يخدم إلا أعداء الشعب ، وبات لا يجدي الدول الاشتراكية ـ بأي شكل من الأشكال ـ إمعانها بمعاداة الحكم الوطني القائم في العراق . هذا الحكم الذي حرر الشعب من الدكتاتورية والرجعية ، ووقف بحزم في وجه الاستعمار وكل أعداء الشعب » .

« إن التقاليد الدبلوماسية والأعراف والعادات ، لا تسمح ، في الحقيقة ، بتدخل أي دولة في الشؤون الداخلية لشعب آخر في بلد آخر ، ولا سيما اذا كان هذا البلد متحرراً من الاستعمار ، وينشد صداقة البلدان على أساس احترام استقلاله وشخصيته ومصالحه ، وعدم التدخل فيما له من شؤون ، وعلى أساس التكافؤ في العلاقات والصداقة المستقيمة النظيفة . . »

والواقع أن هذه الحملة أدت الى تطبيق سيء للتضامن الأممي بين أطراف الحركة الشيوعية العالمية والحزب الشيوعي العراقي ، عندما اندفعت هذه الأطراف في حملتها ، معتمدة على معطيات ومبررات جانب واحد هو الحزب الشيوعي العراقي ، دون أن تجهد نفسها وتتحرك صوب معرفة واقع ما جرى في القطر وطبيعة السلطة السياسية ، واهدافها المطروحة في برنامجها المرحلي ، وموقفها من الاستعمار والرجعية والصهيونية ، ومواقف الحزب الشيوعي العراقي ونهجه وسياسته وممارساته الخاطئة في الوقوف بوجه الثورة ، مما جعل تلك الأطراف تلقي تبعة ما أصاب الحزب الشيوعي العراقي ، في سلسلة نكساته ، على عاتق الثورة .

استطاع الشيوعيون العراقيون ، نتيجة للتقديرات الخاطئة لأطراف الحركة الشيوعية العالمية ، التحرك في المجال الإعلامي ، فوضعت إذاعة « بيكي ايران »[٧١] في لايبزك ـ في المانيا الديمقراطية ـ في خدمة الحزب الشيوعي العراقي ، حيث اخذت تذيع الأخبار والتعليقات والمقالات التي تردها من هيئة حزبية مسؤولة في (براغ)[٧٢] ، مركز إذاعة ما سمي « صوت الشعب العراقي »[٧٣] . واستمرت هذه الإذاعة في مواصلة عملها حتى أواسط عام ١٩٦٨ ، حين توقفت عن بث البرنامج العربي[٧٤] .

واستطاع الشيوعيون الموجودون في الخارج ، تشكيل عدد من اللجان التي سميت ب «لجان الدفاع عن الشعب العراقي»والتي ضمت الشيوعيين واصدقاءهم الموجودين في كل قطر أوروبي ـ اشتراكي[٧٥] ورأسمالي ، وكونت من هذه اللجان ، « اللجنة العليا للدفاع عن الشعب العراقي » التي كانت تجمع المعلومات والأخبار وتنشرها في بيانات وكراريس ، وترسلها الى لجان دولية مماثلة ، واستفاد الشيوعيون العراقيون أيضاً من عضوية الحزب في هيئة تحرير مجلة « قضايا السلم والاشتراكية »ـ اللسان النظري للحركة الشيوعية العالمية ـ[٧٦] ومن وجود عدد من الطلبة العراقيين الشيوعيين الذين يدرسون في

---

(٧١) الاذاعة المخصصة لحزب « توده » الإيراني (الحزب الشيوعي الايراني) .

(٧٢) كان مهدي عبد الكريم ، وحميد بخش ، هما من مذيعي هذه الإذاعة بإشراف عبد الرزاق الصافي .

(٧٣) لهذه الإذاعة شبكة من المرسلات في بلغاريا وهنغاريا وجيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية .

(٧٤) برر الحزب الشيوعي العراقي توقف الإذاعة بأنها قد أدت مهمتها ووقف الحزب على قدميه ، وقيل ايضاً سبب ذلك يرجع الى عدم موافقة الأحزاب الشيوعية هناك على الخط السياسي للحزب الشيوعي العراقي .

(٧٥) ضمت لجنة المانيا الديمقراطية صباح الدرة وكاظم حبيب وعدنان الشماع .

(٧٦) صدرت في براغ عام ١٩٥٨ ورئيس تحريرها الشيوعي القيادي السوفياتي (ك . زارودوف) .

جامعات الأقطار الاشتراكية ، لشن حملة معادية للثورة .

ويلاحظ أن الحملة الشيوعية تجاه الثورة ، كانت ذات جانبين ، الأول منهما استجابة لاستنجاد الحزب الشيوعي العراقي دون تمحيص ، لمدى أحقية وواقعية وصواب هذا الاستنجاد ، وثانيهما كون الصدام مع الشيوعيين قد جرى تفسيره خطأ بأنه اضطهادات لا تقوم بها إلا « سلطة رجعية فاشية » وذلك لعدم إدراك طبيعة نهج وسياسة الحزب الشيوعي العراقي الخاطئين خلال السنوات التي سبقت ثورة رمضان ، وموقفه المشين من الثورة ومحاربتها بالسلاح ، والسعي لإجهاضها ، هذا الموقف الذي مثل ردة حقيقية معادية للثورة والتقدم ، الذي تحرض الماركسية اللينينية والمبادىء الشيوعية ذاتها على قمعها ودحرها ، لإفساح المجال لسير الثورة على طريق تقدمها .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

انطلاقا من تأييد الشعب في ١٤ رمضان حقق الشعب الخلاص من حكم الطاغية عبد الكريم قاسم وزمرته الذين اسقطوا الشعب الغدر وما بعدوا القوات عن التركيب العنصري المتعفن ان موقف الحزب الشيوعي العراقي الخياني من الثورة سبب في ارتكاب الدوائر البوليسية ومحمد من الهوة بين ابناء الشعب وحاول اعاقة سير الثورة الظافرة.

ان هذا الموقف لا ينفصل عن مواقف الحزب العدائية الاخرى تجاه القوى القومية الثورية العربية منذ انطلاق ثورة ١٤ تموز ومنها ٨ شباط ومحاربته لها بكامة الطرق والاساليب . ومما يؤسف له ان تقف اجهزة الاعلام لبعض الدول الاشتراكية موقفاً عدائياً لهذه الثورة ، ولا يدل على تفهم لواقع الثورة التقدمي المعادي للاستعمار والاقطاع ، مما لا يساعد على تمتين العلاقات بين الدول الاشتراكية والعراق

انا نحي مجلس الثورة الوطني تحية ثورية حارة ، ونتمنى ان يسير بالعراق صوب اهدافه في الديمقراطية والتقدم والتحرر

عضو شعبة

عصام القاضي

(زيدان)

مسؤول لجنة زغداد للحزب الشيوعي العراقي

١٩٦٢/٢/٤

الفصل الرابع

ثورة رمضان تسير على طريق تحقيق أهدافها الوطنية والتقدمية الوحدوية والحزب الشيوعي العراقي يواصل عداءه للثورة ويتحالف مَع أعدائها

١ ـ الجماهير الشعبية تحتضن ممثليها الحقيقيين دفاعاً عن الثورة ومكاسبها

انبثقت ثورة الثامن من شباط ١٩٦٣ لتعيد لثورة تموز ١٩٥٨ وجهها الحقيقي ، الوطني والقومي التحرري ، الذي لطخته دكتاتورية قاسم ورجعيته وحكمه الفردي الطائش ، ولتحقق للجماهير الشعبية حقوقها المشروعة ومطامحها وآمانيها ، ولتعيد العراق الى موقعه الطبيعي في الصف العربي المتحرر وتضعه ضمن مجموعة دول عدم الانحياز ، وتقيم علاقات ودية ومتكافئة مع الأقطار المتحررة ، وجميع اقطار العالم ، وبخاصة الأقطار الاشتراكية .

كانت مهمة صعبة وثقيلة التي نهضت بها الثورة ، منذ أيامها الأولى فقد خلفت دكتاتورية قاسم ، خلال أربع سنوات ونصف ، تركة ثقيلة من أوضاع اقتصادية ومعاشية سيئة ، ومن فوضى وارتباك وعجز في مؤسسات الدولة ،وتمزق في الصف الوطني ، وعزلة العراق عن الأقطار العربية المتحررة ، وحتى عن جامعة الدول العربية ، وفي فسح المجال أمام النهب والاستغلال الاستعماريين لثرواتنا النفطية ، وفي عرقلة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ، والتلكؤ في تنفيذ المشاريع الصناعية . . الخ . وكان مفروضاً ان تحقق ثورة تموز ، خلال السنوات الأربع والنصف ، معظم مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ، فألقيت هذه المهمات جميعها على عاتق ثورة شباط . وهي تواجه موقفاً سلبياً وضاراً من الشيوعيين في الداخل والخارج ، من خلال الحملات الاعلامية المعادية ، ومن مواجهة مكائد القوى الرجعية ، في الداخل والخارج ، المدعومة من الاستعمار وعملائه في المنطقة .

لقد كانت جميع هذه المهمات ، بالاضافة الى تنفيذ المهمات القومية الكبرى ، التي أهملت ، عن عمد ، في عهد قاسم ، تتطلب تركيز الجهود المكثفة من قوى الثورة المخلصة كافة ، لتنهض بها وتحققها وفق خطة سليمة موضوعية ومدروسة ، تتناسب وعظم المسؤ وليات الوطنية والقومية المطروحة وتتماشى مع ضرورات المرحلة آنذاك ، وتستجيب لكامل مطامح وأماني الجماهير الشعبية التي وجدت ، عملياً ، في ثورة رمضان ، منقذها من مآسي ومظالم العهد الدكتاتوري الرجعي المدعوم من قبل الحزب الشيوعي .

فبعد أقل من أربعين يوماً ، طرحت الثورة على أبناء الشعب منهاجها المرحلي ذا الأهداف الوطنية والقومية بوضوح ، الذي أعلنه من إذاعة وتلفزيون بغداد رئيس الوزراء وقتذاك السيد أحمد حسن البكر ، في السادس عشر من اذار ١٩٦٣ .

ففي ميدان **السياسة الخارجية** : أعلنت الثورة في منهاجها عن ايمانها « بأن مصلحة جميع الشعوب تلتقي عند الدفاع عن السلم العالمي في ظل علاقات دولية مبنية على مبدأ التعايش السلمي والاحترام المتبادل للمصالح القومية على أساس من الحق والعدل » .

كما أعلنت عن إيمانها بأن « أي سلام صحيح لا يمكن أن يبنى الا على أساس من القضاء على المظالم القومية التي خلفها الحكم الاستعماري وإزالة كل أثر للغزو الخارجي ، الذي قامت به الجماعات العنصرية ضد شعبنا والشعوب الضعيفة أثناء ذلك الحكم » .

وفي هذا النطاق كانت الثورة تحارب :

« الاستعمار بشكليه : القديم والحديث » وتؤ يد وتدعم « حركات التحرر في العالم وتسعى الى إقامة أمتن العلاقات معها ، كما كانت ترغب في إقامة علاقات وطيدة مع أقطار المنظومة الاشتراكية ، قائمة على الفهم المتبادل ولمصلحة شعبنا وشعوب العالم وتقدمها » .

وفي **السياسة العربية** : أعلنت الثورة عن إيمانها بأن « العراق جزء لا يتجزأ من تراب الوطن العربي الواحد » . وفي نطاق ذلك سعت إلى إقامة وحدة اتحادية بين العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة وفق ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ . وحين تأخر تنفيذ هذا الميثاق عقدت مع سوريا اتفاقية للوحدة العسكرية ، وشرعت بتنفيذ الاتفاقية .

وأعلنت الثورة من خلال المنهاج المرحلي :

- محاربة الاستعمار وفضح مشاريعه العدوانية .
- تأييد الثورات التحررية في الوطن العربي بكافة الوسائل الممكنة .
- الالتزام بدعم الحركات القومية التقدمية ، وتأييدها في جميع أجزاء الوطن العربي .
- تشجيع التشكيلات المهنية والاتحادات النقابية والمنظمات الشعبية وتوسيع نشاطها لتتخطى حدودها الأقليمية إلى مجال العمل القومي الشامل وتنسيق جهودها ضمن إطار الوحدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفي **القضية الفلسطينية** : أعلنت الثورة التزامها بإبعاد القضية عن مجال الاستغلال بقصد الكسب السياسي الرخيص ، ووضع مخطط شامل ومدروس لتحرير فلسطين ، وذلك :

بالاتفاق مع دول الجبهة العربية والمنظمات الشعبية في الوطن العربي ، وخاصة المنظمات الشعبية الفلسطينية التقدمية ، التي تمثل بحق نضال شعب فلسطين الباسل ، وتصميمه على استرداد أرضه السليبة ، ومقاومة جميع المؤامرات الاستعمارية والمخططات الرجعية الرامية الى تصفية القضية .

وفي **السياسة الداخلية** : أعلنت الثورة إيمانها بمبدأ « المشاركة الجماهيرية في ادارة الحكم وتوجيهه ومراقبته » واعتبرته « حجر الزاوية في السياسة الداخلية » و« الدعامة التي تستند إليها الثورة لحمايتها من أعداء الشعب » و« الضمانة لها من كل مهادنة وانحراف » .

وخلال فترة قصيرة ، حققت الثورة ، الكثير من المكاسب والمنجزات والتوجهات لبلوغ هذه الاهداف .

ففي حقل الزراعة حققت ما يلي :

١ ـ إعادة النظر بالتنظيم الإداري في وزارة الإصلاح الزراعي ، وملء أجهزتها بالمتخصصين .

٢ ـ أجرت تعديلات على القانون رقم ٣٠ تم بموجبها إعفاء الفلاح من نصف ثمن الأرض ، وتخفيض بعض التكاليف التي كانت تثقل كاهله .

٣ ـ إلغاء التعويض لملاّك الأرض ، عدا الملك الصرف .

٤ ـ منع تفتيت الملكية الصغيرة .

٥ ـ اجراء التعاقد مع مجموعات كبيرة من الفلاحين

والى جانب ذلك قامت الثورة بـ :

١ ـ إعطاء أراضٍ لخريجي الكليات الزراعية من أجل استثمارها .

٢ ـ دعم الجمعيات التعاونية وتأسيس معهد التدريب التعاوني .

٣ ـ إلحاق مديرية الري ومديرية التعاون بوزارة الإصلاح الزراعي لتنسيق مجهودات هاتين المديريتين مع مجهودات الوزارة .

٤ ـ العمل على إقامة مزارع حكومية ومزارع جماعية .

وقام مجلس التخطيط بـ :

١ ـ إحالة مقاولات مشروع ري كركوك .

٢ ـ إحالة مناقصة مبازل مشروع الدجيلة .

٣ ـ تخصيص مبلغ ٤١٨ ألف دينار لحفر آبار ارتوازية .

٤ ـ الاعلان عن مقاولات مشروع ري الدلمج .

٥ ـ تخصيص مبالغ لمشروع السايلوات .

وفي المجال الصناعي . . . قرر مجلس التخطيط :

١ ـ تخصيص ٢٥٨ ألف دينار لنقل معدات معامل الاتفاقية العراقية ـ السوفياتية ، والإسراع بتنفيذها .

٢ ـ الموافقة على دعوة الاستشاريين لإعداد الدراسات والتصاميم لمشروع الأسمدة الكيمياوية في البصرة .

٣ ـ المصادقة على تقرير مشروع الورق في البصرة ، وإعداد تصاميمه ومناقصته .

٤ ـ الموافقة على إعلان مناقصة معمل استخلاص الكبريت في كركوك .

٥ ـ الموافقة على توسيع معمل الغزل والنسيج القطني في الموصل .

٦ ـ دعوة خبراء عالميين لدراسة مشروع الحديد والفولاذ .

٧ ـ دعوة الاستشاريين لمشروع أنابيب الغاز الطبيعي من كركوك إلى بغداد ومعمل تنقية الغازات السائلة في التاجي .

٨ ـ إحالة مناقصة إنشاء معمل النسيج القطني في الكوت .

٩ ـ الموافقة على اعلان مناقصة معمل النسيج الناعم في الحلة .

١٠ ـ إحالة مناقصة مكائن ومعدات محطة إسالة الماء لمعمل الأدوية في مدينة سامراء .

١١ ـ هذا عدا عن نشاطات المجلس في حقلي المواصلات والاسكان .

ـ أما في نطاق نشاطات وزارة الصناعة فتقرر :

١ ـ إنشاء المرحلة الأولى لمعمل النسيج القطني في الكوت .

٢ ـ إنشاء المرحلة الأولى لمعمل الحياكة والجوارب في الكوت .

٣ ـ إكمال معمل الخياطة في بغداد .

٤ ـ إكمال المرحلة الأولى لمعمل العدد واللوازم الكهربائية في بغداد .

٥ ـ إكمال المرحلة الأولى لمعمل الأدوية في سامراء .

٦ ـ تنظيم الحلقات الدراسية (تم تنظيم ١٩ دورة في حقول الادارة الصناعية) .

وفي ميدان النضال والعمل الشعبي :

استقطبت الثورة حولها جماهير غفيرة من العمال والفلاحين والطلبة والمثقفين والعسكريين الثوريين .

والجماهير التي عاشت الثورة ، لا يمكن أن تنسى الدور المجيد الذي لعبه **الاتحاد الوطني لطلبة العراق** في مسيرة النضال لتفجير الثورة . فلقد قاد هذا الاتحاد الاضرابات الطلابية الباسلة ، التي مهدت للثورة ، كما لا تنسى عملية الاعتصام الرائعة التي توجت هذه المعركة . وبعد الثورة ، ساهم الاتحاد في تحقيق العديد من المنجزات الطلابية ، كما ساهم في العمل الشعبي الذي كان يجري على نطاق واسع ، وأعطى مثلاً مجيداً في إقران الفكر بالممارسة العملية على طريق تحقيق المنجزات والتقدم .

وكان **للاتحاد العام لنقابات العمال** دور بارز في تحقيق الكثير من المكاسب العمالية ، رغم قصر الفترة منها :

١ ـ ممارسات ديمقراطية في العمل النقابي .

٢ ـ الاسهام في معالجة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وفي إلغاء القوانين الرجعية التي كانت تقف حجر عثرة في طريق الطبقة العاملة .

٣ ـ تشريع قانون العمل لسنة ١٩٦٣ لصالح العمال .

٤ ـ تشكيل (لجنة إنهاء الخدمة) عملت لإلغاء الفصل الكيفي الذي كان يمارسه ارباب العمل قبل ثورة رمضان .

٥ ـ زيادة الأجور بشكل مناسب لقطاعات مختلفة من العمال .

٦ ـ المشاركة في عدة مؤتمرات عربية وعالمية .

٧ ـ اصدار جريدة تنطق بلسانه لتكون صوتاً جريئاً في سبيل تعزيز مكاسب جماهير العمال .

وقد بذل **الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية** جهوداً كبيرة في تسريع تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ، والتعاقد مع الفلاحين ، وتعديل القانون لصالحهم .

ومهّد للمؤتمر الشعبي للإصلاح الزراعي .

ووقف ضد التخريبات الإقطاعية وأوقف أعمال التجاوز على الفلاحين .

لقد كان قانون الاصلاح الزراعي أحد مكاسب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، إلا أن انحراف قاسم عن أهداف الثورة حال دون تحقيق الاصلاح الزراعي المنشود . وقد استطاعت ثورة رمضان ، عن طريق تقويم هذا الانحراف ، تحقيق إنجازات خلال فترة قصيرة أكثر مما تحقق طوال أربع سنوات ونصف من حكم قاسم ، ومنذ أن شرع القانون في ايلول ١٩٥٨ .

وكانت أبرز توجهات ثورة رمضان في هذا المجال :

١ ـ تهيئة الأرض للاستثمار بتأمين الماء اللازم لها .

٢ ـ تنظيم الفلاحين في جمعيات تعاونية زراعية ، لتأمين تسويق منتوجهم ، ومدّهم

بالمساعدات اللازمة .

٣ ـ تأمين المكائن والمضخات والأدوات اللازمة .

٤ ـ إسكان الفلاحين في قرى عصرية ، توفر لهم البيئة الإنسانية .

٥ ـ تلافي أخطاء الماضي ، وتعديل معظم التشريعات الخاصة وما يتعلق منها بتخفيف الأعباء عن كاهل الفلاحين .

وقد تبنت الثورة أضخم مشروع إسكاني في الريف ، لبناء ثلاثة آلاف قرية تتسع لأكثر من ثلاثمئة ألف عائلة فلاحية ، إلا أن ردة تشرين السوداء قبرت المشروع .

وجرى الاهتمام على نطاق واسع بالاستيلاء والتوزيع والتعاونيات الزراعية وتقديم القروض والمساعدات والخدمات للفلاحين .

ـ وبذلت **منظمة نساء الجمهورية** (الاتحاد العام لنساء العراق حالياً) جهوداً في تنظيم النساء ودفعهن إلى قول كلمتهن في الحقل السياسي . فوقفن ضد الدكتاتورية والانحراف دفاعاً عن عروبة ثورة تموز « وبذلت المنظمة ، بعد ثورة شباط ، جهوداً واسعة في نطاق العمل الشعبي ، وبث الوعي في صفوف النساء ، وتعليمهن الكثير من أصول التربية الحديثة وادارة المنزل ، كما علمت عدداً كبيراً منهن الخياطة وغيرها من الامور التي تنفع المرأة ، إضافة الى الاسواق الخيرية التي اقامتها ودعمها الواسع لتأسيس العيادات الشعبية » .

ـ ومن خلال التجربة الرائدة ، **المنظمة الوطنية للعمل الشعبي** ، تحقق الكثير في مجال الخدمة الوطنية والشعبية ، وتحولت المبادرات الشعبية في كافة فروعها إلى قاعدة يومية تمارس بنشاط وفعالية ، لتحقيق المكاسب ومنها :

١ ـ فتح عيادات طبية شعبية وتزويدها بالأجهزة الحديثة ، وتقديم الخدمات للمواطنين على نطاق واسع ، ومن خلال تعاون عدد كبير من الأطباء والاختصاصيين في نجاح هذا المشروع .

٢ ـ فتح دورات لمحو الأمية في معظم فروع المنظمة .

٣ ـ ردم المستنقعات وتحويلها إلى حدائق بالتعاون مع أمانة العاصمة .

٤ ـ إيصال الماء والكهرباء الى مناطق عديدة كانت محرومة منها .

٥ ـ اكساء بعض الشوارع في المناطق الشعبية وتعديل بعضها الاخر .

٦ ـ المساهمة في مساعدة الفلاحين في جني ثمار حقولهم .

٧ ـ المساهمة في حفر الترع وإيصال الماء الى بعض المناطق الزراعية بالتعاون مع وزارة الإصلاح الزراعي .

٨ ـ عرض أفلام سينمائية ثقافية في المناطق الشعبية .

٩ ـ توعية الجماهير سياسياً ، وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم على نطاق واسع .

أما **المسألة الكردية** : فقد اتجهت الثورة من خلال وعي قيادتها المتمثلة بحزب البعث العربي الاشتراكي ذي الفكر الإنساني التقدمي ، إلى معالجة المسألة الكردية ، على أساس أنها جزء من الوضع العام في البلاد ، وضمان حقوق الاكراد ، ومصالحهم ضمن الوحدة الوطنية ، فأوقفت القتال ، وأصدرت قراراً بالعفو عن المشتركين في الحركة المسلحة ، ورفع الحصار الاقتصادي الذي كان مضروباً على المنطقة الشمالية في عهد قاسم ، والاعلان عن تحقيق المصالح القومية للأكراد ضمن ادارة لا مركزية أعلن منها في ١٠/٣/١٩٦٣ ، والعمل على تعزيز الأخوة العربية الكردية على كافة المستويات وفي مختلف المجالات ، بالاعتماد على الجماهير الشعبية في القطر بكافة قومياتها والأقليات القومية الأخرى ، هذه الجماهير التي كانت موضع ثقة واعتماد قيادة الثورة، حتى في الظروف التي اقدمت القيادة المشبوهة للحركة المسلحة في الشمال على اشعال الفتنة ، وتجديد القتال ، تنفيذاً لارادة أسيادها المستعمرين والطامعين .

وخلاصة القول ، إن الأهداف التي عملت ثورة رمضان القومية الوحدوية على تحقيقها سواءً التي وردت في بيانها الأول أو في منهاجها المرحلي ، أو في التطبيقات العملية اللاحقة ، تتلخص فيما يلي :

١ ـ إقامة حكومة وطنية ذات أهداف ديمقراطية وحدوية .

٢ ـ تحقيق أهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واغناؤها وتطويرها .

٣ ـ إطلاق الحريات الديمقراطية في ظل وحدة وطنية تقدمية .

٤ ـ تعزيز سيادةالقانون،وتوفير الأمن والاستقرار التام .

٥ ـ تعزيز الأخوة العربية الكردية ، وضمان مصالح الأكراد القومية .

٦ ـ احترام حقوق الأقليات القومية ، وتمكينها من المساهمة في الحياة العامة .

٧ ـ الاهتمام بالزراعة وتطوير قانون الإصلاح الزراعي لصالح الجماهير الفلاحية .

٨ ـ إقامة اقتصاد وطني متين ، يهدف إلى تصنيع البلاد وزيادة وتطوير إمكاناته المادية والثقافية ، وإجراء تحولات اجتماعية تقدمية .

٩ ـ توجيه موارد البلاد ومن بينها موارد النفط ، لما يهدف إلى تحسين الأحوال المعاشية للجماهير وتقدم البلاد .

١٠ ـ تحقيق وحدة كفاح عربي ضد الاستعمار وضد السيطرة الاستعمارية في بعض أجزاء الوطن العربي .

١١ ـ تشديد النضال الحازم لاسترجاع فلسطين المحتلة ، وتحرير كافة الأجزاء المغتصبة من الأرض العربية على امتداد الوطن العربي .

١٢ ـ السعي الحثيث لتحقيق الوحدة العربية من خلال وحدة كفاح تضم العراق وسوريا ومصر .

١٣ ـ دعم الحركات الوطنية والثورية المعادية للاستعمار ومساندتها .

١٤ ـ انتهاج سياسة عدم الانحياز .

١٥ ـ التمسك بمبادىء الأمم المتحدة ، والالتزام بالمواثيق والعهود الدولية .

١٦ ـ المساهمة في تدعيم السلم العالمي ومكافحة الاستعمار وانتهاج سياسة معادية للامبريالية ومتحالفة مع المعسكر الاشتراكي .

وقد دعم المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي ـ المنعقد في الفترة ما بين ٥ ـ ٢٣ تشرين اول ١٩٦٣ـ هذا الاتجاه واتخذ جملة توصيات وقرارات بشأن مهام ثورة رمضان في القطر العراقي ، بهدف تعزيز مكاسب الثورة وتطويرها ، وإعطاء البعد القومي الحقيقي لها ، ومما جاء في البيان الصادر عنه ما يلي :

« كانت المعركة الأولى في بغداد في ١٤ رمضان ، حيث أسقط الحزب حكماً انعزالياً فردياً معادياً للقومية العربية والوحدة ، فسهل بذلك سقوط الانفصال في دمشق » .

« وفي صبيحة الثامن من آذار كانت طلائع البعث العربي الاشتراكي في مقدمة الركب الزاحف لقبر حكم الانفصال » .

« وهكذا تهيأت من جديد ظروف موضوعية لانتصارات كبرى على الصعيدين القومي والاشتراكي ، وكان ميثاق القاهرة في ١٧ نيسان حصيلة للظروف الموضوعية الجديدة ، التي حققها نضال الجماهير الشعبية بقيادة الحزب » .

وأكد البيان على اهمية « السير قدماً في طريق التحويل الاشتراكي للمجتمع على أساس ديمقراطي ، وبمشاركة الجماهير الشعبية » . واعتبر العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين من عسكريين ومدنيين ، والبرجوازية الصغيرة ، هي القوة التي تصنع بتحالفها الثورة الاشتراكية في مرحلتها الأولى .

كما أكد على أهمية الادارة الديمقراطية العمالية لوسائل الإنتاج وضرورة الانتباه إلى المظاهر البيروقراطية ، والعمل على لجمها واستئصالها باستمرار .

كما أبدى اهتماماً خاصاً بموضوع تطوير أجهزة الدولة ، وعلاقة هذه الأجهزة بالجماهير الشعبية .

واعتبر الثورة الزراعية خطوة لا بد منها ، لنمو اقتصاد سريع ، واعتبر إشراك الفلاحين في تنفيذ الثورة الزراعية ، شرطاً اساسياً لنجاح هذه الثورة .

كما اكد على أهمية التخطيط الاشتراكي على الصعيدين القطري والعربي وأهمية التصنيع والتنمية الاقتصادية .

وعالج قضايا التعليم وتحويل التعليم الإلزامي إلى حقيقة فعلية وإلى ضرورة القضاء على الأمية وإعطاء التعليم طابعاً قومياً وعلمياً .

واعتبر الحرس القومي ، حصنا لحماية الثورة « يجب تطوير تجربته وتوسيعها ، ليصبح قادراً على تأدية مهام ثورية في ميدان البناء الاشتراكي ، وفي توعية الجماهير الشعبية ، والوقوف بحزم تجاه أي خطأ يقع فيه بعض أفراد الحرس القومي » .

واكد على أهمية حرية المنظمات الشعبية ـ العمالية والفلاحية والمهنية والنسوية ـ

واستقلالها الذاتي والشعبي عن السلطة كضرورة يمليها الدفاع عن مصالح تلك الفئات والطبقات .

وهكذا فان « الشهور القليلة التي تشكل عمر الثورة قد حفلت بمنجزات كثيرة في حقول الإصلاح الزراعي والتصنيع والتخطيط ، كما حفلت بمشاريع عديدة تم انجازها بالعمل الشعبي ، معتمدة على سواعد الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين الثوريين ، وحرصت قوى الثورة على تأمين مصالح الطبقات الكادحة ، وفي طليعتها الطبقة العاملة ، وذلك بتشريع القوانين التقدمية ، وحماية هذه الطبقات من الاستغلال والتعسف ، ولعل أهم هذه الخطوات وأبعدها أثرا على الصعيد الداخلي إقدامها على طرح مشروع الادارة اللامركزية ، كحل للمشكلة الكردية حلاً سلمياً ديمقراطياً يضمن وحدة الشعب ووحدة الوطن ، ويوفر للمواطنين الأكراد ممارسة حقوقهم القومية »(٧٧) .

وكانت الثورة هي التجربة الأولى التي وضعت الفكر العربي التقدمي في المجال العملي ، متحققاً في ثورة شعبية معبرة عن روعة التلاحم بين مختلف الفئات الجماهيرية ، وعن عظمة الترابط العضوي والمصيري لإرادة الأمة في بناء حاضرها وغدها المشرق .

وثورة كهذه ، كان لا بد أن تحضنها الجماهير وتدعمها ، إذ إنها الثورة الوحيدة في المنطقة وقتذاك ، التي كان لها أرضية علمية وايديولوجية فكرية وتنظيم جماهيري ، ولا يغير من هذه الحقيقة العقبات التي وضعها البعض في طريق الثورة .

(٧٧) من خطاب السيد الرئيس احمد حسن البكر في ذكرى ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ، جريدة الثورة ، ٩/ شباط ١٩٧٠ .

٢ ـ الحزب الشيوعي يواصل نهجه في معاداة الثورة والتحالف مع أعدائها

بالرغم من إعلان مبادىء الثورة وأهدافها ، وخططها الشاملة في النهوض بالقطر ، في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية ، كما جاء في المنهاج المرحلي ، ذلك المنهاج الذي حظي بالتفاف جماهيري واسع ، بالرغم من هذا كله فإن الحزب الشيوعي العراقي ، بدلاً من أن يعيد النظر في موقفه من الثورة ويجري تقويماً واقعياً لها ويقف في صف بناة التقدم والاشتراكية لإنجاز أهداف الثورة المعلنة ، استمر على نهجه المناهض للثورة ،محاولاً وضع العصي في عجلة التقدم لإيقافها ، ومن ثم الإجهاز عليها ، وقد برز هذا النهج في التحالف مع العناصر الشوفينية في الحركة المسلحة ، وفي الحركة الصبيانية في معسكر الرشيد يوم ٣ تموز ١٩٦٣ ، وفي مجمل نشاطاته التي انصبت في المجرى المعادي للثورة ، والتقت مع نشاطات أعدائها .

أ/ التحالف مع العملاء والشوفينيين في الحركة المسلحة المشبوهة ضد الثورة

اتخذت الثورة ، ومنذ أيامها الأولى ، موقفاً ايجابياً من الحقوق القومية للاكراد ، وبدأت بتبديد الأجواء السلبية التي خلقها القتال في الشمال منذ أيام قاسم عام ١٩٦١ ، ومن أجل ذلك أصدرت الثورة قراراً بالعفو عن الأكراد المساهمين في الحركة المسلحة ، ورفعت الحصار الاقتصادي الذي كان مضروباً على المنطقة الكردية ، وأصدرت قراراً في (١٠/ اذار/ ١٩٦٣) اعترفت فيه بالحقوق القومية للأكراد ضمن الإدارة اللامركزية ، جاء فيه : ـ

« لما كان من الأهداف الرئيسية لثورة رمضان ، اقامة نظام حديث يستند إلى أفضل الأساليب الإدارية والحكومية ، ولما أثبت أسلوب اللامركزية انه مفيد ، فان الثورة ، إذ تتصرف على أساس المبادىء الثورية التي أعلنت في بيانها الأول ، والتي تنص على تعزيز الاخوة العربية ـ الكردية ، وعلى احترام الحقوق القومية للشعب الكردي والاقليات القومية الاخرى ، فإنها توافق على منح الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية ، وان ينص على هذا في الدستورين المؤقت والدائم عند اعلانهما ، وستشكل

لجنة لوضع الخطوط العريضة للامركزية »[٧٨] .

ورغم أن الأبواب ظلت مفتوحة لبحث أية مشكلة قد تعترض تنفيذ المقترحات المطروحة لحل المشكلة الكردية حلاً سلمياً وديمقراطياً ، إلا أن النزعة الشوفينية الانفصالية لدى قادة الحركة المسلحة آنذاك وعلى رأسهم (الملا مصطفى البرزاني) ومعه (جلال الطالباني) ، قد عرقلت كل مسعى سليم وجدي لحل القضية ، بما يضمن تعزيز الأخوة الكفاحية العربية ـ الكردية ، ويوطد أسس الوحدة الوطنية ، فوضعت العقبات الواحدة تلو الأخرى على طريق مواصلة الجهود في هذا السبيل ، من أجل أن يشعلوا الفتنة مرة أخرى .

استغل الشيوعيون النزعة الشوفينية لدى قادة الحركة المسلحة ، فغذّت أدبيات الحزب وتقارير اجتماعات لجانه المركزية هذه النزعة ، حتى لدى بعض الاكراد الشيوعيين في فرع الشمال ، من خلال ايراد معطيات ماركسية ـ لينينية بـ « منح تقرير المصير للامة الكردية المجزأة » فأدى ذلك إلى تربية وتثقيف أعضاء الحزب ومؤيديه « بضيق الأفق القومي » الذي يعتبره الشيوعيون انحرافاً خطيراً ، و « بالشوفينية » التي تعتبر خروجاً عن المبادىء اللينينية[٧٩] .

ضمت قيادة الفرع الكردي للحزب الشيوعي قبل الثورة واثناءها كلا من :

عزيز محمد (مسؤول الفرع ، عضو المكتب السياسي وعضو سكرتارية اللجنة المركزية) ، عمر علي الشيخ (عضو مكتب الفرع ومسؤول التنظيم العسكري) ، كريم أحمد الداود (عضو مكتب الفرع والمشرف على التنظيمات في كركوك واربيل والموصل) وأعضاء الفرع ، يوسف حنا القس ، (مسؤول منظمة كركوك) ، أحمد محمود (مسؤول منظمة السليمانية) ، توفيق أحمد (مسؤول منظمة أربيل) ، فاتح رسول (المسؤول عن التنظيم العسكري في كركوك) ، أحمد باني خلاني وعادل سليم وأحمد غفور الذين كانوا معتقلين في كركوك في حينه[٨٠] .

---

(٧٨) د . مجيد خدوي ، العراق الجمهوري ، ص ٣٥٩ .

(٧٩) ظهرت الشوفينية بوضوح في الدراسات التي أعدها جمال الحيدري ، الساعد الأيمن لسلام عادل ـ عن القضية الكردية ، والتي عرضت في اجتماعات اللجنة المركزية .

(٨٠) كان الفرع مسؤولاً عن تنظيمات اربيل والسليمانية وكركوك ، وكان مسؤول الفرع يشرف على منظمة الموصل المرتبطة أصلاً بالتنظيم المركزي في بغداد .

وكان الفرع قد أعلم من قبل المكتب السياسي ، في أواخر عام ١٩٦٢ خلال الأشهر الاخيرة من حكم قاسم ، بتنظيم الفرق المسلحة في الريف والمدن وقيادتها مباشرة ، والتعاون مع مسؤول التنظيم العسكري في الحزب استعداداً لمقاومة أية « حركة انقلابية » . . . كما جرى تغيير تسمية « الحركة المسلحة الانعزالية » بـ « الحركة الكردية المسلحة » مع التوصية بتعزيز العلاقة معها وعدم معاداتها ، واعتبارها « احتياطياً » للحزب في حالة وقوع انقلاب . . وفي الوقت نفسه كان عزيز محمد قد أجرى عدة لقاءات مع البرزاني ومع قيادة البارتي ، وأحيط اجتماع لجنة الفرع الذي عقد في كركوك في كانون الأول ١٩٦٢ ، علما بذلك من أجل ان يحسب حساب « للحركة الكردية المسلحة » لاحقاً . ولهذا دعت قيادة الفرع منظماتها في يوم ٨ شباط الى مقاومة الثورة ، وتجنب الصدام مع مسلحي البارتي ، وكان هذا الموقف امتداداً لتوجيهات سابقة قبل الثورة[٨١] .

وبعد نجاح الثورة ، وفشل المقاومة الشيوعية البائسة ، وعدم تحرك التنظيمات العسكرية الشيوعية ضدها ، وبخاصة اللواء الثالث المرابط في راوندوز وعدد من العسكريين في حامية اربيل ، الذين كان يعتمد عليهم الحزب ، قررت قيادة الفرع الكردي في ١٠ شباط الالتحاق بـ « الحركة الكردية المسلحة » .

وفي ١١ شباط وصل كريم أحمد الداود ـ عضو مكتب الفرع ـ الى اربيل ، وبلغ المنظمة قرار مكتب الفرع بالتوجه إلى الجبل ، والتجمع في المناطق التي فيها نفوذ للحزب ، وجرى تبليغ المنظمات الحزبية في المحافظات الأخرى هذا القرار .

وبعد أن وصلت قيادة الفرع الى المناطق التي كان يسيطر عليها الجيب العميل جرت عدة لقاءات بينها وبين البرزاني وقيادة البارتي ، استهدفت طلب عدم مضايقة الشيوعيين ، والسماح لهم بالمساهمة في الحركة المسلحة ، كما استهدفت تحريض البارزاني على الثورة بهدف العودة الى القتال ، وبهذا المفهوم جرى تكليف جميع المسؤولين الحزبيين الشيوعيين ، بالاتصال مع العناصر المسلحة ، وحثها على القيام بأعمال مسلحة في محاولة لجر الثورة إلى القتال .

وهكذا بدأت مساهمة الشيوعيين بـ « الحركة الكردية المسلحة » مع بداية ثورة شباط ١٩٦٣ ، ليتخذوا من المنطقة الشمالية ، ذات الطبيعة الجغرافية الخاصة ، قاعدة

---

(٨١) اشار عزيز محمد إلى انه حاول إرسال رسائل ومندوبين إلى بغداد ، ومطالبة قيادة الحزب بالتوجه إلى الشمال ؛ إلا أن هذه المحاولات فشلت .

لتجماعتهم في ظل حماية الشوفينيين الانفصاليين ، وذلك بهدف :

- حماية أنفسهم - والاحتفاظ بتنظيماتهم هناك .
- مواصلة العداء للثورة والتصدي لها على أمل إضعافها وتيسير إسقاطها . وكان تجمعهم على الشكل التالي :
- منظمة كركوك . . تجمعت في قرية قوالي القريبة من كفري ، وجرت محاولات البارتي لتجريدها من السلاح ، فاضطرت هذه المجموعة للتوجه إلى دربندخان لعلها تجد هناك مقراً آخر ، فاصطدمت بجماعة البارتي على نهر سيروان ، وقتل العديد منهم ، وتمكن البعض من الفرار والعودة إلى منطقة كفرى . ثم كان أن انتقل بعض مسلحيها في مايس ٩٦٣ إلى منطقة راوندوز ، للمساهمة مع جماعة أخرى ، في تكوين نواة مجموعة « هندرين » .
- منظمة السليمانية . . كونت مقرين ، الأول في منطقة حلبجه ، حوصر وضرب من قبل البارتي ، وجرت تصفيته ، باستثناء عدد قليل من المسلحين . والثاني في منطقة قره داغ الذي تركوه تحت ضغط البارتي وانتقلوا الى قرية كلكله اسحاق في دوكان . وفي حزيران حوصرت قوة منظمة السليمانية في منطقة سورداش وجردت من السلاح .
- منظمة اربيل . . شكلت ثلاثة مقرات ، الأول في راوندوز والثاني في شقلاوه . والثالث في قرية داربه سر/ قضاء كويسنجق .
- كما جرى تكوين تجمع مسلح في جبل القوش ، وتم ربطه بمكتب الفرع .

ومنذ أن ترك مكتب الفرع مدينة كركوك ، واتخذ قرية كلكله اسحاق في قضاء دوكان ، ومن ثم جبل آوه كرد في قضاء كويسنجق مقراً له ، انقطع عن بغداد . وكانت المحاولات جارية للاتصال بالخارج عن طريق ايران .

وفي اجتماع موسع للفرع عقد في آوه كرد في مايس ١٩٦٣ ، اعلم عزيز محمد الاجتماع بأن هنالك علاقة بين الفرات (باقر ابراهيم الموسوي) وبغداد (الحيدري - العبلي) والخارج (سلام الناصري) . وكان الخبر قد وصل إليه عن طريق المندوب الذي سافر إلى الاتحاد السوفياتي بطريق ايران .

وبعد هذه العلاقة مع الخارج . تحسن الوضع المالي للفرع ، وتم مساعدة المقرات

الحزبية المسلحة بالمال .

كما اتجهت قيادة الفرع لزيادة التقرب من البرزاني ، فأطلقت على حركة الجيب العميل « تسمية الثورة الكردية » ، وأخذت تكيل المديح لقيادتها .

وبالمقابل وقف البارتيون موقفاً سلبياً من نشاط الشيوعيين وتجمعاتهم في المنطقة ، فاعتبر المكتب السياسي للبارتي الشيوعيين لاجئين في المنطقة ، وليسوا أعضاء في حركة سياسية ملتحقة «بالحركة الكردية المسلحة» . وعلى من يرغب الانضمام منهم إلى الحركة المسلحة . فانه يقبل كفرد وليس كتنظيم ، كما أصدر المكتب السياسي تعليمات إلى البارتيين تضمنت ما يأتي :

- منع الشيوعيين من التجوال في المناطق من غير ترخيص من قيادة البارتي الحزبية والعسكرية .
- منع الشيوعيين من حمل السلاح ، وتجريدهم منه عند المخالفة .
- منع الشيوعيين من القيام بأي نشاط حزبي .

وقد عمد الشيوعيون الى استغلال وجود بعض العناصر « المستقلة » والمتعاطفة معهم ، لتثبيت أقدامهم في بعض المناطق ، ولإثبات حسن سلوكهم تجاه الحركة المسلحة ، فحرر كريم احمد الداود رسالة بتوقيع (حمه اغا ميركه سوري) . ارسلت بواسطة ابنه (حسين) لينقلها إلى البرزاني ، تضمنت الدعوة الى الاستفادة من دعم الشيوعيين وتأييدهم للحركة المسلحة . . فاستجاب البرزاني لما ورد في الرسالة ، وأوعز بعدم التعرض للشيوعيين ، وأصدر تعليماته إلى جماعته بتقديم التسهيلات وتقديم المساعدات للشيوعيين قدر المستطاع ، وسد الثغرات والخلافات التي نشبت بين البارتيين والشيوعيين .

أدت العلاقة الوثيقة مع البرزاني إلى ازدياد نشاط العناصر القيادية للفرع الكردي ، واستفادت عناصر شيوعية قيادية من هذه العلاقة في تعزيز مواقعها اللاحقة . كما استفادت عناصر أخرى من هذه العلاقة بالانتقال الى الدول الشيوعية ، خصوصاً إلى الاتحاد

السوفياتي والدراسة في معهد الدراسات الماركسية ـ اللينينية التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي(٨٢) .

ومن خلال هذه العلاقة استقر عدد من الضباط الشيوعيين(٨٣) في راوندوز ، فرحب بهم البرزاني وأوعز لجماعته برعايتهم .

وبعد أن استقرت أوضاع الشيوعيين ، بعض الشيء في المنطقة الشمالية ، حاول كريم أحمد الداود ، بإيعاز من قيادة الفرع ، استغلال الخلافات والتناقضات بين جناحي البارتي والحركة المسلحة ، فأصدر توجيهات إلى اللجان والمنظمات الحزبية الشيوعية ، بشأن العمل السياسي في تلك الظروف ، أكد فيها على أعضاء الحزب ومؤيديه إعلان ولائهم المطلق للبرزاني وجماعته ، ودعمهم سياسياً وعسكرياً ، وأن ترتبط مراكز الشيوعيين في المنطقة مباشرة بالبرزاني .

وفي نيسان ١٩٦٣ ، طلب كريم أحمد حضور ممثلي المنظمات واللجان الحزبية للتباحث معهم في قضايا تنظيمية وسياسية ، كل على حدة، وقد تمخضت أحاديثه عن التوصيات الآتية :

١ ـ تعميق الخلافات بين الحركة المسلحة والسلطات الحكومية بقصد استئناف القتال .

٢ ـ القيام بالعمل الدعائي والتحريضي ، ضد جدوى المفاوضات مع حكومة الثورة .

٣ ـ الالتزام بخط (البرزاني) والإعلان عن ذلك في جميع الأوساط الكردية .

٤ ـ توسيع قواعد المنظمات وتنسيق أعمال اللجان الموجودة في النواحي والأقضية والمدن ولجان المراكز .

٥ ـ ايجاد نوع من الإدارات العسكرية في المراكز وارتباطها المباشر بلجنة الفرع ، وتعيين عناصر لإدارة الوحدات العسكرية للأنصار «البيش مركه» .

---

(٨٢) اصبحت الحركة المسلحة العميلة خلال تلك الفترة ملجأ للمجرمين الهاربين من وجه العدالة ، والفارين من الخدمة العسكرية وأرباب السوابق .

(٨٣) من هؤلاء الضباط : غضبان مردان السعد ـ كمال نعمان ـ سعيد مطر وآخرون .

٦ ـ اعادة العلاقات الحزبية بالشيوعيين الذين تركوا صفوف الحزب لظروف وأسباب معينة ، في القرى ، بعد سيطرة الحركة المسلحة ومحاربتها للشيوعيين ، وتكوين خلايا حزبية في القرى المذكورة من الفلاحين .

٧ ـ اعادة التنظيم الحزبي في أوساط (البيش مركه) ـ بشكل لجنة عسكرية ، وقد جرت هذه العملية بصورة سرية جداً .

٨ ـ التهيوء لظروف القتال المتوقع حدوثه بين المتمردين وقوات الحكومة ، مع الاهتمام بتهيئة الأسلحة والمؤن والعتاد لمدة ثلاثة أشهر على الأقل .

ولعب الشيوعيون دوراً كبيراً في تشجيع أنصار الملامن الشوفينيين والانفصاليين على حمل السلاح لمقاومة الثورة وإشعال نار الفتنة في شمالي الوطن مجدداً ، وحمل الشيوعيون السلاح وساروا وراءهم ، وقد جسد هذا الموقف مسايرة الشيوعيين وارتماءهم في أحضان الرجعيين والعملاء ، أعداء الوحدة الوطنية ، وأظهر كذب الادعاء بالحرص على وحدة أراضي الجمهورية العراقية ، كما أظهر الانتهازية والانغماس في مستنقع الشوفينية البغيضة ، والاستعداد للتفريط بالمصالح الوطنية العليا للشعب والوطن .

وكان الشيوعيون على علم بالعلاقات المشبوهة لقيادة الحركة المسلحة باتجاهيها (البرزاني والمكتب السياسي) . رغم ذلك اكدوا على ضرورة المساهمة في الحركة ، وأصدر مكتب لجنة فرع كردستان بياناً في آب ١٩٦٣ باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، أعلن فيه أنّ «الحركة المسلحة هي ثورة الشعب الكردي » . . . « وطابعها تقدمي ، تناضل من أجل نيل الحقوق القومية المشروعة » .

وتوجه الشيوعيون للحصول على السلاح ، إما من البرزاني أو شرائه ، وأرسل عزيز محمد ثلاث رسائل إلى الاتحاد السوفياتي خلال الفترة الممتدة من شباط إلى آب ١٩٦٣ عن طريق بعض الأشخاص عبر الأراضي الإيرانية ، طلب فيها ارسال مساعدات مالية لتمكين الشيوعيين من تقوية أنفسهم ، كي يلعبوا دوراً متميزاً أو قيادياً في الحركة المسلحة .

ومهما يكن من أمر المال والمساعدات ورسائل عزيز محمد إلى الخارج فقد استطاع الشيوعيون تشكيل بعض الجماعات المسلحة « الأنصار/ البيش مركه » ، إلا أنها كانت

ضعيفة وتفتقد التدريب الجيد ، فضلاً عن أنها كانت تحت إمرة البارزاني ، فظهر الشيوعيون بمظهر الحليف للحركة الرجعية المشبوهة التي تسيرها الدوائر الرجعية والامبريالية .

ب / الحركة الصبيانية المغامرة في معسكر الرشيد

بعد مرور حوالى خمسة أشهر على انبثاق ثورة رمضان ، وتوطد حكمها وسيرها على طريق تحقيق أهدافها لصالح الجماهير الشعبية الكادحة ، ولصالح قضاياها الوطنية والقومية ، تكون مركز شيوعي بقيادة (محمد حبيب/ ابو سلام) تركز نشاطه في تجمعات بعض المراتب في الوحدات العسكرية التي لم تكشف آنذاك ، ولم يكن لهذا التنظيم برنامج سياسي ، أو قواعد تنظيمية تنسجم والنظام الداخلي للحزب ، وإنما كان هدفه القيام بمغامرة صبيانية ضد الثورة .

وكان أساس هذه المجموعة وهدفها ، إدانة قيادة الحزب الشيوعي العراقي ، والعمل باتجاه يظهر تلك القيادة بأنها يمينية ذيلية ، فرطت بمصالح الشيوعيين أنفسهم إلى حد خطير ، حتى وان كان هذا العمل انتحارياً .

أخذ محمد حبيب يعقد الاجتماعات لمجموعته ، في محل خياطة حافظ لفتة ـ من منطقة المجزرة قرب مقبرة الغزالي ـ وفي محلات أخرى . . وفي خضم الكثير من التعابير « الثورية » و « إنقاذ الحزب الشيوعي من قيادته المتخاذلة » و « تحقيق الانتصار الحاسم » ، عمل لوضع خطة تمرد من خلال بعض الجنود والمراتب المنتسبين إلى مركز التدريب المهني لقطع المعادن في معسكر الرشيد ، موحياً لهم بوجود إمكانية انضمام رفاق لهم في المعكسرات ، الأخرى ، ومن أجل تقوية عزيمة المنفذين « لمغامرته » زعم بأن حركته تحظى بتأييد بعض الضباط الشيوعيين ، وادعى أنهم موجودون في القوة الجوية !!

وكان حجم الخطة وأساليب تنفيذها في رأس محمد حبيب وفي ذهن جماعته كبيراً ، وهي خطة صاغها الخيال وجسدتها الأحلام دون ان تأخذ في الاعتبار ظروف الشيوعيين وضعفهم وعزلتهم الشديدة . . فقد اعد خطة للحصول على جهاز لاسلكي من القوة الجوية للبث على موجة خاصة تستلمها محطة إذاعة الحرية بواسطة أحد المتعاونين معهم لإذاعة بيانات التمرد التي أعدت لإذاعتها عند بدء الحركة . كما ضمن خطته اعتماد سُوّاق

مدنيين وعسكريين للاستيلاء على الدبابات الموجودة في القصر الجمهوري ، والاندفاع لاحتلال الإذاعة أو نسفها في حالة تعذر احتلالها .

وصلت أخبار محاولة التمرد إلى جمال الحيدري ـ المسؤول الأول للحزب الشيوعي آنذاك ـ فطلب من محمد حبيب ، عبر أحد الشيوعيين الذين لهم صلة به ، عدم المغامرة بحركة فاشلة ، تكون نتيجتها وبالاً على جميع الشيوعيين . لكن محمد حبيب رفض ذلك ، وأجاب إنه : « في حالة نجاح حركته ، سيحاسب قادة الحزب الشيوعي الباقين على خياناتهم ، لعدم تسلم السلطة أيام حكم قاسم » .

حدد المغامرون يوم (١٤ حزيران ١٩٦٣) موعداً لإعلان التمرد وهيئوا البيانات[٨٤] الخاصة به ، لكن الموعد أجل إلى يوم (١ تموز) ثم إلى (٣ تموز) . وفي الساعة الثالثة والنصف من فجر ذلك اليوم ، تحرك حسن سريع ، الساعد الأيمن لمحمد حبيب ، ورفاقه في معسكر الرشيد ، وهم يحملون الرتب العسكرية العالية ، وإشارات خاصة على أذرعهم ، للاستيلاء على جهاز اللاسلكي الموجود في مصلحة الكهرباء الوطنية ، وسيطروا على مكان وجودهم وهو مركز التدريب المهني ، وفتحوا مشاجبه ، في محاولة للتوجه إلى سجن رقم (١) لاقتحامه بالقوة ، لكنهم فشلوا بذلك ، لوقوف ضباط معسكر الرشيد وجنوده في وجههم .

فشلت حركة التمرد بسرعة مذهلة نتيجة لموقف أغلبية قوات المعسكر ضد الحركة ، وعدم وجود أي تحرك آخر يساند المغامرين، ولوصول قوات عسكرية وقوات من الحرس القومي والشرطة ، وأبناء الشعب لتطويق المحاولة في معسكر الرشيد ، واعتقال المتمردين ، وفي أقل من نصف ساعة قبر التمرد ، ولم يصل خبره إلى الجماهير في مناطق بغداد الأخرى ، إلا بعد القضاء عليه .

وكما اثبتت الأحداث عقم وفشل السياسة اليمينية الذيلية التي سار عليها الشيوعيون في حكم قاسم . واندحار مقاومتهم اليائسة لثورة شباط ، اثبتت الأحداث فشل نهج المغامرة الصبيانية التي حاولت بعض فصائل الحركة الشيوعية في العراق القيام بها في ظروف عزلة الشيوعيين القاتلة عن الشعب والجماهير الواعية المخلصة .

وبرغم طابع الطيش والمغامرة الذي اتسمت به الحركة ، إلا ان الشيوعيين في الداخل

(٨٤) عثر مع المتمردين على ستة بيانات مكتوبة موقعة باسم (القيادة الثورية للجبهة الشعبية) .

والخارج . جرياً على سياستهم في مقاومة ثورة رمضان ، اعتبروها « عملاً وطنياً تقدمياً وأخذوا يغدقون على المغامرين صفات « الوطنية والبطولة والتضحية في سبيل أهداف الشعب » وبقي الحزب الشيوعي مصراً في بياناته وأدبياته على إطلاق صفة « الانتفاضة البطولية »[٨٥] على الحركة المغامرة الفاشلة ، التي أرادت أن تقطع رؤوس قياديي الحزب الشيوعي العراقي كأول إجراء « ثوري » لها في حالة « الانتصار » على حد تعبير مدبريها !!

(٨٥) وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي ، ايلول ١٩٧٠ ص ٧٩ .

٣ ـ ثورة رمضان ثورة حياة رغم انتكاستها وردة تشرين السوداء

مثلما حظيت ثورة رمضان عام ١٩٦٣ بتأييد ومساندة ودعم الجماهير الشعبية التي وجدت في ثورتها القومية التقدمية حلمها الذي تحقق ، وآمنت بأهدافها . واندفعت في العمل الجاد لتحقيق منهاجها المرحلي ، فإنها مرت بظروف صعبة ، وواجهت قوى مختلفة ، تنادت لمناهضتها .

فهناك الشيوعيون الذين راحوا في الداخل والخارج . يتقولون عليها الأباطيل ويشوهون حقيقتها ويشككون في مسيرتها ويبذلون كل ما في طاقتهم لشل تحركها ، بهدف إجهاضها .

وهناك حلفاء الشيوعيين الانفصاليون الذين واصلوا مواقفهم الشوفينية المعادية للوحدة الوطنية ، من أجل النيل من الثورة وإضعافها وتمكين أعدائها منها .

ثم كانت قوى الردة التي تظاهرت ، في البداية ، بالتعاون مع الثورة المباركة ولكنها عادت فارتدت عن أهدافها لضرب القوة القائدة لها ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ـ الذي كان في نظر هذه القوى السوداء العقبة في طريق ردتهم ، حتى لا يكشف عن ارتباطاتها بالمخططات الاستعمارية والرجعية .

وواجهت الثورة كذلك أعداء الشعب التقليديين ، من مستعمرين وعملاء وبقايا الطبقات المخلوعة .

لقد اقترف الحزب الشيوعي العراقي خطأ جسيماً حين قوّم ثورة رمضان بدافع حقد قيادته على مجموع القوى القومية الوحدوية ، تقويما ظالماً بعيداً كل البعد عن الموضوعية ، فكان بيانا قيادة الحزب الشيوعي للتصدي للثورة منذ ساعاتها الأولى دفاعاً عن حكم قاسم وشهر الشيوعيين السلاح بوجهها والاستنجاد بالأممية الشيوعية للوقوف إلى جانبهم ، وهم غارقون في حمأة أخطائهم قد وضع الحزب الشيوعي في صف تلك القوى الرجعية التي جمعت بينها معاداة الثورة لعرقلة مسيرتها ، والعمل على إضعافها حتى تنقض عليها مع القوى العميلة في ردة تشرين السوداء .

ففي الوقت الذي كان الانتهازيون والرجعيون والعملاء يخططون للانقضاض على

ثورة رمضان ، من الداخل ، خدمة لأسيادهم المستعمرين ، كان الشيوعيون يثيرون المتاعب للثورة من خلال مواصلة تشهيرهم بها ، وطعنهم إياها . والتحرك ضدها ، والتحالف مع بعض أعدائها ، رغم انهيار حزبهم واحتضاره ، وبذلك وضع الشيوعيون أنفسهم ـ على علم منهم او دون علم ـ في خدمة القوى الرجعية والانتهازية والعميلة ليجدوا لهم مكاناً في الحكم التشريني الأسود .

تلك هي باختصار ، العوامل الذاتية والموضوعية التي مهدت لأعداء الثورة العربية وحزبها القائد ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، للقيام بردتهم التشرينية الخرقاء التي كانت صفحة سوداء في العهد العارفي الدكتاتوري الرجعي « اذ كرس الحكم التشريني كل جهوده لتصفية حزب الثورة العربية ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، وصب حقده الاسود عليه ، ومارس ضد مناضليه أبشع صنوف الاضطهاد والتجريح والتشهير . وكان من الطبيعي أن تهلل لتلك السياسة المشبوهة جميع القوى الرجعية والاستعمارية وكل الفصائل الحاقدة ، والمنتفعة من ضرب حركتنا الثورية ، التي كانت تنظر إلى محاولات التصفية التي يمارسها الحكم التشريني العميل ضد حزبنا ـ البعث ـ متنفساً لهم للنمو على حسابه في الفراغ الذي سيتركه في صفوف الجماهير . . . ولم يدر في خلد تلك القوى أن تصفية حزبنا ـ البعث ـ الثوري ، من شأنه أن يعود بالأضرار عليها وعلى مجموع الحركة الشعبية وان بزواله من ساحة التأثير تزول أكبر ضمانات العمل الوطني في العراق »[٨٦] .

فعلى نقيض الموقف العدائي الذي اتخذه الحزب الشيوعي من ثورة رمضان ، وقف إلى جانب الحكم التشريني ، الدكتاتوري الرجعي ، وقوم بسرعة فائقة التنظيم الكارتوني الذي أقامه باسم «الاتحاد الاشتراكي» فاتخذ إزاءه موقفاً إيجابياً وذكر[٨٧] أن الموقف الايجابي الذي يتخذه حزبنا ـ الشيوعي ـ من الاتحاد الاشتراكي العربي ، هو في الجوهر مستمد من الأفكار التقدمية التي يعتنقها أو يدعو إليها العناصر التقدمية في هذه المنظمة ، وكذلك من أفق التحولات الممكنة في تركيب قيادته وفي نهجه اللاحق . . . إن حزبنا ـ الشيوعي ـ لن يتخذ من هذا التنظيم موقفاً انعزالياً . بل بالعكس ، سيتخذ منه موقفاً ايجابياً ويرسم التدابير الضرورية للتعاون معه بهدف السعي لتعزيز الجانب التقدمي في سياسته ، وتطوير ايديولوجيته »[٨٧] .

(٨٦) من خطاب الرئيس القائد احمد حسن البكر بمناسبة الذكرى الثانية لثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ .
(٨٧) من تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي آب ١٩٦٤ ص ص ٣٢ ـ ٣٣ .

ومرة أخرى ، وكما في حكم قاسم ، وقع الحزب الشيوعي العراقي في خطأ التقويم واعتبر الحكم الدكتاتوري الرجعي المشبوه ، المعادي لمصالح الجماهير ، والذي أتت به ردة تشرين السوداء ، اعتبره « حكماً وطنياً » وأخذ يفلسف الردة ، والحكم التشريني ، وسياسة التعاون معه ، حتى في الفترات التي مارس ذاك الحكم تجاهه الاضطهادات فـ «الى جانب السجن والتشريد واصل كبار مسؤولي العهد ـ العارفي ـ سياسة الإعدامات ، فأعدموا من الشيوعيين وسائر الوطنيين خلال عام واحد اكثر مما أعدمهم النظام الملكي طوال ربع قرن . . وكان سجن السلمان (قلعة ابو حنيك) فيه حوالي ١٥٠٠ سجين سياسي أي أضعاف مجموع السجناء السياسيين في العراق كله يوم ١٣ تموز ١٩٥٨ »[٨٨] .

وبين يمينية الشيوعيين وذيليتهم لحكمي قاسم وعارف ، كان تقويمهم الخاطىء لثورة رمضان ، تلك الثورة الجماهيرية النقية التي شارك في تفجيرها العمال والفلاحون والطلبة والعسكريون الثوريون ، وكان قائدها حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي قدم على مذبح انتصارها كوكبة من شهدائه ، هذا الحزب الذي عاد قائداً لثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ القومية الاشتراكية ليكمل ما بدأته ثورة رمضان ، وليحقق الإنجازات الضخمة على طريق أهدافه الكبرى ومنها : تأميم شركات النفط الاجنبية ، وتصفية شبكات التجسس ، وحل المسألة الكردية حلاً سلمياً وديمقراطياً وإقامة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ، وتحقيق إصلاح زراعي جذري وإصدار القوانين التقدمية لصالح العمال والفلاحين وفئات الشعب الأخرى ، وتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية .

ومهما يكن من أمر ، فإن ثورة رمضان ١٩٦٣ ، تبقى في سجل الثورات القومية الوحدوية ، عروسة الثورات ، ومأثرة نضالية مجيدة في تاريخنا السياسي ، وفي تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، أضافت إلى تجاربه الغزيرة تجربة نافعة ، وهو يقود السلطة بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ القومية الاشتراكية .

(٨٨) من البيان الذي أصدره الحزب الشيوعي العراقي في أواخر كانون الثاني عام ١٩٦٥ .

تقويم موجز لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي
خلال الفترة من ثورة ٨ شباط حتى ردة تشرين ١٩٦٣ .

١ ـ عند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كان الحزب الشيوعي « يفتقر الى سياسة واضحة المعالم ، وفي مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والفكرية ، بالنظر لافتقاره الى برنامج مرحلي ، والى تكنيك يحدد طرق النضال الرئيسية لتحقيقه .

ان السمة الرئيسية للخط السياسي للحزب الشيوعي ليست فقط الغموض ، بل الارتجال والعفوية ، والسير وراء الأحداث وتناسي كل شيء ما عدا التحالف مع قاسم والاستفادة منه بحقنة ابر « سحر الدبلوماسية » .

ان هذه السياسة كانت تسعى لاهثة وراء مكاسب جزئية معتدة بتفوقها ، مستهينة بقوى الآخرين ، فأساءت للعلاقة مع القوى الوطنية ثم حولت الصراع السياسي الى صراع دموي عنيف ، اغرق البلاد بالدماء وأضر بمصالح الجماهير وحقوقها .

وكانت هذه السياسة منجرفة في تيار يميني ذيلي استسلامي متكامل . لا تقدر الحدود ولا الأبعاد لأنها سياسة يكتنفها الجهل والغباء ولا يستهويها من العمل الا ما يعود عليها وحدهابالنفع والخير والكسب الحرام .

لم يجر هذا بمعزل عن الشعور المتفاقم بالغرور ، ولا بمعزل عن حب الظهور والوصوليةوالمصلحيةوالذاتيةلبعض القادة ، كما كان مقترناً بالروح البيروقراطية ، المتحكمة بالقيادة من حيث انتهاكها المستمر للشرعية والديمقراطية وانفراد المكتب السياسي ـ بشخص السكرتير الأول غالباً ـ بالدور القيادي دون سائر الاعضاء هذا عدا عن ظهور النشاطات التكتلية والتصرفات اللامسؤولة من قبل بعض العناصر المتنفذة في قيادة الحزب أزاء مصائر الثورة ، ومحاولة المكتب السياسي ، تغطية خلافاتهم ونشاطاتهم . رغم الاجراءات المتخذة تجاه ـ كتلة الأربعة (عامر ، بهاء ، زكي و أبو العيس) ومع هذا كله فإن موقف قادة الحزب الشيوعي العراقي لم يتغير لا في واقع قيادة الحزب ولا في سياسته .

ان هذا الوضع غير الطبيعي للحزب وضعف مستوى وعي القيادة وخبرتها والصراعات والميول اللبيرالية والتكتلية ، قد حال دون استيعاب تناقضات الوضع وأبعاده ، وفي الوقت الذي كان قاسم قد أصبح فيه موضع سخط الشعب وكراهيته ، كانت سياسة الحزب الشيوعي ، ذات الطابع اليميني الاستسلامي ، تقوده إلى التراجع

أكثر فأكثر ضد مصالح الجماهير ، ومكرسة لحماية الدكتاتورية[٨٩] .

٢ ـ في هذه المواصفات الخاطئة « دكتاتورية الحكم وأزمة الحزب الشيوعي » . كان موقف الحزب المذكور ضد ثورة ٨ شباط منذ لحظاتها الأولى ومقاومتها بالسلاح ومهاجمتها على كافة المستويات ، واستعداء مركز الشيوعية العالمية والأحزاب الدائرة في فلكه ضدها ، وشن حملة تشهير قاسية عليها ، الأمر الذي رفضته وأدانته الجماهير الشعبية والقوى العربية والعالمية المناضلة ، التي رأت في اسقاط الدكتاتورية إزالة كابوس رهيب عن الشعب ، فتح آفاقاً جديدة لتطور البلاد وتحقيق مصالح الجماهير وأهداف الأمة ومطامحها .

٣ ـ ورغم أن الثورة أعلنت عن أهدافها بوضوح في بيانها الأول ، ومنهاجها المرحلي ، وسعت عمليا لتحقيق هذه الأهداف بإجراءاتها وانجازاتها في كافة المجالات لمصلحة الجماهير ولإعادة القطر الى ساحة النضال العربي ، واتخذت موقفاً انسانياً من القضية الكردية ، وحقوق الأقليات القومية ، وعملت لتحقيق اللامركزية التي تضمن حقوق الجميع ومصالحهم ضمن الوحدة الوطنية ، وانبرت بحزم للنضال ضد الاستعمار ومشاريعه وأحلافه ، ودعت لتعاون وثيق مع الحركة الثورية العالمية وحركة التحرر الوطني والمعسكر الاشتراكي ، إلا ان الحزب الشيوعي دأب على ممارسة سياسته ذاتها المعادية للثورة ، وعلى مواقفه التي فرطت بمصالح الجماهير وبالتعاون الوطني والوحدة الوطنية وتحالف قوى الثورة العالمية .

٤ ـ نتيجة سياسة الحزب الشيوعي هذه ، وأمام مهمة صيانة الثورة وديمومتها ، وخلال مسيرتها وإنجازاتها وآفاقها المستقبلية ، ازدادات عزلة الحزب المذكور وبلغ أوج معاناته ، وتساقطت قياداته ، واتسعت وتعمقت أزمته . وسادت الاندحارية صفوف المتبقين منه ، فبادروا ، زرافات ووحدانا ، الى التخلي عنه وهجرة صفوفه ، فأعلن الكثير من كوادره تأييدهم للثورة والالتفاف حولها وإدانة سياسته واصراره على التمسك بمواقفه الخاطئة والخطيرة .

٥ ـ ان الحزب الشيوعي الذي كان قاصراً عن استيعاب واقع ثورة ٨ شباط وابعادها ، وحقيقة قواها وقيادتها ، والذي لم يحسن التعامل معها عندما وضعها في صف

(٨٩) من محاولة تقويم لسياسة الحزب الشيوعي العراقي للفترة من ١٤ تموز ٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣ (نشرة خطية) .

الأعداء اندفع بذات سياسته الخاطئة للتحالف مع أعداء الثورة والجماهير ، وألب عليها الاوساط الاكثر رجعية وعمالة وعداء للشعب والوطن ، كما ساهم بتحريض الحركة المسلحة في الشمال على تجديد القتال ، وقبل لنفسه ان يكون ذيلاً لقيادتها العميلة ، سائراً في نهجها المعادي للوحدة الوطنية ضمن إطار المخططات الاستعمارية ـ الرجعية في المنطقة .

٦ ـ ان الحزب الشيوعي بمقاومته للثورة منذ لحظاتها الأولى ، واستمراره على نهج معاداتها والتحالف مع أعدائها واستغلال انهماكها باصلاح ما افسده الحكم الدكتاتوري الظالم ، ساهم مع جميع الأعداء ، من مستعمرين ورجعيين وعملاء ، في اجهاضها وإضاعة تجربة نضالية ثورية كانت سائرة في طريق النجاح ، لتعيد الوجه الحقيقي لثورة ١٤ تموز الوطنية القومية ـ نقول لو ان الحزب الشيوعي تصرف بقليل من الشعور بالمسؤولية والحس الوطني ـ لما تمخضت الأحداث المعروفة عن ردة تشرين السوداء .

ملحق

تقويم سياسة الحزب الشيوعي العراقي

(١٩٥٨ ـ ١٩٦٣)

أمن أجل هذا الحكم الدكتاتوري الرجعي
ـ حكم قاسم ـ تصدى الحزب الشيوعي العراقي
لثورة ٨ شباط ١٩٦٣ الوطنية والقومية التقدمية ؟ ؟

لأول مرة ، في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، تطرح قيادة الحزب ، تحت ضغط قواعده وكوادره ، فكرة تقويم مسيرة الحزب منذ عام ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ وبشيء من التركيز لفترة ما بعد ثورة تموز ١٩٥٨ في محاولة لوضع اليد على الأخطاء والانحرافات والاخفاقات والازمات والانتكاسات التي تعرض لها خلال تلك الفترة ، واتخذ هذا التقويم شكل دراسات موجزة من وجهات نظر مختلفة في اوساطه القيادية عكست الصراع والبلبلة الفكرية التي سادت صفوفه خلال فترة طويلة وبخاصة في قياداته . وقد كتبت ثلاث صيغ للتقويم هذا قبل ان يجري صياغة التقويم الأخير في الكونفرنس الثالث للحزب عام ١٩٦٧ وبعد الانقسام الذي حدث في صفوفه وانبثاق القيادة المركزية ، هذا الكونفرنس الذي كان له التأثير على صيغة تخفيف الاخطاء والاخفاقات لحد كبير بفعل العناصر القيادية التي اسهمت في رسم وفرض تلك السياسات الخاطئة .

وكانت صيغ التقويم الثلاث هي :

١ . محاولة تقويم سياسة الحزب (ساهم فيها عزيز الحاج علي حيدر) .
٢ . مساهمة في تقويم سياسة الحزب (ساهم فيها عامر عبد الله وبهاء الدين نوري) .
٣ . مع التقويم الانتهازي اليميني ، مساهمة في تقويم سياسة الحزب بين تموز ٥٨ ـ شباط ١٩٦٣ وهي رد على صيغة التقويم الثاني اعلاه .

فماذا تعني هذه المحاولات في النقد الذاتي ؟

انها تعني :

أولاً ـ ان مسيرة الحزب الشيوعي خلال الفترة المذكورة في التقويم كانت متعثرة ، خاطئة ومنحرفة ، قادت الحزب الى الانتكاسة .

ثانياً ـ ان تناقضاً حاداً بين القواعد والكوادر من جهة وبين القيادة من جهة أخرى برز بشكل واضح ، خلال تلك الفترة ، ولكن بسبب فردية وبيروقراطية القيادة ونهجها في قمع النقد ، قد ادى ، الى تحد مكشوف لقيادة الحزب بعد عام ١٩٦٣ لم يعد محتملاً تجاهله من قبل القيادة ذاتها ولم يعد محتملاً عدم الاعلان عنه .

ثالثاً ـ ان السكوت على الاخطاء والانحرافات وعدم الكشف عن اسباب الاخفاقات والازمات والانتكاسات معناه تدهور وتداع افظع لكيان الحزب الشيوعي ، فلا بد من ايقافه بعض الوقت ، في محاولة مبتسرة لتقويم مسيرة الحزب وعرضها على منظمات الحزب ، لاشباع رغبات الاعضاء والكوادر واطفاء جذوة الاندفاع ضد القيادة الحزبية المسؤولة عن جميع هذه الأخطاء والانحرافات والاخفاقات والازمات والنكسات .

رابعاً ـ ان ما تضمنته وثيقة « مع التقويم الانتهازي اليميني » تلقي الضوء على مسيرة الحزب الشيوعي في عهد قاسم ، على ذيلية قيادته لحكم دكتاتوري رجعي وعلى الاستماتة في الدفاع عن هذا الحكم الفاسد ولا شيء ادل على الخطأ الفظيع الذي ارتكبته قيادة الحزب الشيوعي (قيادة سلام عادل) في التصدي لثورة رمضان بالسلاح مما كشف عنه ، التقويم الثالث انف الذكر ، في أن حكماً دكتاتورياً مناهضاً لمصالح الجماهير وطموحاتها يقف منه الحزب الشيوعي موقف المستميت لبقائه . . فأين هي المبررات المبدئية « الماركسية ـ اللينينية » لهذا الموقف وأين هي الشعارات والدعوات في الدفاع عن مصالح الجماهير وعن المصالح الوطنية والقومية ؟

وان كان هذا التقويم لا يعكس الحقيقة كلها فانه مع ذلك اعتراف صريح بأخطاء الحزب الشيوعي وانحرافاته وتخلفه ، ويتحمل الحزب الشيوعي ، كما أكد التقويم في مقدمته ، قيادة وكوادر ، بالدرجة الاساسية كامل تبعة ذلك ، وبالضبط في فترة ما بعد ثورة تموز ١٩٥٨ .

ان « وجود الافكار اليمينية الانتهازية الاستسلامية وعدم تكامل الوعي والنضج والخبرة الفكرية والسياسية والتنظيمية في قيادة الحزب » كان السبب الرئيسي في اخفاقات

الحزب وازماته ولكن لم يبدأ الحديث عنها الا في عامي ٩٦٤ ـ ٩٦٥ حينما طرحت سياسة الحزب في الاجتماع الكامل للجنة المركزية في آب ١٩٦٤ .

ولا شك في ان المسؤولية ـ الجماعية والفردية ـ تقع على عاتق القيادة الحزبية (الشيوعية) التي فرطت بمنظماتها واعضائها وبكيان حزبها ، وفرطت تبعاً لذلك بمصالح الجماهير الشعبية وبالمصالح الوطنية والقومية ووقفت موقف العداء من القوى السياسية ، الوطنية والقومية وبخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي بسبب وقوعها في مستنقع اليمينية الانتهازية الاستسلامية الذي اوقعها فيه تعاونها مع حكم قاسم الدكتاتوري والدفاع عنه حتى النهاية .

ومن هنا يشكل ما جاء في هذا التقويم لمسيرة الحزب « مع التقويم الانتهازي اليميني » ادانة كاملة لقيادة الحزب التي ربطت مصير حزبها بمصير دكتاتور وحكمه المعزول عن الشعب الذي انهار بسرعة خاطفة في ثورة قومية تقدمية في الثامن من شباط ١٩٦٣ .

« مع التقويم الانتهازي اليميني »

« مساهمة في تقويم سياسة حزبنا بين تموز ٥٨ ـ شباط ١٩٦٣ »

اولاً ـ نظرية المراحل ! !
فحص السياسة على ضوء مرحلتين
مرحلة الصعود ومرحلة الانتكاس

يؤكد تقرير « مساهمة في تقويم » على أنه « لا يصح تناول هذه الفترة ـ ما بين تموز ١٩٥٨ وشباط ١٩٦٣ بمجموعها وكأنها فترة منسجمة لم تمر بانعطافات ومراحل . . يجب على الأقل فحص السياسة على ضوء مرحلتين في الثورة : مرحلة الصعود ومرحلة الانتكاس » .

في اعتقادنا ان هذا التقدير ، يجب أن يخضع إلى فحص دقيق دون أن يمرر بسهولة ، انه يستهدف صرف الأنظار عما هو رئيس وجوهري في المرحلة الجديدة الواحدة ، التي واجهتنا بعد انتصار ثورة تموز ، والتي أوجدت وضعاً عاماً جديداً ، ودفعت بقوى جديدة إلى السلطة ، وغيرت من مواقع وعلاقات القوى الطبقية في القطر (سواء في صراعاتها او تحالفاتها) وعلى ضوء ذلك وبالتبعية ، عما استجد على استراتيجية الحزب وتكتيكاته التي فرضتها طبيعة المرحلة الجديدة .

وبدون شك ، يحدث في المرحلة الجديدة الواحدة ، انعطافات وتغيرات نوعية في كامل العلاقات الطبقية ، وميزان القوى ، والصراعات التي تدور فيما بينها على مسرح الأحداث اليومية والعامة ، وما يفرضه ذلك من تغيير طبيعي في تكتيكاتها ، في هجومها وتراجعها ، لكن رغم ذلك تبقى دون تغيير استراتيجية الحزب ، في المرحلة المعينة الواحدة : بمراحلها الجزئية ، مراحل صعودها وانتكاسها .

بالطبع ، يصح تماماً ، فحص السياسة التكتيكية ، على ضوء هذه الانعطافات وعلى ضوء مرحلتي الصعود والانتكاس ، ولكن ينبغي فهم ليس فقط ، التمايز والتداخل بين المرحلتين ، على أساس وجود مرحلة وسطية تحمل صفات المرحلتين بل بالأساس فهم

الترابط المحكم والأصيل بينهما ، وعلاقاتها المؤثرة ، على اساس كونها من أصل مرحلة واحدة لا غير . . . مرحلة ما بعد ثورة تموز ، والتي لها استراتيجية واحدة لا تتغير ، بحكم الانعطافات والفترات الجزئية ، بل تتغير فقط بإنجازها ، والدخول في مرحلة جديدة اخرى .

ان ما هو اساسي في تقويم سياسات الحزب في تلك الفترة ينبغي ان يحل مهمة فحص الخط الاستراتيجي للحزب ، وبالارتباط مع ذلك ، فحص طابع وصواب مواقفه وشعاراته وخططه التكتيكية ، ومدى ثوريتها وجدواها في دفع مسيرة الثورة الى الأمام ، نحو إنجاز الأهداف المرحلية لثورة تموز الديمقراطية المعادية للاستعمار ، هذا الإنجاز لا يمكن أن نتصوره ـ كما هو واقع الحال وبالنسبة للظروف الحسية ومميزات الوضع العام ، وميزان القوى الطبقية ومواقعها ، وخصائص الصراع الحاد والدموي بشكل عام وغالب في العراق ـ الا بقيام حكم ثوري .

هكذا ، تطرح القضية نفسها ، وتضعنا أمام مهمة الاجابة على مايلي :

هل كان للحزب استراتيجية ثورية ؟ هل كانت تكتيكاته طوال الفترة المعينة « بمرحلتيها » تستجيب وتخدم جوهر الثورة ؟ هل كان الحزب وقيادته بمستوى هذه المهمة العظمى ؟ واذا لم يكن هكذا ، فلماذا ؟ وما هو السبب ؟

هذه الأسئلة المكثفة ، هي جوهر موضوع النقاش ، وأكثر من ذلك فان الأكثرية المطلقة في الحزب وأوساط واسعة من الجماهير ، قد أعطت حكمها القاطع ، وأصدرت إدانتها المشروعة (من خلال تقويمها) على يمينية واستسلامية وذيلية الحزب العامة ، وعدم قدرة وكفاءة وجرأة قيادة الحزب .

اذن ينبغي الحذر كل الحذر ، من التقدير الوارد في « مساهمة في تقويم » الذي يميع جوهر المسألة « ببراعة » « الأسلوب واختراعه لنزعة المراحل » تمييع ما هو رئيسي جوهري وأساسي بالنسبة للمرحلة الجديدة الواحدة ، التي أعقبت ثورة تموز ، بالرغم من التغييرات التي مرت بها .

ان ممثلي الاتجاه اليميني الانتهازي المتنفذ في قيادة الحزب ، ومبتكر « نزعة » المراحل التي تدافع عنها « مساهمة في تقويم » اعتبروا مسألة التحالف مع البرجوازية الوطنية ، مع قاسم ، ممثلها من الطراز « البونبارتي » المسألة الرئيسية في نشاط الحزب ، وكبديل

لمسألة انتزاع السلطة السياسية ، وتحويلها على مر الزمن الى عائق جدي وخطير ، حال دون دفع مسيرة الحزب والجماهير ليس فقط امام توطيد الثورة وصيانة مكتسباتها بل وتطويرها الى أبعد من مرحلتها الأولى ، أي بالضبط الانتقال الى المرحلة الثانية ـ الاشتراكية .

واذا كان صائب إعارة الاهتمام اللائق للتحالف مع قاسم بعد نجاح ثورة تموز مباشرة ، لدرء خطر مكائد المؤامرات والنشاطات الاستعمارية الرجعية ، فان هذا الأمر لا يدفعنا ولا يمكننا من قبول ما جاء في « مساهمة في تقويم » الذي يخضع كل شيء الى التحالف المذكور . وبذلك فإن « التقويم » يتخطى حدود المغالطة للحقيقة التاريخية ؛ ويقود كما قاد متبنيه ، الى الوقوع في مواقع الانحراف اليميني كما في القضايا الاستراتيجية الكبرى .

ان التحالف مع قاسم ، بحكم ضرورته ، في بداية الثورة ، لا يعني بأي حال من الأحوال ، أن يجعل منه و« بحكم الضرورة » أيضاً ، داءً يقوم بوظيفة جرثومة خطرة ، لشل واجهاض حركة الجماهير الثورية . . هذا ما آلت اليه النتيجة المنطقية لمفهوم اليمين الانتهازي من التحالف مع قاسم ، لهذا كان ينبغي بحكم الضرورة والصواب معاً ، مواصلة الكفاح المبدئي (ضمنياً وجبهوياً) لفضح طبيعة سلطة البرجوازية المتذبذبة الجبانة والمعادية لجذرية الثورة وثورية الشعب العراقي ، دون أدنى خشية على التحالف المؤقت مع قاسم ، والذي حمل بنزعته وتفكيره وطرائقه في الحكم ، الجرثومة القاتلة ، لنسف هذا التحالف بالذات منذ البداية .

إذن ، فان التحالف المزعوم مع قاسم ، وبالصورة التي جرى فيها ، وبحكم نتائجها المدمرة ، على الثورة ومستقبلها ، لم يكن مثمراً ، ولا يوجد اصوب دليل لدحض مزاعم المدافعين عن « التحالف » مع قاسم (الذين ينطبق عليهم اسم المدافعين عن « المساومة » مع البرجوازية وسلطتها) غير ما آل اليه سير الأحداث وثمار « التطبيق العملي للتحالف» ، هذه الثمار التي لم تكن حصيلة حاصلها سوى (لا شيء للكادحين وكل شيء بالنسبة للبرجوازية) . وبذلك لا تستطيع صيانة مكتسبات الثورة او تطوير هذه المكتسبات وتطوير الثورة بالذات ، بل الحكم عليها بالضياع ، بالنكوص ، بالردة .

وطالما حاولت « مساهمة في تقويم » الدفاع عن « نزعة » المراحل ، وهي مصابة

بالإعياء ، ومتجهة الى اللف والدوران في دوامة متاهات « نزعة » المراحل ، للدفاع عن يمينية واستسلامية وذيلية سياسة الحزب في الفترة المشار إليها ، نراها تقع بكل سهولة في شرك التقديرات والأحكام المرتبكة والخاطئة ، ومنها : تقول « مساهمة في تقويم » :

« اطلاق حرية النشاط السياسي والتنظيم الحزبي والجماهيري ، ليس للبرجوازية فحسب ، بل أيضاً للقوى الديمقراطية الثورية ، للعمال والفلاحين ، وكل الفئات التقدمية في المجتمع . . وكذلك . . ان الطبقة العاملة ، نالت بعض المكاسب المادية ، وحرية كاملة في النشاط السياسي والنقابي » .

هذا ما جاء نصاً في تقويم اليمينيين، ونتساءل: هل سمح في تلك الفترة بتشكيل الاحزاب وأجيز نشاطها رسمياً ؟ كلا بالطبع . إذن ما معنى القول « اطلاق حرية النشاط السياسي والتنظيم الحزبي . . الخ » أوليس قاسم نفسه كان الداعي بكل حماس ، بل من أول الداعين إلى تجميد نشاط الحزب والمسؤول الأول عن عدم إجازتها ؟ لما يتجاهل أصحاب « مساهمة في تقويم » كل ذلك ، ويتناسون مثلاً آخر مرتبطاً بإجازة إصدار جريدة علنية للحزب ، والتي استمرت فترة ليست بالقصيرة ، وكيفية عرقلتها ، والكيفية التي انتزعت فيها اجازة صدورها فيها وظروف ذلك ؟ وهل يعتبر من وجهة نظر كاتبي « المساهمة » كون النشاط شبه العلني للحزب وجميع القوى الديمقراطية دليلاً وبديلاً لحرية النشاط السياسي والتنظيم الحزبي » ؟ أفليس هذا التقدير ، يمتاز بالمغالاة والتضخيم والمغالطة ؟

وفي معرض الرد على « موضوعية الموضوعيين » وتقويمهم نتساءل عما يرد من أفكار مرتبكة مضللة ، نتساءل هل من الموضوعية بمكان اللجوء الى التصوير المشوه لوجهات النظر الصائبة المغايرة لتقديراتهم الانحرافية . . أو لا يعلم أحد من كاتبي التقويم ان جماهير الشعب عندما تتذكر تلك الفترة ، فانها في نفس الوقت ، تذكرها بمرارة بهياج الدم في أصغر صغائر الجسم ، والألم يحز قلبها . . ويصل الحد بأكثرية رفاق الحزب واللاحزبيين من أصدقائه في نهاية المطاف توجيه النقد اللاذع والأحكام التي لا ترد ، من حيث انحراف الحزب عن النهج الثوري وعن عجز قيادته للارتفاع الى مستوى الأحداث ومتطلبات النضال .

ثانيا - انتهازية : « سحر الدبلوماسية »

فبعد أن نصب اليمين الانتهازي للحزب شرك « نزعة » المراحل وأوقعوه فيه ، جاء الان ليدافع عن فعلته الشنيعة وجريمته النكراء ، التي تعظنا بها « مساهمة في تقويم » الا وهي حول التنازلات « المؤقتة » والتي تطالب الجميع بعدم عزلها عن مكتسبات النضال وشروطه في تلك الفترة .

إن محتوى ذلك يعني تبرير الطابع المميز للنهج اليميني الاستسلامي الذيلي الذي تميزت به سياسة الحزب آنذاك تحت واجهة الأخذ بمبدأ التنازلات المشروعة والمساومة الثورية في النضال .

وهي حلقات من سلسلة واحدة ومونتاج فكري واحد ، ووليدة سياسة واحدة معينة ، السياسة اليمينية الانتهازية .

والآن ، افلا يمكننا أن نحكم على صواب أو خطأ سياسة « التحالفات » مع قاسم ، او « التنازلات المؤقتة » لحكم قاسم الممثل لمصالح البرجوازية ، بعد ان اجتازت مختبر الحياة الدقيق والوقائع التي قدمتها الحياة نفسها ؟

وبعد كل ذلك فان « مساهمة في تقويم » تدعونا للأخذ بالنصيحة التالية :

« ينبغي على المرء ان ينتقل بذاكرته وحتى بعاطفته الى تلك الفترة لكي يستطيع الخروج بأحكام صحيحة ، ينبغي عليه أن يعود بكليته الى واقع تلك الفترة لكي يشخّص الظروف التي ألجأت حزبنا الى إجراء بعض التنازلات المشروعة ضمن شروط النضال القائمة انذاك » .

اذا كان ينبغي على المرء ان ينتقل بذاكرته الى تلك الفترة ، فهو بحاجة الى التحلي بوعي طبقي عال وبحاجة لركون الى الطريقة العلمية بالتحليل . . التي تستلزم النظر ليس فقط الى واقع تلك الفترة ، بل إلى ما كشفه نفس هذا الواقع لاحقاً جراء ما سمي ويسمى الآن « بالتنازلات المشروعة » وبهذا نستخلص ما يلي :

١ ـ ان ما يسمى « ببعض التنازلات المشروعة » التي تعنيها « مساهمة في تقويم » لم تكن بحد ذاتها تشمل بعض المواقف المنفردة والجزئية ولا بالمشروعية واللامبدئية ، بل هي نهج بإطاره العام .

ان ذلك لا يمكن فصله وعزله عن مدى فهم قيادة الحزب الخاطىء لطبيعة قاسم

والسلطة التي يمثلها ، وفي ظرف سياسي معقد ، وصراع حاد ، وهذا ما حال دون رؤية وتشخيص الحدود الفاصلة بين التنازلات المبدأية واللامبدئية وارتباطاتها وتأثيراتها ليس فقط ضمن شروط النضال القائمة بل وابعاده اللاحقة ، خصوصاً بالنسبة لما هو جوهري : أثرها السلبي الذي حال دون توطيد وتطوير ثورة تموز .

٢ ـ إن حقيقة « بعض التنازلات المشروعة » التي يدافع عنها حتى الآن « كاتبو المساهمة » كانت في التطبيق العملي وبكامل نتائجها في نهاية الأمر ، لصالح تثبيت حكم دكتاتوري ـ رجعي ، يمثل ويخدم مصالح البرجوازية كطبقة ويدافع عن علاقاتها الانتاجية ، ولم تعط أية ثمار وحصيلة الحاصل فيها زرع الاوهام ومنح الثقة بلا قيد للحكم المذكور وزعيمه الأوحد « قاسم » .

لقد جاء في التقويم « قاسم الذي كان فعلا ، يجمع المعلومات عن حزبنا ويفكر بمكافحتنا ، ويحتفظ بشبكة من الأجهزة الرجعية ليستخدمها ضدنا في الوقت الملائم . ان من يعرف قاسم ونزعته الاستبدادية وطرائقه في الحكم لا يستغرب ذلك » .

حسناً ، اذا كان قاسم ، وهو بالفعل ، مثل هذا النوع من الساسة اذن عن أية « دكتاتورية ثورية » يتحدث أصحاب « مساهمة في التقويم » وعلى ما يبدو إن بعض التقديرات التي تحول « ما هو مؤثر ، ما هو موقت وترفعه إلى مصاف العوامل الأساسية الملازمة لطبيعة كل شيء . كل ظاهرة ، قد أوقعت البعض في استخدام المنطلقات المثالية في تبرير الوجهات والمنطلقات الفكرية اليمينية ، كما يفعل « أصحاب » المساهمة اليمينيون .

إن قاسم « يفكر بمكافحتنا » لكن وضع تاريخي معين كان يمنعه من ذلك وهذا يكمن بالضبط في بداية الثورة ، إن كل ظاهرة في حالة حركة مطلقة ، وفي تغير ، وهل كان الوضع التاريخي آنذاك كفيلاً بتغيير الطبيعة الطبقية لقاسم « ولنزعته الاستبدادية وطرائقه في الحكم » ؟ كلا ، وهل هذا التفكير المشار اليه ، جاء طارئاً ثانوياً ، أم إنه كان أصيلاً وأساسياً بالنسبة لقاسم ؟ وما هو حكم الأحداث وسير تطورها ؟ هل كشف صحة الأولى أم الثانية ؟ بدون شك جاء لصالح الثانية ، وهل كان تفكير قاسم المشار اليه أعلاه ، معلقاً بين السماء والأرض ، أم إنه نابع من ترسانة الأيديولوجية البرجوازية ، نابع من موقع طبقي بالذات . . ونتساءل مرة اخرى ، إذا كان قاسم يحتفظ بشبكة من الأجهزة الرجعية ، وكذلك محاط بعناصر نفعية ممن تربوا في مدرسة العهد الملكي المقبور وعملوا في

أجهزته القمعية ، وأنه يفكر في استخدامها ضدنا في الوقت الملائم . . إذن فكيف يجوز للبعض ان يقول إن سلطة قاسم قد اكتسبت طابع « دكتاتورية ثورية » فهل تم ذلك بقدرة قادر ، اذا لم يكن قاسم برجوازياً من النوع « البونبارتي » وممثلاً أميناً للطبقة البرجوازية ، ممثلاً للطبقة التي وثبت إلى السلطة وحافظت على الأجهزة ، القديمة ، الأجهزة التي بقيت أسيرة العداء للجماهير والثورة ، والتي لم يجر تحطيمها ، فماذا سيكون يا ترى ؟ !

إن « مساهمة في التقويم » عندما نشير الى أن « مساهمة أكبر عدد من ممثلي البرجوازية الوطنية في الوزارة لم يكن يعني أنها ملكت السلطة السياسية » فإن هذا التقدير يصح هو الآخر بالنسبة للشيوعيين ، انطلاقاً من مفهوم أن الوزراة أداة تنفيذية بيد الطبقة المالكة للسلطة ، بيد السلطة التي تستحوذ عليها طبقة معينة وتسخرها لمصالحها الطبقية ، إذن اذا لم تكن البرجوازية الوطنية مالكة للسلطة السياسية ، فمن كان يمتلك هذه السلطة في العراق بعد ثورة تموز ؟ بالطبع في رأينا إنها البورجوازية الوطنية هذه الطبقة العاجزة سياسياً واقتصادياً عن تحقيق مهام الثورة وتطويرها وأكثر من ذلك بدأت تتحول إلى عقبة امام ذلك .

السلطة « غير برجوازية » ! البرجوازية « مرعوبة وساخطة » على قاسم في هذه الفترة ، القوى القومية مشتتة غير قادرة على الحركة ، وفي مثل هذا الوضع المشار الى ملامحه، في نفس التقويم اليميني وحسبما ذكر أن قاسم « كان فعلاً يجمع المعلومات عن حزبنا ويفكر بمحاربتنا » إذن ما الذي كنا ننتظره كبديل لعدم توجهنا فكرياً وتعبوياً من أجل انتزاع السلطة السياسية ، أو ليس فقط كنا ننتظر الضربة المضادة . . وبالتالي الهزيمة ؟

ان « مساهمة في التقويم » تتحدث كثيراً عن المكاسب ، ثم تكيل اللعنات وتزيد من صراخها وعويلها على عدم استثمارها والحفاظ عليها ، فليتفضل اصحاب « المساهمة » (بعد ان يعودوا من تحليقاتهم في أجواء الفضاء و« سحر الدبلوماسية » إلى الواقع العملي بعد كل تجارب السنوات الماضية القاسية) ليجيبوا عن السؤال التالي : كيف يمكن المحافظة على أي مكسب كان ـ وبالذات المكاسب الأساسية ـ وهم قد مارسوا طريق المناورات والتخضعات والتنازلات والمساومات للحصول على كرسي في الوزراة ؟

وتسعى « مساهمة في تقويم » وهي غير موفقة في مسعاها ، للحصول على صيغ جامدة تفوق ما تنعت به الاخرين بما لا يقاس ، إن صح اتهامها لهم بالجمود والانتقائية

وتحاول تصوير بعض التقديرات والأحكام على نحو يطابق النهج والموقف اللينيني ولكنها في الحقيقة تبتعد عن ذلك ـ من حيث تدري ولا تدري ـ بمقدار زاوية قدرها ١٨٠ درجة .

وتقول « مساهمة في تقويم » حتى تحالفنا مع قاسم فرضه وضع كان يقف إلى يسار جميع ساسة البرجوازية الوطنية » .

الوضع فرض التعاون مع قاسم ، لنناقش هذا التقدير ، بل ، المهم أن نتساءل : من الذي فرض علينا وحسب تقدير أصحاب التقويم بالذات المغالاة في التحالف مع قاسم ؟ ومع من ؟ مع الذي كان يفكر في محاربتنا ويحتفظ بشبكة من الأجهزة الرجعية . . الخ ؟ ثم ألم يكن حتى موقف قاسم الذي « فرضه الوضع أن يقف إلى يسار سياسة البرجوازية » موقفاً موقتاً ويحمل في ثناياه جرثومة هلاكه حين تحين الفرصة الملائمة ؟ وإذا كان كذلك ، وهو الواقعي ، لماذا عول على هذا « التحالف » كل شيء من قبلنا بما فيه القفز إلى كراسي الوزارة ؟

لقد ذهب قاسم و« تحالفنا معه » الى القبر ، وبعد كل الذي جرى وما زال يجري ، لازال أصحاب التقويم يؤكدون ويدافعون باستماتة : بأن سياسة التحالف مع قاسم كانت صائبة ! ! فهل يوجد أصرخ من هذا الاصرار على المغالطة والتشبث باستماتة بمواقع الانحراف والغور في مستنقعه ، أصرخ من هذا التنكر للواقع والاستفادة من تجاربه .

ـ وتقول « مساهمة في تقويم » إن « قاسم لم يكن ممثلاً رئيسياً للبورجوازية الوطنية في هذه الفترة ولا خادمها الأمين ، فإلى جانب ما هو معروف عنه من صفات سلبية وايجابية ، وكان مثل غيره من الرجال العسكريين المتحررين من روابط الملكية الخاصة وغير المتخرجين من المدرسة السياسية والفكرية للطبقات البورجوازية » .

ليتفضل أصحاب التقويم ويجيبونا على الأسئلة التالية :

ما هي نظرة قاسم وموقفه من الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج ؟ هل كان يستهدف إحلال الملكية العامة محلها ؟ بالطبع كلا .

ونتساءل مرة أخرى هل البورجوازية طبقة متجانسة لا تعرف تعدد الأجنحة وبالتالي الى كثرة تعدد الممثلين السياسيين حسب متطلبات الظروف « حسب الطلب والحاجة لمصالحها الطبقية الأنانية والاستغلالية ؟ وهل يعني عدم رضا قسم من هذه الأجنحة وممثليها عن قاسم في فترة معينة ، ينفي خدمته لمصالح الطبقة البرجوازية ،

خصوصاً ، وعلى أقل تقدير ، عندما لم يعمل أو حتى لم يفكر في المساس بفردوس البرجوازية المقدس « الملكية الخاصة » ؟ وهل بات الأمر في حكم المستحيل بالنسبة للبورجوازية أن تتبنى او تدفع للسلطة أشخاصاً من الساسة من ذوي النزعات الفردية والتسلطية ، وجعلهم خير ممثلين ، وخير خدم لمصالحها الطبقية الأنانية ، وبالأساس تنصيبهم خير حارس يحول دون المساس « بقدسية » الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وحتى دون أن يكون لهم في بادىء الأمر أية روابط وثيقة بصورة مباشرة وغير مباشرة ، مكشوفة او مخفية ، قريبة او بعيدة بهذه الملكية الخاصة ؟ هل نسي أصحاب التقويم الأمثلة العديدة من هذا القبيل التي جرت في العالم ؟ وأخيراً ، وبعد كل ما جاء ، يرفع أصحاب التقويم الانتهازي أيديهم ويعلنون أنهم جهلاء في معرفة احكام الصراع الطبقي ومقتضياته وقوانينه ، والأكثر والأفضح من ذلك ، أنهم يقفون في مصاف الخدم الأذلاء للبرجوازية ، المدافعين عن مصالحها الجشعة .

ـ جاء في « مساهمة في تقويم » ما يلي :

ـ « لكننا لم نحسن التعامل معه (اي قاسم) في فترة معينة وهذا شيء هام (رغم انه ليس شيئاً أساسياً) وسيظل يواجهنا في المستقبل عند التعامل مع أناس ليس لنا أي خيار في وجودهم أو عدم وجودهم في المسؤ وليات القيادية » .

وبالرغم من تأكيد التقويم أن سياسة حسن التعامل ليست شيئاً اساسياً وإنما هي شيء هام ، فإن كامل التوضيحات والمحاججات والتقديرات عن سياسة الحزب العاملة في تلك الفترة ، من الناحية العملية ، تحوّل هذه السياسة « سياسة حسن المعاملة » من مستوى « الشيء الهام » إلى مستوى الشيء الأساسي ، وبالتالي فإن كامل وجهات النظر التي احتواها التقويم ، وجوهر المفاهيم التي يدافع عنها ، تؤكد على إحلال « البروتوكول » أو « سحر الدبلوماسية » محل التحليلات الطبقية .

والآن نتساءل ماذا آلت اليه سياسة الغباء الاستسلامي اليميني سياسة المساومة و« حسن المعاملة » أو « سحر الدبلوماسية » باختصار كانت نتائجه المدمرة متمثلة بما يلي :

١ ـ التخلي ضمنياً وعملياً عن فضح الطابع الطبقي للحكم وسياسته المتذبذبة والعاجزة عن توطيد الثورة وتطويرها .

٢ ـ لازم سياسة « حسن التعامل » و« سحر الدبلوماسية » من الناحية العملية التقدير

الخاطىء والسائد آنذاك وحالياً بالنسبة لأقطاب اليمين الانتهازي الذي يصور فيه أصحاب التقويم الأمر كما لو أننا بأمسّ الحاجة الى التحالف مع قاسم وسلطته ، بأمسّ الحاجة الى حكم قاسم الذي « لا بديل له سوى حكم رجعي يميني عميل للاستعمار ! ! وليس بالصورة المغايرة تماماً ، وهي :

أن قاسم كان بأمسّ الحاجة « لتثبيت حكمه الدكتاتوري الفردي ، ولإشباع نزواته ونزعاته الاستبدادية من صراعه مع خصمه » كما جاء في التقويم .

إن ضرورة سياسة « حسن التعامل » و« سحر الدبلوماسية » قادت مع جملة من المنطلقات الفكرية الأخرى إلى بلورة وتكامل النهج اليميني الذيلي ، وبالتالي إلى التراجع والهزيمة منذ بوادر البدء في نكوص قاسم ، بعكس ما كان يفرض علينا الواجب ، وواقع الحال ومصلحة صيانة الثورة وتطويرها ، وضع حد للمساومة الخرقاء مع قاسم وسلطته ، هذه المساومة التي أخذت شكل حجر الزاوية في سياسة أدعياء « حسن التعامل » ومبتكري « سحر الدبلوماسية » من الانتهازيين واليمينيين .

٣ ـ إن سياسة « حسن التعامل » و« سحر الدبلوماسية » كانت تتعارض على نحو حاد وعميق وخصائص الوضع آنذاك ، وميزته البارزة الواضحة المعالم والكاملة النضوج : الطبقات الحاكمة تزداد محافظة ورجعية وجماهير الشعب تزداد جذرية بأهدافها ومواقفها ونضالاتها . إن هذه السياسة تحولت في التطبيق العملي إلى تنازلات على حساب المبدأ ، وإلى اقتراف جريمة مساومة مع البرجوازية الوطنية وسلطتها .

٤ ـ إن سياسة « سحر الدبلوماسية » المبتذلة ، تذكرنا كيف كان البعض يقتفي أثر وخطوات الفصائل الانتهازية من المناشفة وغيرهم الذين لفظتهم موجة الثورة العارمة عندما كانوا منشغلين في أدوار الخيانة والمساومة و« حسن التعامل » مع البرجوازية وحكومتها .

٥ ـ إن سياسة « حسن التعامل » او « سحر الدبلوماسية » كانت البديل لما ينبغي إعارة الاهتمام الحقيقي إليه ، ألا وهو القيام بإجراءات فعلية حازمة للاستعداد لتصفية مظاهر وكوامن الانحراف عن نهج ثورة تموز ونسف مكاسبها والتي كانت موجودة منذ البداية .

٦ ـ ان سياسة « حسن التعامل » او « سحر الدبلوماسية » آنذاك ذاتها سياسة توحي

بالتردد والانهزام ، وان دعاة ـ هذه السياسة ـ كانوا بعيدين كل البعد ، من حيث القدرة والقابلية لتشخيص ما يتطلب من الحزب عمله في تلك الفترة .

لقد قادت السياسة اليمينية والتي كانت خصائصها وعلائمها دعوات « حسن التعامل » و« الدبلوماسية » الى نتائج خطيرة منها الحكم على الثورة بالمراوحة في مكانها إن لم نقل الجمود ، وبذلك كانت بداية تقهقر الثورة ، فتحت الشعار المهلهل « إعادة التحالف مع قاسم » ثم استصغار إن لم نقل نسف حجر الزاوية والقاعدة الاساسية العريضة لكل التحالفات وقيام الجبهة الموحدة ، لا شيء سوى التحالف مع قاسم ، هكذا كان منهجنا ، وهكذا كانت مواقفنا بصدد التحالفات آنذاك .

وبحكم الشعار اليميني الانتهازي : شعار الحزب المركزي آنذاك شعار « صيانة الجمهورية » تخلينا عن نهج تطوير الثورة . . وكان بالإمكان استخدام هذا الشعار استخداماً بارعاً لفضح طبيعة حكم قاسم وهزال إجراءاته وأساليبه وطرائق عمله المشلولة والمرتبكة والعاجزة عن تحقيق اهداف ثورة تموز المجيدة .

إذن لم يجدنا نفعاً وبصورة مفتعلة التذرع بإلقاء اللوم على « سوء التعامل » وعدم إتقان لعب أدوار « كراباتيك الدبلوماسية » ولا « ابتداع نظريات المراحل » بعد أن صرخ الواقع العملي بوجهها ومزق أقنعتها وما لحقت بالحزب والشعب من مآس وآلام وهزائم ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنها لم تجدي نفعاً في الوقت الذي كانت تتجاهل كلياً ليس فقط طبيعة حكم قاسم ، بل ونواياه لإعلان حرب لا ترحم ضد الحزب والجماهير الشعبية .

« رحماك يا رب » من المغرقين « باللباقة » و« فن التعامل » والبروتوكولات و« سحر الدبلوماسية » . . . رحماك يا رب من غرام البعض بتلك السياسة اليمينية والدفاع عنها بكل ثمن .

ثالثاً ـ يمينية المطالبة بالاشتراك في الحكومة
مسألة تمثيلنا في الحكومة

من الصائب ، عدم اعتبار المطالبة ، بتمثيلنا في الحكومة جوهريا « كما لم تكن لها أية قيمة فعلية في هذه الفترة »وعلى الرغم من أن هذه المطالبة ضمنياً ، ترجع الى قرار سبق وأن اتخذ في اجتماع اللجنة المركزية في أيلول ١٩٥٨ الا أن هذا القرار ـ بعدم جوهرية ـ المطالبة ، ينبغي ألا يكون ، بدافع تمويه الموقف الأكثر ضرراً ، والأفدح خسارة ، الذي جسدته المطالبة المذكورة ليس فقط بالصورة والأسلوب الذي تم بها ، بل من حيث جوهر الموقف من الناحية المبدئية ، وعلاقته بمتطلبات النضال العام .

ان انتهازية ويمينية المطالبة بتمثيلنا في الحكومة تتجسد بما يلي :

إن المطالبة بحد ذاتها ، كانت بمثابة البديل ، لما ينبغي تشخيصه والتخطيط له ، وضمان التعبئة الفكرية والتنظيمة على نطاق الحزب وبين القوى الأساسية وصاحبة المصلحة في الثورة . . لتحقيق ما هو مركزي وجوهري وأساسي :

إن دعاة المساومة مع البرجوازية ، يلقون اللوم والمسؤ ولية على الإخلال « بالتحالف » مع قاسم حتى على الشعارات اليمينية والمرتجلة والمرتبكة ، اذن أي نوع من الانواع هذا « التحالف » ؟ الذي تذرف الدموع عليه بعد كل الذي جرى طيلة الفترات السابقة ولحد الآن .

أما بصدد توضيح رأينا حول مسؤ ولية ، طرح شعار المطالبة ، والتثقيف به ، ندرج الملاحظات التالية :

١ ـ هنالك تناقض بين تقديرين وردا في « مساهمة في تقويم » حول مسؤ ولية طرح شعار المطالبة بتمثيلنا في الحكومة .

الأول : يسند المطالبة إلى قرار فردي من « سلام عادل » وفي مكان آخر يؤكد « نحن لم نطرح الشعار المعروف الذي رددته الجماهير ، طالبنا فقط المشاركة في الحكم » .

اذن ، كيف يجوز اعتبار طرح الشعار جاء « بقراري فردي » . . ألم يسبق مظاهرة أول ايار كتابة سلسلة من المقالات في جريدة الحزب المركزية . . وباعتراف « التقويم » « طالبنا فقط بالمشاركة في الحكم » اذن كيف يجيز البعض لأنفسهم اتهام الآخرين وهم

المساهمون والمسؤ ولون ليس فقط في نشر المقالات المذكورة ، بل وفي رسم كامل سياسة الحزب .

إن هذا الموقف هو جزء (وليس الأساس) من الموقف العام للحزب إزاء مسألة المطالبة بتمثيلنا في الحكومة والذي عبرنا عنه بأنه موقف يميني ذيلي .

٢ ـ لم يكن شعار المطالبة عفوياً بالمعنى العلمي لمفهوم العفوية إن مسؤ ولية رفع الشعار وحتى اقترانه باسم قاسم لا يرفع المسؤ ولية عما كتب من مقالات في الجريدة من جهة ومن جهة اخرى عن تمجيدنا في دعايتنا وصحافتنا الى شخص عبد الكريم قاسم .

٣ ـ إن حملة التثقيف حول الشعار المذكور بالرغم من طابعه اليميني لم يرض قاسم وحكمه ذا الطبيعة البورجوازية المحافظة ، في الوقت الذي كان مشلول اليدين . .

ينتقل « التقويم » المدافع عن السياسة اليمينية الاستسلامية الذيلية الى بلورة استنتاج لم يكن نصيبه احسن مما قدم من شروحات باطلة منمقة مضللة وذاتية عن تحديد طابع النضال وشروطه وظروفه وحسبما يدعيه واضعو « التقويم » الذي كان ينصب بالاساس « حول » التحالف مع قاسم ، ويدعو الاستنتاج المذكور الي تبني وجهة النظر الخطرة والخاطئة التالية :

« ان جوهر سياستنا كان صحيحاً من حيث شعاراتنا الاقتصادية والسياسية أو من حيث التعاون مع قاسم ، وكذلك الاتجاه الرسمي للتعاون مع البورجوازية الوطنية » .

لو اردنا أن نحكم على وجهة النظر هذه كما هي وبمنظار علمي موضوعي ، لتبين لنا ما يلي :

ـ إن الحزب كان يفتقر إلى سياسة واضحة المعالم صائبة ، في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والفكرية . . بالنظر لافتقاره الى برنامج مرحلي ، وإلى تكتيك ثوري يحدد طرق النضال الرئيسية لتحقيقه .

ـ إن الميزة بالنسبة لخطنا السياسي هي ليست فقط الغموض بل الارتجال والعفوية والسير وراء الاحداث وتناسي كل شيء ما عدا « التحالف » مع قاسم ، وكيف يمكن الاستفادة منه عبر زرقه بحقن « سحر الدبلوماسية » .

ـ إن خطأ موقفنا إزاء القوى الاخرى ما هو الا رد فعل لنهج متكامل من حيث

الجوهر ، يميني استسلامي مائع الحدود وهو وليد شرعي لعدم قدرة وكفاءة القيادة للارتفاع الى مستوى الموجة العارمة للمد الثوري ، إثر الثورة وما بعدها ، وتفهم ما طرحته من مهام جديدة .

إن اخطاءنا اليمينية ذات الطابع الاستراتيجي والتكتيكي معاً ، في الحقيقة لم تقع بمعزل عن الشعور المتفاقم بالغرور ، ولم تكن بمعزل عن حب الظهور والوصولية والمصلحية الذاتية لبعض القادة من أجل الحصول على كرسي وزارة والمحافظة على العمل « الهادىء » وبلا « متاعب » و« مشاق » و« حرمانات » .

تنتقل « مساهمة في تقويم » الى التحدث عن ميول القيادة الفردية وانتهاك الشرعية والديمقراطية في الحزب ليفتشوا في هذا التقدير عن شيء لتبرير السياسة اليمينية الاستسلامية والأخطاء المرتكبة في تلك الفترة والحديث عن هذه المسألة حديث ذو شجون ، بعد أن اقترفت في الماضي القريب الأضرار بقضية الحزب ونضاله ، واستمرت ملازمة لحياة الحزب الداخلية إلى الأمس القريب والقريب جداً ، أفليس خط حزيران ـ آب الانتهازي الذيلي الاستسلامي جاء نتيجة منطقية للأسلوب البيروقراطي الأصيل في نهج القيادة وانتهاكها المستمر للشرعية والديمقراطية للحزب ؟ .

إن الحزب ومنظماته وكذلك مؤتمر حزبنا المقبل سيضع يديه بدون أدنى شك على الذين يتحملون كامل المسؤ ولية في انتهاك الشرعية والديمقراطية داخل الحزب .

ان « سلام عادل » يتحمل المسؤ ولية الادبية الاولى عن كامل الأخطاء وانتهاك الشرعية والديمقراطية في الحزب . . وعدم ركونه إلى اللجنة المركزية والى الحزب كله في العمل على بلورة خط سياسي عام واضح للحزب ، عبر الركون الى الحزب وارادته العليا التي يجسدها مؤتمر الحزب العام .

والآن لنناقش كيف يفهم هؤلاء أوجه انتهاك الشرعية والديمقراطية في الحزب ؟

١ ـ هل تبنى هؤلاء فكرة الدعوة الى عقد المؤتمر العام للحزب ، وعملوا من أجل ذلك ؟ نجيب بالنفي استنتاجاً ،لأنهم لو فعلوا ذلك لبرروه وتبجحوا به على نحو لا يطاق . إنهم اختزلوا المسألة الى عقد اجتماع للجنة المركزية ، ولكن الواضح والجلي أن هذا الاجتماع بحد ذاته لا يمكن أن يزيل و حتى لا يخفف نتائج المسؤ ولية الكبرى الملقاة على عاتق جميع رفاق (المكتب السياسي) و(اللجنة المركزية) كهيئتين قياديتين في الحزب لاتخاذ ما يلزم في

التحضير وعقد المؤتمر الثاني للحزب .

٢ ـ إن أعضاء (المكتب السياسي) ومسؤ وليتهم مرتبطة بدرجة مواقفهم العملية وأسلوب عملهم البيروقراطي إزاء إضعاف الدور القيادي الحقيقي للجنة المركزية ، إن التجربة الماضية وتجربة الأمس القريب وكما شاهدناها بانفسنا ، تؤكد ان المكتب السياسي اختزل ويختزل على الدوام الدور القيادي للجنة المركزية ، وحسب المثل الشائع « ان المكتب السياسي كل شيء واللجنة المركزية لا شيء » .

لقد وضع المكتب السياسي ، اللجنة المركزية ، كهيئة قيادية وكأعلى سلطة حزبية على عموم الحزب ـ بين مؤتمرين ـ على الرف تماماً (وجهت هذه الملاحظة الانتقادية إلى المكتب السياسي بعد أول اجتماع اعتيادي للجنة المركزية ، عقب اجتماع تشرين أول ١٩٦٥ الموسع) ،

لقد ضرب أعضاء المكتب السياسي شرنقة على « خلافاتهم ونشاطاتهم » بمعزل عن اللجنة المركزية ، ولدينا الأمثلة على التسلكات اللانظامية لهؤلاء ممن كانوا في السابق في هذه الهيئة والآن كذلك،اننا لا نرى أي تحسن في مواقفهم بعد كل المآسي والاخفاقات والأخطاء الفادحة والفشل الذريع في العمل القيادي .

إن اللجنة المركزية لم تكن بمستوى المسؤ ولية الحزبية الملقاة على عاتقها في معالجة الوضع الخطير للحزب كهيئة متضامنة ، لا بوعيها ولا بجرأتها ولا بقدرتها في حل المهمات السياسية والفكرية والتنظيمية التي تجابه حزبنا الشيوعي .

هذا بعض ما كان يشكل معالم انتهاك الشرعية والديمقراطية في الحزب في عمل الهيئات القيادية بالذات . . و« الانتهاكات للشرعية والديمقراطية الحزبية في العلاقات بين المركز ومنظمات الحزب وما يدور في حياة الحزب الداخلية » . فمعرض مناقشته سيأتي في مجال آخر .

رابعاً ـ استسلامية اجتماع تموز الموسع في ١٩٥٩

بهذا الخصوص نبدي الملاحظات التالية

ـ ان التجربة الخاصة من خلال العمل في اللجنة المركزية دللت وكشفت كيف يجري اللعب والمناورة في صياغة القرارات والبلاغات الصادرة عن الاجتماعات بالإضافة إلى عدم إقرارها بالشكل النهائي والمعد للنشر ، لذلك من الصائب جداً عند تقويم هذا الاجتماع أن يركن ليس فقط على ضوء ما نشر في الجريدة سواء في ملخص القرارات أو نص البلاغ عن الاجتماع ، والاختلاف بينهما (أن الثاني حاول تلطيف ما جاء في الأول) ، بل يجب أن يركن كذلك إلى محضر الاجتماع وأقوال ومواقف الرفاق جميعاً وما ابدوه من ملاحظات شفوية وتحريرية تعبر عن معارضتهم لمقررات الاجتماع ، وتحذيراتهم لنتائجه المدمرة على نشاط الحزب والثورة .

ـ من وجهة نظر بعض الرفاق ، كان للعناصر المعروفة بميولها اليمينية وأصحاب « سحر الدبلوماسية » والدفاع عن « التحالف » مع قاسم مآرب في هذا الاجتماع في حينه ، في الظاهر وحسبما تدعيه « مساهمة في تقويم » استهدف الاجتماع معالجة الأخطاء التكتيكية وفي الخفاء وتحت ستار « معالجة » ميول القيادة الفردية وانتهاك الشرعية والديمقراطية في الحزب ، استهدف من الناحية الفعلية والرئيسية إزاحة السكرتير عن مركزه الحزبي (كما جرت اقتراحات لعزل جمال الحيدري من عضوية المكتب السياسي واللجنة المركزية اكثر من مرة) .

ـ يقولون إن الاجتماع « أخفق في استيعاب تناقضات وآفاق الوضع ولكنه قد وضع اليد على الأخطاء التاكتيكية ، كما شخص ما هو رئيسي بالوضع ، وهو العمل على إعادة وتعزيز التضامن مع الحكم » .

من الطبيعي أن يخفق اجتماع تموز في « استيعاب » تناقضات وآفاق الوضع ولكن أما كان الأجدر بواضعي التقويم ان يعطوا تعليلهم لأسباب هذا الإخفاق وطابعه ؟ لماذا يا ترى يحاولون التهرب من الإجابة وتفسير ذلك ! في رأينا إن سبب الإخفاق كان متمثلاً بما يلي :

* عقد الاجتماع في وقت بدأ فيه قاسم بمحاربتنا ، وبالنظر لطبيعة الحكم البورجوازية المتذبذبة العاجزة عن تحقيق مهام الثورة ، ولحلول الفرصة المناسبة للكشف

عن طبيعته المحافظة المتناقضة تناقضاً عدائياً مع الروح والطبيعة الجذرية والثورية التي تتصف بها الجماهير العراقية ، وعندما نجح في لعبته سياسة « التوازن » بين القوى عبر ضرب بعضها ببعض والبدء بدعوته بنشاز ، بأن الجيش وقاسم فوق الميول والاتجاهات والاحزاب .

إن ميول المساومة الانتهازية وإخضاع كل شيء للتحالف مع قاسم وسلطته وبأي ثمن كانت في ذلك الوقت تبرز بقوة وبضرواة لاستغلال هذا لوضع وإلقاء ثقل المسؤولية على الحزب والجماهير لا على سلطة قاسم وسياسته .

*إن مستوى الوعي والخبرة والكفاءة القيادية ، في القيادة ـ كهيئة جماعية ـ وكذلك الوضع غير الطبيعي ـ الصراعات والميول والتكتلية ـ قد حال دون « استيعاب » تناقضات وآفاق الوضع » .

إن الميول التساومية الذيلية ، والطموح الوصولي ، والغرور وروحية الاستفزاز وجهت كامل الوضع السياسي وما ترتب عليه من تغيرات .

باستطاعة أي امرء أن يرى مدى المغالطة الفظة التي ترتكبها « مساهمة في تقويم » لمجرد النظر إلى تقديرها القائل ، كون اجتماع تموز قد وضع اليد على الأخطاء التاكتيكية وشخص ما هو رئيسي في الوضع ، وهو العمل على اعادة وتعزيز التضامن مع الحكم . انظروا . . . اعادة « التضامن » في الوقت الذي بدأ قاسم بردته ، بدأ يهاجمنا وعلى المكشوف . . . الخ يا لبراعة اللف والدوران التي يتمتع بها البعض ، خصوصاً عندما لا يستطيعون مجابهة الحقيقة الدامغة فسرعان ما تراهم يلقون المسؤ ولية على تطبيق القرارات والتي حسب تعبيرهم ، طبقت بشكل استسلامي تصفوي في آن واحد ، فيقولون « إن مصيبة قرارات موسع تموز ١٩٥٩ أنها طبقت بشكل مبتذل فيما يتعلق بالموقف من قاسم وبالسياسة التي ينبغي على حزبنا ان يلعبها في الفترة اللاحقة » حسناً لنتوقف عند هذا التقدير ، ونتساءل بدورنا ، ما هي السياسة التي خطها الاجتماع والتي ينبغي على حزبنا ان يلعبها في الفترة اللاحقة ؟ وهل أعطى الاجتماع شيئاً آخر في تحديد ورسم مهمات الحزب سوى ما أكدتموه من أن الاجتماع « شخص ما هو رئيسي في الوضع والعمل على تعزيز التضامن مع قاسم ! إذن لماذا هذا التجاهل والتهرب من إلقاء كامل المسؤ ولية على التطبيق وليس على الأخطاء المرتكبة في تحديد الموقف والمهمات ذات الطابع اليميني الاستسلامي الانهزامي الذي طبع بطابعها كامل قرارات الاجتماع .

بعد كل هذا ، يعود البعض ليؤكد من جديد بأن ما هو رئيسي في الوضع آنذاك هو « العمل على إعادة تعزيز التضامن مع الحكم . . الخ » مع من ، مع اي حكم ؟ مع حكم دكتاتوري فردي بطبعه وتمثيله ، كان برجوازياً محافظاً ومعادياً لجذرية الجماهير في تحقيق مهام ثورة تموز والسير بها إلى أبعد .

ومرة أخرى نتساءل : ألم يكن كاتبو التقويم على ضلال عندما يعتبرون المصيبة وكأنها مصيبة التطبيق المشوّه لقرارات تموز في الوقت الذي يؤكدون على ما يلي « كل عملنا التعبوي والتثقيفي في هذه الفترة خصوصاً كان يدور حول الدفاع عن حكم قاسم » . كم كانت خطورة هذا النهج الذي لم يشخص ما هو رئيسي في الوضع وكم كانوا على ضلال ولا زالوا كذلك حتى الآن اولئك الذين يحاولون تبرير وتمويه الخط اليميني الاستسلامي التصفوي الذي احتل الذروة في الحزب .

خامساً - عدم جرأة اليمين الانتهازي على استلام السلطة .

الانحراف اليميني الذيلي الاستسلامي ، لم يهبط من السماء ولم يظهر للوجود دفعة واحدة ، ان لهذا الانحراف مقدمات وحلقات متتالية ، تشكل بمجموعتها الانحراف ذات المعالم المتكاملة المترابطة والجوهري فيها ، إبعاد مسألة (تغيير السلطة) . . ومن الطبيعي أن تكون مجمل مواقفنا التعبوية والتثقيفية والنضالية المباشرة وغير المباشرة من حيث الشكل والمضمون بمعزل عن هذه المهمة حتى لو لم تطرح نفسها بشكل ملحّ وآنيّ ، إذاً يجب تحديد المسؤولية قبل كل شيء عن هذه السياسة اليمينية توجيهاً وعملاً ، تخطيطاً وممارسة .

وعندما نقول المسؤ ولية . . فعلى الحزب تحديد مسؤ ولية الرفاق في القيادة على ضوء مواقفهم وتصرفاتهم واقتراحاتهم وصفاء ذهنيتهم في جميع الأدوار وحسبما تعكسه محاضر الاجتماعات والتقارير الرسمية .

ان قاسم حتى في اللحظات الحرجة كان يتراجع ويتردد ويتجاهل ويضمر الحقد والعداء على نحو فظيع . . « إن الوضع الفريد وقتذاك كان حصيلة تحالفنا مع قاسم ، دعمنا له وانحيازه الينا » . . اين الاتفاق الذي جرى بين الحزب وقاسم على أساس أهداف وشعارات تلزم الطرفين العمل بموجبها ؟ هل كان ثمة تحالف أم تأييد من جانبكم إلى قاسم ، تأييد بدون قيد أو شرط ، تأييد حتى على حساب المبدأ ؟ لقد كان من الناحية العملية دعم على طول الخط من جانب قيادة الحزب ، دعم وانحياز الى قاسم . . كان دعم متهالك وحيد الطرف ، وباطاره العام جرى الدفاع عن قاسم وزعامته الأوحدية !! أما « الشراكة » التي يتحدث عنها « اصحاب المساومة » ما هي إلا المساومة مع البرجوازية . . . إن حديث أصحاب التقويم عن « الشراكة » بين الحزب وقاسم أشبه بشراكة جمع راتب الفراش الكادح ومديره عندما قال « راتبي وراتب المدير ١٢٠ ديناراً » .

ان « اللباقة » في تسطير العبارات و « المقدرة » على « المناورة » وتشويه الحقائق ليست بمقدورها ، النيل من الوقائع ، التي دللت عليها ، نشاطات الحزب - آنذاك - الفكرية والتحريضية والتعبوية ، التي كانت مكرسة للدفاع عن قاسم . إن مسؤ ولية ذلك تقع على عاتق القيادة اليمينية الانتهازية التي أخضعت المبادىء إلى المكاسب الوقتية وانحرف رأسها عن التمييز والتفريق بين المواقف المرنة والمواقف المبدأية وتأثيرها الآنيّ واللاحق على مسيرة الثورة .

سادساً - الثورية الزائفة لأصحاب « المساومة » مع البرجوازية .

- في الفقرة السابقة ، التي تتحدث « مساهمة في تقويم » عن مرحلة صعود الثورة حددت أن قاسم كان يفكر في محاربتنا ، وفي هذه الفقرة التي تتناول مرحلة الانتكاس تبذل المساعي لإلقاء الغبار وبشكل مصطنع للتحدث عن ايجابيات قاسم من قبيل الإشارة إلى وجود « مرحلة وسطية تحمل سمات المرحلتين » .

يحاول التقويم اعطاء تقديرات إيجابية عن أمور لا حول لها ولا قوة . فمثلاً اعتبار التعديل الوزاري كان باتجاه إيجابي ، مع العلم أن نفس التقويم أكد « بأن مسألة تمثيلنا في الحكومة لم تكن جوهرية » . هذه هي إحدى التقديرات المتناقضة المرتبكة التي تعج بها « مساهمة في التقويم » .

ان اصحاب التقويم قد التبست عليهم الأمور ، ولا زالوا مشدودين إلى مفاهيمهم السابقة ، تكتشفها محاولاتهم للدفاع عن أنفسهم ، « ان قاسم كان يفكر في محاربتنا ، ويحتفظ بأجهزته القمعية . . الخ » اذاً ما هو الداعي ولحد الآن تعتبر بعض خطوات قاسم ايجابية ، ومنها التعديل الوزاري وانهاء فترة الانتقال ، في وقت كانت هي احدى مسالك ان لم نقل من صلب برمجة الانتكاس والشروع في إيقاف المد الثوري ؟

- إننا نقترح أن يمسك الرفاق أصحاب التقويم بتقريرهم و« يبللوه » في الماء ثم يشربوه على « الريك » ويجب القول لهم من الصعوبة بمكان ان يحتمل اي انسان واعي الصبر أمام مغالطاتهم ولفهم ودورانهم ، لان التقويم لا يختلف بالجوهر مع تقويم آب ١٩٦٤ إلا في شيء واحد ، هو افتقاره « للصراحة » و« المناورات » في الكشف عن محتوى الأفكار اليمينية التي يتبنونها والدفاع عما اقترفوه من أخطاء فادحة سببت المآسي والانتكاس للحزب وضياع ثورة الشعب .

- ان قاسم ممثل وخادم البرجوازية الأمين . ولن يغير في الأمر عدم رضا هذه الطبقة أو أجنحتها السياسية عن ممثل لها في فترة معينة . فكسب الرضا والتأييد لا نفي بالضرورة صفة التمثيل الطبقي لهذا الفرد أو ذاك . . إن قلة الأرباح - للبورجوازية - هي الأخرى لا يمكن أن تكون الدليل على عدم تمثيل قاسم للبورجوازية ، ومرد ذلك الظروف الموضوعية الناجمة بعد الثورة ، هي التي حالت دون تحقيق مثل هذه الأرباح . . هذا مع العلم أن قاسم قد ظل رغم ذلك كله وحتى النهاية متمسكاً بأساليبه « البونابارتية » في الحكم . .

و « يتقبل طرائقها ـ البورجوازية ـ في السياسة الداخلية والخارجية . . الخ » .

ـ لماذا لم تنطقوا بكلمة واحدة عن سياسة « تضامن كفاح » غير العلمية وغير الثورية والشعار المركزي اليميني الغامض المائع :

« إرساء الحكم على أسس ديمقراطية » ؟ ضربات ، اعتقالات ، فصل ، مصادرة حريات الجماهير ، احتلال القوى الرجعية مراكز حساسة في أجهزة الدولة كل هذا والقيادة مشغولة في التثقيف لإعادة وتعزيز التحالف مع قاسم باعتباره موقفاً رئيسياً مشغولة بالدفاع عن سياسة « تضامن كفاح » أسيرة موقف ذيلي وسياسة يمينية بعيدة عن الشعور بالمسؤ ولية إزاء مصائر البلاد » .

لقد كانت قيادة الحزب أسيرة الصراعات الذاتية والتكتيكية والتسلكات التعجيزية ، أسيرة تهالك لبعض من عناصرها على مراكزهم الحزبية بإي ثمن ، أسيرة العبث في حياة الحزب الداخلية وانتهاك المشروعية الحزبية وفي مقدمتها عدم عقد مؤ تمر الحزب الثاني .

ـ جاء في التقويم « يجب التأكيد على ضرورة استبعاد ما من شأنه أن يضفي « ثورية » موهومة على مواقف بعض القادة ، وافتعال « تيار ثوري » في القيادة لم يكن له وجود أصلاً .

من دون شك ، أن الحزب ومؤ تمره المرتقب سيأخذ بهذه الضرورة التي يطالب « الرفاق » استبعادها ، بعد أن يركن الى فحص مواقف جميع الرفاق على ضوء الوثائق الرسمية للحزب .

سابعاً ـ هل كانت الدعوة الى مقاومة شباط صحيحة ؟

يجيب التقويم عن هذا السؤال بالنفي .

ـ « مثلا هذا الحكم ـ حكم قاسم ـ كان يستوجب إجراء انعطاف في استراتيجيتنا وتاكتيكنا وفي أساليب تثقيفنا لرفاقنا والجماهير . . بروح العداء لقاسم والتهيئة للهجوم على حكمه لا الانتظار لينقض عليه ـ الاخرون ـ وعند ذاك ننبري لهم . . . كما تم عملياً في شباط » .

ـ « قبل ذلك بزمن طويل فقد قاسم شعبيته ونفوذه واصبح موضع سخط وكراهية الشعب . . » لذلك لم تلبي الجماهير ولا القوات المسلحة نداء الحزب الى المقاومة ولم تكن هناك حوافز للمقاومة أو الدفاع عن حكم مكروه ولم تكن سياستنا وقتذاك مقبولة من أحد » .

ـ ان فشل « مقاومة شباط » إذ كان مرتبطاً بأسباب مباشرة (تدهور وضع الحزب ، تدهور الوضع النفسي ، تفكك التنظيم العسكري وهزاله وتحلله) فهو الآخر له ارتباط وثيق بأسباب غير آنية ، وبالضبط بما آل إليه كامل الوضع العام في الحزب وقواه ، السياسة اليمينية الاستسلامية الذيلية التي تبقى وستبقى هي المسؤ ولة عن جميع ما لحق بالحزب والشعب من كوارث وآلام .

إن هذه السياسة والقلب يقطر دماً منها وهي تستحق أقسى النعوت وأقسى العقوبات بحق مخططيها فيما اذا إردنا الحكم عليها بمنظار موضوعي واقعي . . هذه السياسة التي فاحت رائحتها من جديد بانبعاثها مجدداً في حزيران ١٩٦٤ (أيام الحكم العارفي) وعلى يد نفس العناصر القيادية المتنفذة التي خططت للسياسات اليمينية السابقة .

إن الشعب كله يندد بسياسة الحزب الشيوعي العراقي اليمينية الاستسلامية الذيلية وبالمقاومة البائسة التي أعلنها ضد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ دفاعاً عن حكم قاسم الدكتاتوري الرجعي .

« مصادر البحث »

١ ـ جريدة (اتحاد الشعب) العلنية ـ لسان الحزب الشيوعي العراقي .

٢ ـ (مناضل الحزب) نشرة داخلية خاصة باعضاء الحزب الشيوعي العراقي .

٣ ـ جريدة (الثورة) العراقية .
٤ ـ جريدة (الجمهورية) العراقية
} للاعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ .

٥ ـ جريدة (الجماهير) العراقية ـ لعام ١٩٦٣ .

٦ ـ مجلة (الحرس القومي) ـ لعام ١٩٦٣ .

٧ ـ احاديث وخطب وبرقيات كل من :

- الرفيق ميشيل عفلق/ الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي .
- الرفيق احمد حسن البكر/ رئيس الجمهورية ـ امين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي .
- الرفيق شبلي العيسمي/ الامين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي .
- الرفيق زيد حيدر .

٨ ـ مذكرة المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الى اللجنة المركزية لحزب البارتي (٥/ ٦/ ١٩٦٣) .

٩ ـ تقويم سياسة الحزب الشيوعي العراقي (وثائق خطية ومطبوعة) .

- محاولة تقويم سياسة حزبنا بين تموز ١٩٥٨ ونيسان ١٩٦٥ .
- مساهمة في تقويم سياسة حزبنا بين ثورة ١٩٥٨ وشباط ١٩٦٣ .
- مع التقييم الانتهازي اليميني « مساهمة في تقويم سياسة حزبنا بين تموز ٩٥٨ وشباط ١٩٦٣ » .

١٠ ـ الكتاب الاسود ـ معلومات أدلى بها عدد من قادة الحزب الشيوعي العراقي عام

١٩٦٣ في ندوات تلفزيونية ـ اصدار وزارة الاعلام عام ١٩٦٣ .

- شريف الشيخ/ عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي .
- عبد القادر اسماعيل/ عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي .
- د. حسين علي الوردي/ عضو لجنة منطقة بغداد .
- بديع عمر نظمي/ عضو مكتب تثقيف لجنة منطقة بغداد .
- عصام القاضي/ مسؤول لجنة منطقة بغداد .
- باسم مشتاق/ عضو لجنة منطقة بغداد .
- حمدي ايوب/ عضو لجنة منطقة بغداد .
- عدنان حمدي جلميران/ عضو محلية الموصل .
- ابراهيم كبة / ماركسي .

١١ ـ معلومات وكتابات خطية عن كل من :

- عزيز احمد الشيخ/ مرشح المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي .
- صالح كاظم الرازقي/ عضو اللجنة المركزية .
- صالح مهدي دكله/ عضو اللجنة المركزية .
- عبد الوهاب طاهر/ عضو اللجنة المركزية .
- صادق جفر الفلاحي/ من التنظيمات العمالية .

١٢ ـ نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قيادته القومية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٦) .

١٣ ـ د. مجيد خدوري (العراق الجمهوري) .

١٤ ـ تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي/ آب/ ١٩٦٤.

١٥ ـ وثائق المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي/ ايلول ١٩٧٠ .

١٦ ـ بيانات ونشرات صادرة عن الحزب الشيوعي العراقي .

فهرس الكتاب

صفحة

المقدمة ٣

الفصل الاول ٧

ثورة ٨ شباط ١٩٦٣

تنتصر وينتصر منطق التاريخ ويندحر اعداؤها ٧

١ ـ ظروف ما قبل ثورة ٨ شباط ٩

ـ اشتداد حدة ازمة حكم قاسم الدكتاتوري وعزلته ٩

ـ النهج الخاطىء والخطير للحزب الشيوعي العراقي

٢ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي القوة المؤهلة لاسقاط الدكتاتورية واجراء التغيير ١٤

٣ ـ التهيئة لثورة الثامن من شباط ١٩٦٣ والتحرك صوب الهدف ١٧

الفصل الثاني

الحزب الشيوعي العراقي يتخذ موقفاً لا وطنياً ولا قومياً من ثورة شباط ١٩٦٣ ٢٣

١ ـ قيادة الحزب الشيوعي العراقي تنهج سياسة يمينيه ذيليه مقرونه بالعداء للقوى القومية التقدمية ٢٥

٢ ـ انتصار الثورة الحاسم ودعوة الشيوعيين للتصدي لها بالسلاح ٣٣

الفصل الثالث

انتكاسة الحزب الشيوعي العراقي نتيجة سياسته ومواقفه الخاطئة ٤٥

١ ـ قيادة الحزب الشيوعي في اوسع انهيار فكري وسياسي وتنظيمي ٤٧

٢ ـ ازمة الحزب الشيوعي العراقي وازمة قيادته ٥٦

ـ الوضع القيادي ٥٦

ـ فقدان المبادرة الذاتية ٦٠

ـ خرق الشرعية الحزبية وقمع النقد ٦١

ـ مالية الحزب وأوجه الصرف السيئة ٦٣

ـ التربية والممارسات اللاقومية ٦٥

ـ التفريط بوحدة الصف الوطني ٦٩

٣ ـ الحزب الشيوعي العراقي يعاني من ازمة داخلية حادة (تمزق صفوفه ـ سقوط قياداته ـ بعثرة تنظيمية) ٧٣

الهاربون الى ايران ٨٣

ـ السجناء الشيوعيون منذ عهد قاسم ٨٨

٤ ـ الحزب الشيوعي العراقي يستنجد بالحركة الشيوعية العالمية واخفاقاته وانتكاسته في غمرة اخطائه ٩٤

الفصل الرابع

ثورة رمضان تسير على طريق تحقيق اهدافها الوطنية والتقدمية الوحدوية والحزب الشيوعي العراقي يواصل عداءه للثورة ويتحالف مع اعدائها . ١٠٣

١ ـ الجماهير الشعبية تحتضن ممثليها الحقيقيين دفاعا عن الثورة ومكاسبها ١٠٤

٢ ـ الحزب الشيوعي يواصل نهجه في معاداة الثورة والتحالف مع اعدائها ١١٥

أ ـ التحالف مع العملاء والشوفينيين في الحركة المسلحة المشبوهة ضد الثورة

ب ـ الحركة الصبيانية المغامرة في معسكر الرشيد ١٢٢

٣ ـ ثورة رمضان ثورة حياة رغم انتكاستها وردة تشرين السوداء ١٢٥

- تقويم موجز لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي ١٢٨
خلال الفترة من ثورة ٨ شباط حتى ردة تشرين ١٩٦٣
- ملحق (تقويم سياسة الحزب الشيوعي العراقي ١٩٥٨ - ١٩٦٣) ١٣١
- أمن اجل هذا الحكم الدكتاتوري الرجعي - حكم قاسم - تصدى
الحزب الشيوعي العراقي لثورة ٨ شباط ١٩٦٣ الوطنية والقومية
التقدمية ؟؟ ١٣٣
- مع التقييم الانتهازي اليميني
مساهمة في تقويم سياسة حزبنا بين تموز ٥٨ - شباط ٩٦٣
- مصادر البحث ١٥٨

٨ شباط ١٩٦٣	قيام الثورة وانهيار الحكم الدكتاتوري .. اعلان اهداف الثورة .. (المساك بالمواثيق الدولية ، تعزيز التضامن العربي ، تقوية صالح الجماهير ، تحسين العلاقة مع البلدان الاشتراكية)
اذار	التضامن مع ثورة سوريا (٨ آذار) - اقرار الحقوق القومية للشعب الكردي - اعلان المنهاج المرحلي - العوده لدعم الجامعة العربية وتقويتها .
نيسان	محادثات الوحدة - اعادة المفصولين الى الخدمة - التوقيع على ميثاق الوحدة الاتحادية بين العراق وسوريا ومصر .
أيار	الخطة الاقتصادية الجديدة واسعة وشاملة - الاهتمام بالصناعة التخطيط لمشاريع عديدة - توزيع الاراضي على الفلاحين .
حزيران	بدء العمل بـ ١٧٠ مشروعاً كانت متوقفة في الحكم السابق .. صدور قانون الحماية المال وحد الفصل التعسفي وتمثيلهم في الضمان الاجتماعي .
تموز	اعلان مناقصة مشاريع مهمة - توزيع ١٨ ألف قطعة سكنية في الثورة والشعلة ومنح العوائل الفقيرة قطع سكنية مجاناً .
آب	ادخال الكهرباء الى الكريف بنطاق واسع .. حظر الاتجار التوازية في كل مكان .. معالجة شؤون العمال .
أيلول	مشروع اروائي جديد (العباجي) لأحياء ٦٠ ألف دونم وقبله مشروع الكزيزة .. الاهتمام بالفلاحين على نطاق واسع .
تشرين الاول	الوحدة العسكرية بين العراق وسوريا .. مساع عراقية لتسوية الخلافات بين الجزائر والمغرب .
تشرين الثاني	مباحثات الوحدة الاقتصادية بين العراق وسوريا .. توزيع ٨٠ ألف قطعة سكنية في بغداد .. تعديل آخر لقانون الاصلاح الزراعي .

سد انجازات ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ الثورية .